

الجمعية الملكية للدراسات التاريخية

مكتبة أدوات البحث التاريخي
والوثائق والنصوص

انجلترا وقناة السويس

١٨٥٤ - ١٩٥١

الدكتور محمد مصطفى صفوت

أستاذ التاريخ الحديث بجامعة فاروق

١٩٥٢

مطابع رئيس الإسكندرية

obeykandi.com

مقدمة

هذا كتاب في موقف انجلترا بأزاء قناة السويس من وقت أن فكر الفرنسيون في إنشائها إلى قرب أواخر السنة الماضية . ولقد حاولت تبسيط الموضوع وعرضه من الناحية التاريخية العلمية قبل كل شيء .

لقد حاربت انجلترا مشروع القناة، بكل ما أوتيت من قوة حتى إذا أصبحت القناة حقيقة في سنة ١٨٦٩ ، كانت انجلترا أولى الدول استفادة منها ، وحرصت من أول الأمر على ألا تسيطر دولة واحدة عليها أو على إدارة شركتها . ثم ساعدتها الأيام فاشترت أسهم الخديو في القناة في سنة ١٨٧٥ . ولم تمر ثماني سنوات إلا وقد احتلت انجلترا القناة ومصر جميعها وأصبح لها مركز فعلي ممتاز في القناة لا ريب في ذلك . واحتفظت انجلترا لنفسها بهذا المركز ما بقي الاحتلال الانجليزي في مصر ، على أساس الحق الذي أدعته لنفسها من أنه يهملها أكثر من غيرها حماية حرية المرور في القناة للسفن الحربية وغيرها في وقتي السلم والحرب .

على أن مصر لم تعترف يوماً ما بهذا المركز ، فصر ،
التي تمر القناة في أراضيها هي صاحبة الحق الأول في القناة ،
وهي الحارس الطبيعي لها ، ولم تبد اعتراضاً على معاهدة سنة
١٨٨٨ الدولية ، التي حددت مركز القناة والتي اعترفت بها
الدول جميعاً ومنها إنجلترا .

ولم يرد الجانب المصري في معاهدة سنة ١٩٣٦ أن يعطى
لبريطانيا حقاً دائماً في الدفاع عن القناة ، بل جعل بموافقة
بريطانيا الحق الأول في الدفاع عنها للجيش المصري .

على أنه بعد إلغاء مصر لمعاهدة سنة ١٩٣٦ في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١
ظلت بريطانيا إلى الوقت الحاضر متمسكة بمركزها في قناة السويس بعد
أن تقدمت هي والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا بمقترحات الدول
الأربع فرفضتها مصر ، وبررت إنجلترا موقفها في القناة بما يأتي:

١ - أن منطقة القناة منطقة استراتيجية تصلح قاعد
للدفاع عن الشرق الأوسط والعالم الحر .

٢ - حماية حرور المرور في القناة ، وهذا كما ترى إنجلترا
أمر لا يهم إنجلترا وحدها بل يهم العالم جميعاً ، وما وجود إنجلترا
كما أعلن الجنرال روبرتسون قائد القوات الانجليزية في الشرق

الأوسط في آخر سنة ١٩٥١ (وكان يتكلم باسم الحكومة البريطانية)
« إلماسحة منها في الدفاع عن العالم الحر » ، ولكن العالم والمسكر
الحر لم ينتدبا إنجلترا للقيام بهاتين المهمتين . ولم ترض مصر
صاحبة القناة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عن وجود الإنجليز
في القناة ، وصرحت رسميا بذلك أكثر من مرة ، لإنجلترا
والعالم الممثل في مجلس الأمن . بل وافت معاهدة سنة
١٩٣٦ نفسها .

وإذا كان المؤرخ أن يمتد به النظر إلى الحاضر والمستقبل
فإن استمرار الموقف الحاضر لا يحقق رغبات إنجلترا ولا سياستها
بأى حال ، فالقناة لن تكون آمنة ولن تكون مركز
استراتيجيا ذا غناء إلا إذا كانت القوات الموجودة فيها مطمئنة
وإلا إذا كانت المواصلات بكل أنواعها في منطقة القنال آمنة ، وإلا
إذا كانت الأيدي العاملة والمواد الغذائية فيها متوفرة ، وكلها
أمور لم تتوفر بعد إلغاء المعاهدة .

واقدم وصفت صحيفة التيمز الأسبوعية في ٢ يناير سنة
١٩٥٢ الموقف الاستراتيجي في قناة السويس من حيث وجهة
النظر الإنجليزية فقالت ماملخصه « إن مصلحة إنجلترا الاستراتيجية
في القناة عظيمة ، وأن قواعدها الحربية فيها قيمة . ولكن
التمسك بها في وجه عداء مصر ومقاومتها معناه ربط عدد كبير

من القوات دون داع ، معناه اضطراب الأمور في الشرق الأوسط . إن القوات البريطانية في مصر قوية ، وقيمة قواعد قناة السويس هي في سهولة إتصالها بالبحر الأبيض المتوسط شمالا وبالبحر الأحمر جنوبا ، فنها تستطيع انجلترا إرسال قوات إلى أية جهة في مساحة واسعة ، وأما الغرض الآخر من وجودها ، وهو الدفاع عن القناة ، فهذا أمر ثانوى - ولكن إذا كانت القوات الموجودة في هذه القواعد مشغولة طول الوقت بالدفاع عن نفسها ، فان قيمة هذه القواعد تقل كثيراً . »

وإلى هذا التاريخ لم تحل مشكلة القناة .
ولا يسعى في هذا الكتاب إلا أن أعترف بالفضل الكبير لحضرة صاحب العزة مجد شفيق غربال بك لما تفضل به من اقتراحات طيبة ونقد قيم وعون مشكور .
كما أشكر الجمعية الملكية للدراسات التاريخية التي تفضلت فقبلت أن يحمل هذا الكتاب اسمها .

محمد مصطفى صفوت

الاسكندرية في مارس سنة ١٩٥٢ .

obeykandl.com

موضوعات الكتاب

صفحة

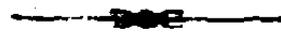
- ١ مقدمة
- ٣ ١ - مصر طريق للتجارة بين الشرق والغرب
- ١٣ ٢ - موقف إنجلترا من امتياز قناة السويس
- ٤٢ ٣ - ديزربلي وقناة السويس *
(شراء إنجلترا لأسهم الخديو في القناة سنة ١٨٧٥)
- ٦٣ ٤ - احتلال إنجلترا لقناة السويس سنة ١٨٨٢
- ٩١ ٥ - إنجلترا وتحديد مركز القناة من سنة ١٨٨٣ - إلى سنة ١٨٨٨
- ١٠٩ ٦ - إنجلترا والقناة من سنة ١٨٨٨ إلى سنة ١٩٣٥
- ١٢٨ ٧ - موقف إنجلترا إزاء القناة من سنة ١٩٣٥
- ١٨٥ ٨ - الملحقات
- ١٨٥ مملكة للحكومة المصرية إلى السفارة البريطانية ٦ يوليو ١٩٥١ .
- ١٨٧ حضر محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطاني
- ٢٠٢ في ٦ يوليو ١٩٥١
- ١٩٣ بيان رفعة النحاس باشا في ٨ أكتوبر ١٩٥١ في البرلمان .
- ٢٠٢ المقترحات الرباعية ١٣ أكتوبر ١٩٥١
- ٢٠٨ ٩ - من أهم المصادر والمراجع

obeykandl.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - مصر طريق للتجارة

بين الشرق والغرب



أشرفت مصر على طريق التجارة بين الشرق والغرب حينما مذكورا من الدهر منذ أواخر العصور القديمة ، وظلت تشرف على هذه الطريق خلال العصور الوسطى إلى أن انتصف تقريبا القرن الخامس عشر الميلادي .

وكان جانب كبير من تجارة الشرق في العصور الوسطى : نفائسه وكنوزه وتوابله وعطوره ومنسوجاته الحريرية والصوفية ومعادنه تأتي من الشرقيين الأوسط والأقصى إلى البحر الأحمر لتنتقل عبر الأراضي المصرية في خليج السويس ثم في طريق مائية أو برية إلى النيل ، ومنها إلى ثغور مصر على البحر الأبيض المتوسط ، ثم تنتقل في ذلك البحر وهو الطريق العالمية المهمة للمواصلات ، حيث ترسو على ثغور إيطاليا ، ومن أهمها البندقية وجنوه ، ومن هاتين المدينتين

اللتين أصبحتا دولتين قويتين غنيتين ، توزع في بقية أجزاء أوروبا الغربية والوسطى .

وجنت مصر من هذه التجارة الغنية ، وكانت تجارة كاليات في الغالب أرباها طائلة ، وكذلك كل الأمم المطلة على سواحل البحر الأبيض المتوسط ، التي كانت تقوم بنقل أو توزيع هذه التجارة أو الاشراف عليها . فلقد أصبحت الضرائب المفروضة على هذه التجارة موردا منها من موارد الأيراد المصرية .

كانت مصر إذن حلقة مهمة في سلسلة المواصلات بين الشرق والغرب وكان المصريون في مختلف العصور هم الذين يشرفون بالفعل على انتقال هذه التجارة داخل حدود بلادهم ، ولم يكن هناك عنصر أجنبي له حق التدخل أو الهيمنة على الطريق التي تمر فيها هذه التجارة . وكانت حكومة مصر في كثير من العصور تتمتع بالسيطرة التامة على البحر الأحمر وعلى شرق البحر الأبيض المتوسط . وكانت لها الحرية المطلقة في التصرف بما عليه مصالحها الخاصة ومصالح المصريين .

وترتب على ذلك أن أصبح البحر الأبيض المتوسط أهم طريق للتجارة العالمية بين الشرق والغرب . وأصبح للأمم التي تتصل بها مياهه التفوق في المضاربات التجارية والمالي .

وظلت الحال على ذلك إلى أن كاد ينتهي القرن الخامس عشر الميلادي ، فشهد العالم تغيرا هاما لا في وسائل النقل المختلفة ، وإنما

في الطرق التي تسير فيها تجارة العالم ، شاهد تحولاً واضحاً عن البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلنطي .

وذلك بعد أن كشف البرتغاليون ، وهم أولى الدول البحرية ظهوراً في العصور الحديثة ، تلك الطريق البحرية الجديدة الطويلة حول رأس الرجاء الصالح ، وكان الدافع الرئيسي لهذه الدولة هو الاستحواذ على تجارة الشرق الغنية ، والوصول إلى مواطن الثروة فيه عن طريق لا يشرف عليه المسلمون ولا يسيطر عليه الأتراك العثمانيون ، ولا تهيمن عليه مصر التي كانت حتى أواخر العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة مركز الإسلام وقلبه النابض وقوته المتفوقة وحصنه الحصين .

فتح إذن المحيط الأطلنطي لأول مرة في تاريخ البشرية للتجارة العالمية ، بعد أن كان بحر الظلمات ، بحراً مغلقاً يكتنفه الغموض والأسرار والمخاطر ، وتحول إليه نشاط الدول القومية الأوروبية التي نشأت في غرب أوروبا ، لقد استيقظت هذه الدول للوحدة والنمو والاستعمار والتوسع والاستحواذ على تجارة الشرق التي تجلب الثروة والغنى والقوة ، استيقظت هذه الدول لاستغلال شعوب الشرق التي حل بها الضعف والوهن ، وتمزقت وحدثها ، وتدهورت حكوماتها ،

وكان أهم هذه الدول الناشئة البرتغال وإنجلترا وفرنسا والأراضي المنخفضة (هولندا)

سارعت هذه الدول بدفعها نشاطها وحبها للكسب والمغامرة

إلى الهند والشرق الأقصى ، بلد العجائب الذي تجمعت حوله الأسرار
والأساطير ، ونسجت حوله القصص الغريبة ، تنشئ المحطات التجارية
والمستعمرات والقواعد البحرية ، وتكونت في الهند وفي الشرق
الأقصى بصفة خاصة الامبراطوريات الاستعمارية القوية الانجليزية
والفرنسية والهولندية .

وقام النزاع عنيفا وحادا لا يبقى ولا يذر بين الانجليز والفرنسيين
وانتهى أخيرا بتفوق الانجليز في ذلك الميدان .

وفي هذا الوقت الذي كانت فيه هذه الدول ، دول غرب أوروبا ،
تشرئب للحياة والتوسع والاستعمار ، كانت دول البحر الأبيض المتوسط
التي ازدهرت على تجارة الشرق ، وخاصة مصر ، تزداد ضعفا على ضعف
وتضمحل بالتدريج ، وانتهى الأمر باحتلال الأتراك الحربي لمصر في
أوائل القرن السادس عشر الميلادي .

ولكن احتلال الأتراك لمصر لم يعمل على تحسن الأحوال في
وادي النيل ، بل إزدادت الحال خلال عهد الأتراك الطويل سوءا على
سوء من كل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ثم أخذ
الأتراك أنفسهم منذ النصف الثاني للقرن السابع عشر في الضعف
والانحلال ، وانتهى بهم الأمر إلى أن أصبحوا هم ودولتهم التي امتدت
في شرقي البحر الأبيض المتوسط مطمعا للدول الأوربية الغربية .

ولم يأت القرن الثامن عشر إلا وقد أخذت الدول الكبرى

الأوربية تفكر جدياً في كيفية تقسيم ممتلكات الأتراك وفي إحياء الطريق القديمة للتجارة ، طريق مصر ، فان نظرة واحدة إلى خريطة العالم تكفي لأن ترى أن مصر تقع في منطقة هي ملتقى القارات الثلاث أوروبا و آسيا و افريقية ، وأنها بموقعها الجغرافي هي أقرب وأيسر طريق بين الشرق والغرب ، وأنه ليس من المستحيل وصل البحرين الأبيض المتوسط والأحمر ، إما بطريق برية أو بطريق مائية . فلقد وجدت الطريقان في القديم وفي العصور الوسطى .

ومن أهم الدول التي أهتمت بفتح هذه الطريق فرنسا ، فحكومتها تحاول منذ القرن السابع عشر أن تقنع العثمانيين بقيمة فتح هذه الطريق للتجارة الشرقية . وبذات في ذلك حجة محاولات . ولكن جهود فرنسا في هذه الناحية أثارت حسد إنجلترا . وخاصة في وقت كان التنازع الاستعماري بين الدولتين على أشده ، ووجد بعض مواطني إنجلترا في الشرق الأدنى أنه ربما كان من الخير لوطنهم أن يشارك في فتح هذه الطريق التي ربما تحوات إليها تجارة الهند والشرق ، فاعادة فتح هذه الطريق قد تعود على إنجلترا بالخير العميم ، وربما عملت على نمو التجارة البريطانية .

وما إن قبوا على بك الكبير الحكم في مصر ، وسيطر على بلاد العرب ، وأعاد لمصر بعض مركزها القديم ، حتى زاد اهتمام الفرنسيين والإنجليز ببذل جهودهما في ذلك السبيل . فالإنجليز من ناحيتهم يودون

لو فتتح طريق البحر الأحمر إلى السويس لسفنهم الآتية من الهند والمحيط
الهندي ، والفرنسيون يودون لو استطاعوا الاستيلاء على تجارة الشرق
عن طريق تحويلها إلى طريق مصر .

ولكن الانجليز والفرنسيين لم يظفروا في آخر الأمر بنجاح ، فقد
وجدوا عقبات كأداء في طريقهم لا بد من تذليلها ، فالدولة العثمانية ،
وأن تظاهرت بالاصغاء إلى آرائهم ، إلا أنها كانت أحرص من أن تأذن
بفتح هذه الطريق التي تجعل ممتلكات الدولة العثمانية في شرقي البحر
الأبيض المتوسط ميدانا جديدا للتنافس والتوسع الأوربي .

ولقد بررت الدولة العثمانية مسلكها هذا لدى الدولتين الكبيرتين
بأن الملاحة الأوربية محرمة في البحر الأحمر ، فضروري للدولة العثمانية
احترام مركزها بين المسلمين ، ولا يكون ذلك إلا بالمحافظة على حرمة
الآما كن المقدسة الاسلامية من أن ترسوا على شواطئها سفن مسيحية
أوربية .

والدولة العثمانية وإن كانت ضعيفة من الوجهة الحربية ، وليكن
ساستها برعوا حقيقة في فن السياسة ، فكان لهم من بعد النظر السيامي
والمهارة في الانتفاع بما بين الدول من أحقاد ومنافسة ما مكنهم من
المحافظة على الدولة وسط التيارات الدولية العنيفة . وكان هؤلاء الساسة
يخشون أن يعمل إحياء طريق مصر على زيادة موارد بكوات الممالك
الذين استقلوا بأمر مصر ، واحتقروا من الناحية العملية سلطة السلطان

وعملوا على الانفصال عن الدولة العثمانية .

ولقد حاول الانجليز والفرنسيون أن يلجوا بابا آخر للوصول إلى أغراضهم المادية . فحاولوا عقد معاهدات مع بكوات المماليك أنفسهم أصحاب السلطة الفعلية والنفوذ في مصر، ولكن هذه المعاهدات لم تسفر عن نتيجة، فأمر مصر السياسية لم تكن مستقرة، وأحوال الأمن الداخلي مضطربة وعهود بكوات المماليك لا يوثق بها ولا تربط أحدا. على أن ما يهمنا في هذا المكان هو أن إنجلترا وفرنسا اهتمتا بأمر مصر ومستقبلها نتيجة لاهتمامها بفتح الطريق القديمة، ففرنسا ترى أن فتح هذه الطريق سيجلب لها متاجر الشرق، وسيلحق بتجارة أعدائها الانجليز الضرر البالغ. والانجليز من ناحيتهم يرون في فتح هذه الطريق غنما كبيرا لتجارتهم واقتصادا كبيرا في الوقت والنفقات .

وأتى الفرنسيون إلى مصر في السنتين الأخيرتين للقرن الثامن عشر فاتحين . وقد جعلوا من أهدافهم الأولى استعمار مصر واتخاذها مركزاً للتوسع في الشرق الأدنى، وفتح الطريق المائية التي تصل البحرين الأبيض المتوسط والأحمر .

وما إن استقرت أقدامهم في أرض مصر حتى أخذوا في دراسة مشروع توصيل البحرين دراسة جديدة . ولكنه لم يهيا لهم النجاح فبقائهم في مصر كان قصير المدى، شغلوا في أثناءه بالدفاع عن مركزهم في هذه البلاد أمام الأهالي المصريين وأمام الأتراك وأمام الانجليز .

فضلا عن أنهم في دراستهم للمشروع قد ظنوا أن مستوى أحد البحريين أعلى من مستوى الآخر .

وخرج الفرنسيون من هذه البلاد ، بعد أن وجهوا ، وهم لا يريدون ، نظر السياسة الانجليزية إلى أهمية هذه البلاد من الناحية الاستراتيجية والحربية ومن ناحية المواصلات العالمية .

وأصبحت لانجلترا سياسة خاصة نحو مصر وضعت أسسها في مطلع القرن التاسع عشر ، اتبعتها مدة طويلة ، فانجلترا لن تسمح لدولة أوربية بالاستيلاء على مصر ، ولن تسمح بقيام حكومة قوية في مصر تهدد مصالح إنجلترا .

على أن مشروع وصل البحريين لم ينته بخروج الفرنسيين ، فلقد ظل حيا في أذهان بعض الفرنسيين ، ولم يكن الانجليز في أول الأمر معارضين له ، بل كانوا مرحبين به . وحاول الفرنسيون والانجليز دراسة المشروع دراسة قائمة على أسس عالية صحيحة ، وحاول الفرنسيين جاهدين تحقيقه في عهد محمد علي الكبير . ولكن عاهل مصر العظيم كان له من بعد النظر السياسي وفهم الموقف الدولي ما جعله يعض النظر عن تنفيذه ، وإن كان قد وجه عناية كبرى إلى فتح الطريق البرية التي تمر خلال مصر من الأسكندرية إلى القاهرة ومن القاهرة إلى السويس . هذه الطريق اقتنعت الحكومة الانجليزية بأفضليتها على القناة من الناحية السياسية ، إذ أنها اعتقدت أن تنفيذ مشروع

القناة سيؤدي إلى فتح بوسفور جديد وربما يضطرها إلى احتلال مصر
ولقد عمل حكم محمد على المستنير على استتباب الأمن والطمأنينة
في كل ربوع البلاد، وأعدت الطريق البرية إعداداً تاماً لتكون صلة
مهمة بين الشرق والغرب. وما خشيته محمد على الكبير من المشروع
الفرنسي هو ما كان يخشاه على مستقبل هذه البلاد من إنشاء بوسفور
جديد. كان يخشى عواقب إنشاء قناة بحرية تصل ما بين البحرين وتغير
من مركز مصر الجغرافي وتجعل منها ميداناً للتنافس الأوربي. كان
محمد على يرى أن إنشاء القناة سيجعل من مسألة مصر مشكلة دولية يهم
الدول البحرية جميعاً التدخل في تحديد مصيرها.

ثم يأتي عباس باشا الأول ليتولى حكم مصر، ويرسم لنفسه خطة
محمد على الكبير فيما يختص بموضوع القناة. فلما اشتبكت إنجلترا
وفرنسا في نضال شديد، وأيدت إنجلترا احياء الطريق البرية تأييداً
كاملاً بوضع مشروع للسكة الحديدية بين الاسكندرية والقاهرة
والسويس عارضت فرنسا ذلك المشروع معارضة شديدة، واستغلت
في سبيل ذلك ما لها من نفوذ في مصر وتركيا، ولكن المشروع
الانجليزي كتب له النجاح ودخل في دور التنفيذ. وفي أثناء إنشاء
السكة الحديدية بين مصر والاسكندرية مات عباس باشا الأول،
واعتلى سعيد باشا منصة الحكم في مصر.

وشاء الله أن ينجح المشروع الفرنسي، مشروع إنشاء القناة، كما

نجح المشروع الانجليزي من قبل . وكان لشخصيته فردنندى لسبس صاحب المشروع ، وصبره ومثابرتة وجرأته ثم لصلته الوثيقة بوالى مصر الجديد أثر كبير فى إخراج المشروع الفرنسى إلى حيز الحياة والتحقيق .

ومنح سعيد باشادى لسبس امتياز قناة السويس بشروط مجحفة بحقوق مصر وصالح المصريين ، فلقد نص فى الامتياز الممنوح للشركة العالمية لقناة السويس على تسخير عدد كبير من الفلاحين المصريين لخدمة الشركة وتنفيذ أغراضها ، كما أعطاهما فرمان الامتياز من امتيازات الملكية ومن حيازة مساحات شاسعة من الاراضى فى منطقة القناة ما لم يسمع له نظير ، وليس هنا المجال لشرح نصوص ذلك الامتياز أو التعليق عليه ولكن يكفى أن نقول أن وجهة نظر سعيد باشا كانت عالمية فهو يرمى إلى خدمة العالم والحضارة قبل كل شىء . ولذا فهو يقدم كل التسهيلات ويبذل كل شىء فى سبيل تدعيم مركز شركة القناة وفى سبيل تحقيق المشروع .

٢ - موقف إنجلترا من امتياز قناة السويس

(١٨٥٤ - ١٨٦٩)

كانت إنجلترا تنظر إلى مشروع قناة السويس كمشروع فرنسي قبل كل شيء من شأنه أن يجعل للفرنسيين نفوذا كبيرا في مصر يمكنهم من التحكم في طريق عالمية لخدمة أغراضهم الخاصة .

حقيقة كانت تربط إنجلترا بفرنسا في الخمسينات للقرن التاسع عشر في عهد الامبراطور نابليون الثالث ، صلات ود وصداقة تمت فتحويلات إلى تحالف متين الأواصر في حرب القرم ، حين وقعت الدولتان جنبا إلى جنب مع الدولة العثمانية ضد اطماع الروس . ولكنه بالرغم من وجود ذلك الحلف لم تنس الدولتان أبدا تنافسهما القديم في حوض البحر الابيض المتوسط وفي ميدان الاستعمار .

فرنسا ترى أن سواحلها الجنوبية تطل على ذلك البحر ، وهذا يعطيها الحق في أن تعمل على تفوق نفوذها فيه ، وخاصة في مصر والشرق الأدنى . فذكريات حروبها في ذلك البحر ، وذكريات صليبيها ومعاهداتها بصفتها بنت الكنيسة الكبرى مع الدولة العثمانية - كل هذه تشير إلى مستقبل زاهر لفرنسا في ذلك البحر ، وبصفة خاصة في مصر وفي شمالي إفريقيا . ولقد كانت مصر في نظر فرنسا هي الميدان الذي

جاهد فيه لويس التاسع في حملته الصليبية . وجاء إليه أنبغ أبناء فرنسا من رجال الحرب بحملته المشهورة التي أيقظت مصر من سبات العصور الوسطى . ومصر هي البلاد التي احتلها الفرنسيون ، وقاموا فيها بمشروعاتهم العظيمة وأزاحوا الستار عن ماضيها المجيد . ومصر هي البلاد التي ساعدوا على نهضتها الحديثة في عهد محمد علي الكبير وأبلى منهم بلاء حسنا رجال في خدمة ذلك المصلح الكبير، في تكوين جيشه وبناء أسطوله ، وتدعيم التعليم في عهده .

وكانت سياسة لوى فيليب في الأربعينات من القرن التاسع عشر عاملة بلا ريب على إحياء الدول الصغيرة في البحر المتوسط وربطها بفرنسا بحبال صداقة لا تنفصم ، ففرنسا في ذلك الوقت ترى أن لها دالة على مصر وعلى ولايتها ، ولها الحق أن تمتع بنفسها ومتفوق في وادي النيل .

ولذا فبالرغم من صلات الصداقة والود التي كانت تربط الدولة الفرنسية بالجزيرة في عهد لوى فيليب ونابليون الثالث . فلقد عملت الحكومة الفرنسية (بصفة غير رسمية) على مكافحة النفوذ الانجليزي في كل مكان في البحر الأبيض المتوسط ، في الدولة العثمانية ، في شمال إفريقيا ، وفي مصر بصفة خاصة .

وكيف تعمل فرنسا على نمو نفوذها في مصر ؟ لا يكون ذلك باحتلال مصر ، فبريطانيا واقفة لها بالمرصاد ، ولن تسمح بذلك أبدا .

بل هي على قدم الاستعداد للدخول في حرب ضروس مع فرنسا إذا حاولت هذه المحاولة الجريئة . ثم إن نابليون الثالث الذي كان يدير شئون فرنسا الداخلية والخارجية في ذلك الوقت كان أبعد الناس تفكيراً عن أن يقوم بأى عمل من شأنه إفساد علاقاته الطيبة بالإنجلترا ، فالإنجلترا هي الدولة الكبرى التي رحبت بمقدمه ، وهي التي اعترفت رسمياً بحكمه ، ونسبت تاريخ وعداوة عمه ، ولم تثر عقبات في وجهه . وبعد ذلك فنابليون الثالث لا يرى أبداً الدخول في حرب مع صديقه الأخرى ، الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر ، وخاصة بعد أن وقف في صفها وحارب بجانبها وبعد أن أعلن إعلاناً تمسكه بسياسة المحافظة على كيانها وسلامة ممتلكاتها .

ولكنه مع ذلك لم يكن لدى عاهل فرنسا الكبير مانع من أن يعمل الفرنسيون على زيادة نفوذ فرنسا في مصر بالطرق المشروعة ، وذلك بالقيام بالأعمال والمشروعات العظيمة التي سترفع بلا ريب من مركز فرنسا في مصر والعالم .

ونابليون الثالث بعد ذلك رجل عواطف وخيالات تملأ المشروعات ذهنه وتعرض كثير من الآمال الغامضة تفكيره ، فهو تارة يفكر في إنشاء امبراطورية عربية في شمال افريقيا ، وتارة تدور في خلدته صور لسيطرة فرنسا على أهم الطرق العالمية التي تصل بين الشرق والغرب . فلا عجب إذن إذا أولى مشروع دي أسبس عطفه وطمى له النجاح ،

وبذلك كل تأييد سياسي ممكن لاسيما وأن مشروع فردنند دي لسبس ليس مشروعا حكوميا أخذت الحكومة الفرنسية على عاتقها تنفيذه . وإنما هو مشروع فردي خاص ، يقوم به أحد الأفراد الفرنسيين ، له ولعائلته من قبل صلوات وثيقة سياسية وشخصية بالشرق الأدنى ومصر . وقد أعلن نابليون الثالث مرارا في سنة ١٨٥٦ أنه قد أهتم بالمشروع وبدراسته وأكد مرة لدى لسبس « إنك تستطيع أن تعتمد على تأييدي وحماتي »

والواقع إنه لم يكده سعيد باشا بمنح دي لسبس فرمان امتياز القناة حتى تقدم نابليون الثالث فمخ سعيد باشا نيشان اللجيوني دونور .

وشارك نابليون الثالث في عطفه على مشروع دي لسبس الصحافة الفرنسية التي أيدت المشروع كمشروع قومي ، وكذلك الهيئات العلمية وخاصة أكاديمية العلوم في باريس . وكان المشروع يجد كذلك كثيرا من العطف خارج فرنسا من الدولتين النمساوية الروسية ، فقد كانتا تؤمنان بقيمة المشروع .

وأما الحكومة الانجليزية فلقد كانت تفهم جيدا مرامي السياسة الفرنسية ، وعملها على التفرق في الشرق الأدنى ، بل وسميها لتحويل البحر المتوسط إلى بحيرة فرنسية . ولذلك فالحكومة الانجليزية تبذل جهودها لوقف ذلك النفوذ والعمل على تفوق النفوذ الانجليزي . حقيقة لم تكن لانجلترا سواحل مطلّة على ذلك البحر . ولكن قوة انجلترا وتفوقها البحري ، وقواعدها الحصينة في جبل طارق ومالطة ،

وصلات الصداقة والتحالف التي كانت تربطها بالدولة العثمانية ، كل ذلك جعل لها مركزا قويا بل وممتازا في ذلك البحر .

وإذا كانت فرنسا تعمل جاهدة على إنشاء دول صغيرة في البحر الأبيض المتوسط مدينة لفرنسا بوجودها واستقلالها ، فلقد ناضلت إنجلترا بقوة هذه المحاولة ونجحت في ذلك نجاحا مذكورا . ظهر ذلك النضال في تأييد فرنسا لمحمد علي في حركته الاستقلالية التي كانت ترمي إلى الانفصال عن الدولة العثمانية في سنتي ١٨٣٩ ، ١٨٤٠ ووضع حد للسيادة التركية العتيقة البالية ، وفي وقوف إنجلترا في طريقه وقضائها على آماله وآمال مصر في الاستقلال .

واقدا أخذ ممثلو إنجلترا في بلدان البحر المتوسط ، وقتها وصلها على عاتقهم تنفيذ هذه السياسة بخدافيرها ، وغلوا في ذلك غلوا كبيرا ، واشتدت حماستهم ، وقام بينهم وبين زملائهم الفرنسيين تنافس شديد بل ونضال حمي أواره تنوسيت فيه في كثير من الأحيان آداب المجاملة الشخصية ، ووصل الخصام بين الفريقين إلى حد أن قطعوا صلاتهم الشخصية . وكثرت تقاريرهم إلى حكوماتهم ، وطالت ، وأمتلأت بالصور القائمة واتهم الكثيرة . فيكتب القنصل الانجليزي ريتشاردود ، وهو من القناصل الانجليز الذين كانوا بهمة ونشاط النفوذ الفرنسي مدة طويلة في الشرق الأدنى وشمال أفريقية ، وأحد الذين أثاروا الشعب على محمد علي الكبير في الشام - يكتب مذكرة مطولة إلى حكومته

بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٥٩ ، يرسم فيها صورة قائمة لمشاريع فرنسا في البحر المتوسط ، ففرنسا ، في نظره ، فبذل جهودا مفضية في سبيل فصل مصر وتونس عن الدولة العثمانية ، لتضم تونس إلى ممتلكاتها الجزائرية ، ولتحتل مصر في أول فرصة مناسبة .

و حين يصف ذلك القنصل مركز فرنسا وانجلترا في البحر الأبيض المتوسط لا يجد في سياسة فرنسا الخارجية سوى محاولة إلحاق الضرر بمصالح انجلترا . ووجد أن فرنسا قد أصبح لها مركز قوى في ذلك البحر ، وخاصة بعد احتلالها لأقليم الجزائر ، وتركيزها لقوات بحرية وبرية كبيرة في شمال افريقية .

وهو يسطر في مذكرته المذكورة أن فرنسا إذا أرادت الاضرار بانجلترا ، فهي دائما تلجىء إلى مهاجمة المصالح الانجليزية في البحر المتوسط ، وبين أن ما يرمى إليه الفرنسيون من بذل هذه الجهود ، هو أن يضعوا انجلترا في مركز لا تستغنى فيه عن صداقة الفرنسيين إذا أرادت المحافظة على ممتلكاتها في الهند ، وقال إن الفرنسيين يستخدمون في سبيل الوصول إلى بغيتهم كل الوسائل مشروعة كانت أو غير مشروعة .

فانجلترا إذن تكافح في سبيل منع الفرنسيين من الحصول على امتياز من والى مصر خاص بشق القناة . وكلما ازدادت حماسة الفرنسيين في تعضيد مشروعاتهم ازدادت حماسة الانجليز في معارضته . بل لقد

وضعت انجلترا مشروعا منافسا للمشروع الفرنسي ، وهو مشروع إنشاء السكة الحديدية بين الاسكندرية والقاهرة والسويس . ونجحت في ذلك مع والى مصر عباس باشا الاول الذى لم ينس درس سنة ١٨٤٠ وعرف مقدار ما تستطيعه القوة البحرية الانجليزية . تيقن عباس باشا الاول من أن انجلترا لديها العزم على تنفيذ سياستها فى الوقت الذى هددت فيه فرنسا وانذرت ، ثم أخيرا تخاذلت عن نصره مصر فى أزمته الشديدة سنة ١٨٤٠ . رأى والى مصر أن يجامل انجلترا ويؤجل المشروع الفرنسى غير آبه كثيرا لأنذار فرنسا له بالعمل لدى الباب العالى على عزله عن ولاية مصر .

أرسلت انجلترا تعليقات إلى قنصلها العام فى مصر بأن يقنع عباسا الاول بقيمة مشروع السكة الحديدية ، وبأن مشروع القناة يكلف مالا يطاق من الجهد والوقت والمال ، فقال الوالى فاحية المشروع الانجليزى وعمل على تنفيذه .

ولكن فردندى لسبس استطاع أن ينتهز فرصة تولى سعيد باشا فيسارع إلى مصر مذكرا الوالى الجديد بصلاتها الوثيقة القديمة ، ويجد من الوالى الجديد ترحيبا كبيرا ، وينجح فى إقناعه بقيمة المشروع الفرنسى فى فتح القناة . البحرية وتوصيل البحرين ، ولا يدري أحد بالدقة ماذا دار بينها من حديث ، وماذا وضع دلسيس أمام سعيد باشا من آمال ، ولا ندري بالضبط ماذا كان يدور بمخلد والى مصر من

دوافع لمنح مثل ذلك الامتياز ، وإن كان البعض يظن أن غرض الوالى كان العمل على اكتساب صداقة فرنسا وتأييدها لاسـتقلاله إذا ما تأزمت الأمور بينه وبين الباب العالى صاحب السيادة على مصر .

يوافق سعيد باشا على منح فردندلسبس الامتياز الخاص بمشروع فتح القناة البحرية التى تتصل فيها مياه البحر الأحمر بالبحر المتوسط ، ويتم ذلك فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ .

ويسقط فى يد انجلترا ، فلقد أخذ فردرك بروس ممثلها فى مصر فجأة بتصميم سعيد باشا على منح ذلك الامتياز وتنفيذ ذلك المشروع ولم يفلح فى تحويل الوالى عن رأيه ، حتى بعد أن أعلن منذرا بأن الحكومة الانجليزية لا تستطيع أن توافق على ذلك المشروع ، فهو فى نظرها مشروع خيالى وغير عملى ، ولم يحن الوقت ولا الظروف الملائمة لمحاولة تنفيذه . وأن خيرا منه هو اتمام مشروع الطريق البرية الحديدى من القاهرة إلى السويس .

على أن الحكومة الانجليزية لم تجد فى ذلك الوقت أن تقـدم إنذارا رسميا للوالى ضد تنفيذ ذلك المشروع ، فالعلاقات بينها وبين الحكومة الفرنسية كانت بصفة عامة جيدة . وتقديم مثل ذلك الأنداز معناه أن الحكومة الانجليزية تحارب رسميا مصالح الفرنسيين ومشاريعهم فالحكومة الانجليزية لم تتخذ مثل هذه الخطوة ، ولم ترد الذهاب إلى ذلك الحد .

ثم إن منح سعيد باشا للامتياز ليس بذى أهمية كبيرة ، إلا إذا وافقت عليه الدولة صاحبة السيادة على مصر . فعلى الحكومة الانجليزية إذا أرادت عرقلة المشروع أن تبذل مساءً — أي لدى الباب العالى فهو صاحب السلطنة الرسمية فى مصر ، وأن تنصحه بعدم الموافقة على الامتياز أو على الأقل بتأجيل النظر فيه .

وكان سفير الحكومة الانجليزية لدى البلاط العثمانى ستراتفورد دى ردكليف — وكان يتمتع فى الاستانة بنفسه — لا نظيره . كان يرى أن على انجلترا أن تبين للباب العالى خطر المشروع الفرنسى على الدولة العثمانية ، فما تريده فرنسا من وراء ذلك المشروع هو فصل مصر عن الدولة العثمانية بممر مائى يصلح لأن يكون خطأً دفاعياً حربياً ، وانشاء مستعمرة فرنسية فى شرقى مصر ، ثم السيطرة على كل مصر بعد ذلك . ولذا نغير للباب العالى ألا يصدق على الامتياز . ولم تقتصر محاولات ستراتفورد على ذلك ، بل طلب تعليمات رسمية من حكومته تؤيد موقفه . ولذا وجد لورد كلارندن ، وزير الخارجية البريطانية ضرورة الاتصال بسفير الحكومة الفرنسية فى لندن ليبين له وجهه نظر الحكومة البريطانية فى مشروع القناة ، فهذه الوجهة تتلخص فيما يلى :

١ — نظراً لأن تنفيذ المشروع يستلزم نفقات كثيرة فالغرض الواضح منه سياسى .

٢ — والمشروع يؤخر اتمام مشروع السكة الحديدية من

الأسكندرية إلى السويس .

٣ - المشروع وليد سياسية عدائية بالنسبة لمصر من

ناحية فرنسا .

ولم تجد محاولات فردنند دي لسبس في الاتصال بستراتفورد ، وإقناعه بأهمية المشروع وعدم تعارضه مع المصالح الامبراطورية الانجليزية ، وأن المسألة مسألة مصرية توكية قبل كل شيء ، لا داعى فيها للتدخل الحكومى الانجليزى أو الفرنسى .

ولقد نجح ستراتفورد دي ردكليف فى نصحه للباب العالى ، بما عقد الأمور لدى لسبس . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أرسل الباب العالى نتيجة لمساعى انجلترا خطابا شديدا للهجة إلى سعيد باشا فى مصر يحذره فيها عواقب عمله الجرىء .

ومع ذلك فقد قدر المشروع الفرنسى البقاء نظرا لتدخل الدولة النمساوية فى صالح دي لسبس ، فلقد كانت تعضد المشروع الفرنسى تعضيدا كبيرا .

ولقد أصطدمت المصالح الانجليزية والفرنسية فى هذا المشروع وهاجت بينهما الأحن القديمة إلى حد أن وجدت الحكومتان الانجليزية والفرنسية ضرورة المحافظة على تحالفهما وعلاقتهما الطيبة ، فاتفقتا فيما بينهما على أن تمتنعا عن التدخل الفعلى لابتعضيد المشروع ولا بالعمل على فشله . ولكن هذا الاتفاق لم يمنع الحكومة البريطانية

من أن تتابع خطتها في بث العقبات والمراقيل أمام المشروع الفرنسي .
وهذا الموقف اضطر صاحب المشروع للقيام بالدعاية للمشروع في
انجلترا ذاتها .

وكان على رأس الوزارة في انجلترا في ذلك الوقت لورد بامرستون
وهو يمثل الرجل الانجليزي والسياسي الانجليزي أصدق تمثيل ، فهو
مؤمن بتفوق انجلترا ويعمل لعظمتها وخدمة مصالحها قبل كل شيء ،
ويرى أنه من الواجب على الدول الأخرى أن تستمع لآراء انجلترا بما
لها من مركز ممتاز في العالم . وهو لا يتقيد كثيرا بالخيالات ولا تؤثرفيه
النواحي العاطفية إذا ما تعارضت مع مصالح انجلترا الحقيقية . وهو
لم يلم تماما بأمور السياسة الخارجية لاتقوته صغيرة ولا كبيرة من
أمورها .

وهو من أكبر دعاة الامبراطورية ، ومن القائلين بضرورة حماية
مواصلاتها وطرق تجارتها . وهو الذي وضع سياسة انجلترا التقليدية
في الشرق الأدنى . فليس إذن غريبا أن يعارض هذا الرجل كل مشروع
فرنسي . فهو لا يوافق على مشروع القناة . لأنه يرى أن المشروع
يتعارض مع مصالح انجلترا الامبراطورية ، وهو لا يثق كثيرا في
استقرار الأمور السياسية في فرنسا ، وخاصة ما يتعلق منها بنظام الحكم ،
ويرى أن انجلترا يجب أن تلمسك بطريق الأطلنطي لأنها تستطيع
الإشراف عليه ، وهي مشرفة عليه بالفعل .

فهو يعترف بأن حكومة نابليون الثالث صديقة لانجلترا، ولكنه لا يستطيع أن يضمن أن الحكومة التي تخلفها في المستقبل ستحافظ على ولاء انجلترا. فقد تستغل هذه الطريق الجديدة لمناورة النفوذ البريطاني ومحاربة المصالح الانجليزية فيما وراء البحار.

ولذلك حين حاول دي لسبس الاتصال به لم يجد منه أذنا صاغية، فلقد بين بامرستون لصاحب المشروع بصراحة ووضوح شأنه في كل تصريحاته السياسية، بأنه لا يوافق على ذلك المشروع فهو غير عملي ولا يمكن تنفيذه.

على أن موقف الحكومة الانجليزية العدائي لم يدع دي لسبس إلى القنوط أو إلى التنازل عن فكرته، ولذا فهو يحاول الاتصال بالزعماء الانجليز الآخرين من أمثال كوبدن، وجلادستون. وحاول كذلك الاتصال بالرأي العام الانجليزي، يقنعه بقيمة المشروع من الناحية العملية ومن الناحيتين الحضارية والانسانية. أرسل خطابات إلى أعضاء البرلمان الانجليزي وإلى إدارة شركة الهند الشرقية وأصحاب السفن وأعضاء الغرف التجارية وكبار رجال الصناعة وأصحاب المصارف، يحاول أن يقنعهم بفائدة المشروع من الناحية العملية والمالية، ولم تذهب كل مساعي دي لسبس دون جدوى، فلقد أظهرت شركة الهند الشرقية عطفها على مشروعه، وكذلك بعض شركات خطوط الملاحة لاسيما شركة ال P. & O.

والواقع أن الرأي العام البريطاني لم يكن مجمعا على معارضة المشروع ، كما كانت الحكومة الإنجليزية معارضة له . فلقد كان جانب منه محبذا للناحية التجارية للشروع . وهذا شجع دى لسبس على أن يسير قدما في مشروعه وفي طريقه ، وأن يبين للرأي العام الإنجليزي أن المشروع ممكن تنفيذه من الناحية العملية ، فأعلن أن تقارير المهندسين الفرنسيين من أمثال لينان بك وموجل بك قد أثبتت بطريقة لا تقبل الشك أن المشروع من الناحية الهندسية عملي ويمكن تنفيذه .

ولم يقتصر دى لسبس على ذلك ، فهو رجل جم النشاط ممتلىء بمشروعه ، موقن بقيمته ، كبير الأمل في تحقيقه ، كونه دى لسبس لجنة دولية ضم إليها عدداً من كبار المهندسين الإنجليز أنفسهم لفحص المشروع ودراسته والتقرير عن إمكان تنفيذه .

ولقد بدأت اللجنة الدولية عملها في سنة ١٨٥٥ ، وانتهت من وضع التقرير في يناير سنة ١٨٥٦ ، ولو أنه لم ينشر إلا بعد ذلك . وفي ذلك التقرير أبدت اللجنة الدولية إنشاء القناة البحرية التي تصل ما بين البحرين ، وبينت أن التنفيذ ليس صعبا كما يتصور المعارضون ، وأن النجاح في إنجاز المشروع ممكن .

وعلى أساس هذا التقرير الجديد . حاول دى لسبس في يوليو سنة ١٨٥٧ الاجابة على اعتراضات بامرستون ، وبين أن هذه الاعتراضات قائمة على أسس تجارية وفنية وسياسية . فن الناحية التجارية قيمة

المشروع لا تقدر لانجلترا ، لا يحتاج ذلك إلى بيان . فطريق القناة إذا تمت أقرب الطرق إلى الشرق وفي هذا توفير للوقت والمال والجهد وأما من الناحية العملية فهذا تقرير اللجنة الدولية التي تجتمع بين أعضائها عددا من كبار المهندسين الانجليز يقول بأن المشروع عملي ويمكن تنفيذه ، وقد أبدت هذا التقرير أكاديمية العلوم في باريس والمعهد الامبراطوري الفرنسي . وأما من الناحية السياسية فآراء لورد باصرتون قائمة على أساس أخطار وهمية على الهند والامبراطورية العثمانية ولا خطر على الدولة العثمانية من مشروع القناة طالما يملك الانجليز جبل طارق ومالطة وعدن وجزيرة بريم ، أما الدولة العثمانية فركزها مضمون بالمعاهدات والمواثيق الدولية . بل أن فتح القناة سيجعل مصر بمنأى عن اطماع الدول الأوربية اذ سيجعل لها مركزا محايدا . وفي هذا كما يرى دي لسبس تأييد لسياسة الانجليز التقليدية في المحافظة على سلامة الدولة العثمانية .

كان دي لسبس يرى أن لهجة بالمرستون متناقضة وغير منطقية وغير معقولة ، فلا داعي في نظر دي لسبس لأن يعتقد بالمرستون أن سياسة فرنسا صريية ، وأن فرنسا هي التي شجعت محمد علي على مناوئة انجلترا ، وأن ذهب لوى فيليب ملك فرنسا هو الذي أنشأ قنصل الاسكندرية وأن مشروع القناة يرمى الى مناوئة انجلترا .

وعلى أي حال فلقد نال دي لسبس على أساس تقرير اللجنة الدولية من سهيد باشا امتيازاً جديداً خاصاً بالقناة روعي فيه مقابلة بعض مخاوف

انجلترا ، فلقد نص فيه على حياد القناة ، وأن معظم من سيقومون بالتنفيذ مصريون لا فرنسيون ، كما نص فيه أيضا على ضرورة موافقة الباب العالي . ولقد كان تكوين هذه اللجنة الدولية ، والنتيجة التي وصلت اليها ، من العوامل التي زادت ثقة دي لسبس في مشروعه ، وضمت جانبا كبيرا من الرأي العام الانجليزي والعالمي إلى صفه في مشروعه الجري .

على أن الحكومة الانجليزية استمرت في معارضتها للمشروع ، وبرت ذلك الموقف بتعارض المشروع مع سياسة انجلترا التقليدية إزاء الدولة العثمانية ، وأنه سيوجد فاصلا مائيا بين مصر وتركيا . وردد بامرستون هذا الرأي بصراحة تامة في مجلس العموم البريطاني في شهر يولية سنة ١٨٥٧ . فلما ثار موضوع القناة في مجلس العموم البريطاني في يونيه سنة ١٨٥٨ ، أعلن بامرستون أن تنفيذ المشروع سيعمل على انحلال الأمبراطوريتين العثمانية والبريطانية ، وأن السكة الحديدية بين القاهرة والاسكندرية تكفي لخدمة مصالح لانجلترا أكثر بكثير من حفر القناة . وأبان جلادستون في الجلسة نفسها عن ضعف هذه الفكرة . وذكر أن القناة مجرى مائي ، وإذا قدر لها أن تقع في يد أية دولة ، فستقع في يد أقوى الدول البحرية وهي انجلترا ، وطلب من الأعضاء أن ينظروا إلى مشروع القناة لا كمشروع سياسي ولكن كمشروع تجاري قبل كل شيء . ولكن آراء جلادستون وإن تركت

إثرا في الرأي العام البريطاني إلى أنها لم تحول الحكومة البريطانية
عن رأيها .

فلقد عبر لورد كلارندون وزير الخارجية إذ ذاك عن رأي الحكومة
البريطانية في ضرورة الوقوف أمام المشروع ، بل وأندر الباب العالي
بأنه إذا صدق على الامتياز الممنوح لدى لسبس ، فيجب ألا ينتظر أن
تستمر بريطانيا أو غيرها من الدول الكبرى الأوربية في سياسة
المحافظة على الدولة العثمانية وعلى سلامتها . ولم تحدد محاولات الإمبراطور
نابليون الثالث لإقناع الحكومة البريطانية بالكف عن معارضتها .

ولم يمنع هذا لدى لسبس من المضي في تنفيذ مشروعه ، فلو استطاع
جمع المال اللازم لتنفيذ المشروع ، لهدم هذه حجة قوية من حجج
الحكومة الانجليزية بأن المشروع غير عملي ، وأنه لن يقبل عليه
المساهمة فيه أحد . ولذا لما فتح دي لسبس باب الاكتتاب في المشروع
تهافت عليه الناس في أوروبا ، فكان نجاح الاكتتاب من عناصر تقوية
المشروع وتأييده . وإن كان الانجليز لم يكتتبوا في الأسهم التي كانت
مخصصة لهم .

ولكن ما تطلبه تنفيذ المشروع من نفقات باهظة ومالاقاه من
صعوبات في أول الأمر كاديودي بكل المشروع لولا العطف والتأييد
الذي لاقاه من إمبراطور الفرنسيين ومن الحكومة الفرنسية والرأي
العام الفرنسي .

إذ أنه في سنة ١٨٦٠ بعد أن تابعت شركة القناة أعمال الحفر كتبت الصحف الانجليزية مثل « الديلي نيوز » و « التيمز » تسخر من المشروع ، وتبين أن من السهل حفر حفر في الصحراء وجمع أكوام من التراب الذي تذروه الرياح ، فيغطي الحفر من جديد . وأبانت عن أن المشروع فاشل لا محالة وسيكلف كثيرا من النفقات التي لا تستطيع القيام بها شركة خاصة ، وردد هذا القول في البرلمان الانجليزي . فقال بامرستون أن المشروع مجرد جمجمة وخذاع ، وأنه سيكلف من الوقت والمال والعمل مالا تستطيعه شركة القناة ، وذكر في خلال كلامه أن والى مصر قد اضطر الى الاقتراض من مصرف في مارسيليا للوفاء ببعض التزاماته إزاء شركة القناة .

وفي السنة التالية في مايو ثارت في البرلمان الانجليزي المعارضة شديدة ضد المشروع الفرنسي ، وتكرر نفس الطعن السابق . فالمشروع في نظر بعض الأعضاء غير هلى من الناحية التجارية ، فهو كثير النفقات كبير الخسارة على المساهمين ، وفوق كل ذلك فهو يعطى الشركة الفرنسية أراضي شاسعة في قلب مصر حول القناة ، وأت الحكومة الفرنسية قد تستطيع استخدام هذه الأراضي لمصلحتها الخاصة والاستفادة من مركز المنطقة الاستراتيجية . وذكر بعض الأعضاء أن المشروع في نظر فرنسا له قيمته الاستراتيجية ، وأنه لا يمكن اعتبار شركة القناة شركة خاصة فهي شركة تتكلم باسم الشعب الفرنسي وتدعى أنها

تمثل الحكومة الفرنسية وتطلب تأييدها في كل حين . وأشير إلى زيادة عدد الرعايا الفرنسيين في مصر ، وطلب إلى الحكومة الانجليزية أن تستوضح من الحكومة الفرنسية موقفها إزاء هذا المشروع .

وأجاب ممثل الحكومة البريطانية في البرلمان بأن سياسة بريطانيا لم تتغير فهي تراقب الموقف بدقة متناهية ، وهي لا تعرض على المشروع كمشروع تجارى ولكنها تنظر اليه بالنسبة لتركيا وازاء مركز مصر السياسى . ونادى بعض الأعضاء بأنه يكفى انجلترا المحافظة على بوسفور واحد ، وأنه لا معنى لمشروع يضع انجلترا بين يدي فرنسا ، لأنه إذا نفذ المشروع ، فعندئذ تستطيع فرنسا إرسال أساطيلها بسرعة ، وقطع المواصلات بين انجلترا والهند . ولذا فلا مناص لانجلترا من معارضة المشروع .

ولجأت انجلترا إلى عرقلة المشروع في دور التنفيذ من ناحية أخرى ، فأثارت مسألة تسخير الفلاحين في أعمال الحفر ، فهاجت الصحف الانجليزية تسخير الفلاحين على أساس أنه ليس إلا صورة من صور الرق ، ووصفت ما يلاقيه هؤلاء العمال من عذاب وقسوة ، مثلهم في ذلك مثل الرقيق في الولايات الجنوبية للولايات المتحدة . ولقد أثير صرارا موضوع السخرة في البرلمان الانجليزي ، وطلب بعض النواب الحكومة الانجليزية بأن تعمل ما في وسعها للتخفيف من آلام وشقاء هؤلاء البؤساء

على أن محاولة الانجليز عرقلة المشروع من هذه الناحية لم تنجح كثيرا ، فلقد أسرع دي لسبس في تنفيذ مشروعه ليضع الحكومتين العثمانية والانجليزية أمام أمر واقع ، والتنفيذ من شأنه أن يقنع الحكومة الفرنسية بضرورة تأييد المشروع وحماية أموال المساهمين الفرنسيين . وفي ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٢ وصلت مياه البحر الأبيض المتوسط الى بحيرة التماس ، فالنجاح الذي أحرزه أعظم أبناء فرنسا من المغامرين في منطقة صحراوية ، كان لها أثره المشهود على الرأي العام الأوربي والانجليزي .

ولم يحول هذا الحكومة البريطانية عن رأيها وعن عداوتها للمشروع ولتنفيذه . فعادت الى الاحتجاج الشديد على شروط الامتياز . فهي شروط كما بينت مجحفة بحقوق السلطان وحقوق واليه على مصر . وأقنعت الباب العالي بضرورة إرجاء موافقته الى أن تنتهي الشركة من تسخير الفلاحين المصريين .

ولقد كان الفلاحون المصريون يجمعون جمعا ، ويساق بهم إلى أماكن الحفر كالأنعام أو كالرقيق الذليل ، وذلك في أعداد كبيرة قد تصل إلى عشرين ألفا طوال أيام السنة تقريبا . وهناك يسامون الخسف فلا يعنى بصحتهم ولا بمعاملتهم كادميين لهم حقوق الإنسان العادي . وكانت « المتاعب والآلام لا تقتصر على هؤلاء العمال وخدمهم بل كذلك على زوجاتهم وأطفالهم الذين كانوا يتركون بفيرعائل . وكثيرا ما

كانت الشركة تتوقف عن دفع أجورهم الزهيدة التي لا تسمن ولا تغني من جوع « هذا ما قاله خصوم الفرنسيين في مجلس النواب البريطاني . والواقع أن العمال كان يجمعون من كل اجزاء مصر ، ويسIRON المسافات الطويلة حتى يصلوا إلى مناطق الحفر ، ثم يقطعون المسافات الطويلة إلى القاهرة لصرف الصكوك المعطاة لهم ويقاسون الأمرين في سبيل ذلك .

.....

ولم يؤثر موت سعيد باشا تأثيرا كبيرا في تصميم الشركة على إنجاز المشروع ، وإن كانت الشركة قد فقدت فيه عوننا كبيرا . ولكن اسماعيل باشا كان لحسن حظ الشركة ، مؤيدا من ناحية المبدأ للمشروع فهو يرى أن المشروع إذا تم إنجازه فسيجعل لمصر مركزا ممتازا في العالم ، وسيجعل لاسم حاكم مصر دويا لم يكن له من قبل .

ولكن اسماعيل باشا لم يكن يرضى عن كل شروط الامتياز ، وخاصة ما كان متصلا منها بالسخره ، فلم يكن ليرضى عن تسخير الفلاحين المصريين . ورأى مقدار الخسارة التي تحمل بمصر والزراعة من جراء ذلك ، إذ مصر في ذلك الوقت بلد زراعى قبل كل شيء . فضلا عن أن تسخير الفلاحين المصريين بهذا الشكل يتنافى مع أبسط مبادئ الإنسانية .

واستغلت انجلترا هذا الموقف الجديد لصالحها ، فما كانت الحكومة

الانجليزية ترى أن تترك مسألة تسخير الفلاحين المصريين تمر بسهولة لصالح الشركة ، فلقد أرادت انتهاز هذه الفرصة لأرهاق الشركة وعرقلة المشروع إن لم يكن القضاء المبرم عليه .

لقد استغلت الحكومة الانجليزية الحركة الانسانية التي شملت انجلترا كما شملت غيرها من الدول ، لخدمة مصالحها الخاصة في مصر ، لبث العراقيين أمام المشروع الفرنسى ، فاستمرت الصحافة والرأى العام الانجليزى فى مهاجمة الفرنسيين « لاسرقاق الشركة للفلاحين المصريين » ، ورأت الحكومة الانجليزية فى هذه الحركة وسيلة لحرمان الشركة من الأيدى العاملة التى تعتمد عليها ، وأجاب فردنند دى لسبس على ذلك بأن المسألة كلها مفتعلة وليس فيه إخلاص ، فلقد نسيت انجلترا أن السخرة قد استخدمت فى إنشاء الخط الحديدى من الاسكندرية إلى القاهرة . فعلى أى أساس تحتج الحكومة الانجليزية الآن !

ولقد تابعت الحكومة الانجليزية السير فى خطتها . فزار السفير الانجليزى فى استامبول سير هنرى بولور مصر فى أواخر عهد سعيد باشا ليطلع بنفسه على أمور الحفر فى القناة ، وقبل كل شئ ، ليرى ما إذا كانت الشركة الفرنسية تقيم تحصينات فى منطقة القناة ، وليعرف إلى أى حد يسخر الفلاحون المصريون فى شق القناة . وربما بالغ سير هنرى بولور فى وصفه لبعض الأمور فى منطقة القناة . وأبدى خشيته من أن تتحول المدن التى تنشأ فى منطقة القناة إلى مدن ومستعمرات

فرنسية . كما كشف عن تخوفه من اشراف الفرنسيين على هذه المنطقة .
وأشار في غير مبالغة الى كثرة عدد الفلاحين الذين ينزعون من
حقولهم قسرا ، وينقلون في بعض الأحيان ، وهم عشرات الألوف إلى
حيث يسخرون . ووصف سير هنرى بولور قلة أجورهم ، وسوء حالهم
والبؤس الذى يعانون ، والآلام التى يقاسونها . وكانت آراء سير
هنرى بولور تأثير كبير على حكومة الباب العالى التى أسرعت من
جانبا إلى مطالبة الحكومة المصرية بإلغاء السخرة .

وكذلك اتصلت الحكومة الانجليزية بإسماعيل باشا نفسه ،
وبينت له الأضرار البليغة الناشئة عن تسخير الفلاحين ، وأثر ذلك فى
الزراعة المصرية التى حرمت من جانب كبير من الأيدي العاملة التى
تشتغل فيها . ولذا فإسماعيل باشا ، وإن كان مؤيدا لانجاز المشروع ،
الأنه كان يرى إلغاء الشروط التى لم تراع فيها حقوق مصر ، فهو إذن
يرى الى إلغاء السخرة فى حفر القناة تؤيده انجلترا فى ذلك ، وثانيا هو
يرى إلغاء امتلاك الشركة للأراضى الكبيرة التى أخذتها فى منطقة القناة ،
فامتياز الأراضى يخول الشركة وضع جاليات أجنبية فيها لاستغلالها ،
وهذه الجاليات لها أن تتمتع بنفس الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب
فى مصر . وكانت انجلترا تؤيده فى هذه الناحية لأنها تخشى أن تغدو
هذه الأراضى مستعمرات فرنسية فى منطقة القناة .

ولذا كان إسماعيل باشا يرمى من وراء إلغاء هذين الشرطين فى

الامتياز الى مصلحة قومية ، الى رد اعتبار المصريين ، ومعالجة نقص الأيدي العاملة في الزراعة ، في فرصة لا بد من انتهازها ، ولا سيما بعد قيام الحرب الأهلية الأمريكية ، وزيادة الحاجة الى القطن المصري الذي ارتفعت أسعاره ارتفاعا كبيرا ، ثم إن اسماعيل باشا يطمح كذلك الى إنشاء امبراطورية كأمبراطورية جده العظيم ، والجيش الذي يعتمد على الفلاحين هو أداتهم الأولى . واسماعيل باشا بعد ذلك قد أعلن صوته إلى جانب الحركة الانسانية التي ترمى الى إلغاء الرقيق ، فكان عليه أن يقوم بمحاولة حاسمة لالغاء تسخير الفلاحين في حفر القناة .

وأما إنجلترا فهي تهدف الى منع الفرنسيين من إنشاء مستعمرات فرنسية لهم في مصر ، وهي تريد في نفس الوقت توفير العدد اللازم من الفلاحين للاهتمام بزراعة القطن التي كانت مصانع إنجلترا في أشد الحاجة اليه نظرا لقيام الحرب الأهلية الأمريكية . لقد ربط الإنجليز بين مشروع القناة والرق . وحاولوا الخفض من شأن مشروع القناة لاتصاله بمسألة تسخير الفلاحين ، وأفلحوا في إحداث كثير من القلق والاضطراب في دوائر شركة القناة .

وسرت إنجلترا للاجفاء الذي ساء علاقة اسماعيل باشا بالقنصل الفرنسي العام دي بوفال ، فذلك القنصل قد بذل كل جهد مستطاع في تأييد دي لسبس في كل ما قام به ، وفي كل مطالبه من الحكومة المصرية بشأن القناة . ولم تحزن الحكومة البريطانية كثيرا لسحب

الحكومة الفرنسية له من مصر . وكانت إنجلترا تبني كثيرا من
الآمال على موقف اسماعيل بازاء امتياز القناة ، وترى في مطالب
اسماعيل باشا بالغاء السخرة وإرجاع ملكية الأراضى لمصر مسألة قد
تؤدى إلى فشل المشروع الفرنسى وعدم انجازه .

ولقد اعتقدت شركة القناة في وقت ما أن تفكير اسماعيل باشا
الجدى فى إلغاء السخرة وتأييد إنجلترا له ضربة قد تذهب بالمشروع
كله واضطربت لذلك دوائرها ، وأخذت تفكر فى تعديل سياستها
إزاء العمال المصريين . ولقد وجدت الصحافة الإنجليزية فى موقف
اسماعيل باشا تأييدا لتشديد مهاجمتها لمشروع القناة ، وفعلا انخفضت
أثمان أسهم القناة ، وساد الذعر بين المساهمين .

على أن دى لسبس لم يفقد الأمل فى نجاح مشروعه ، فهو يلتجئ
إلى نابليون الثالث لحماية المشروع الفرنسى .

واضطر اسماعيل باشا إلى أن يلتجئ إلى الباب العالى يطلب
تأييده أمام فرنسا ، فهو يخشى بطبيعة الحال غضب الحكومة
الفرنسية ، والتجأ إلى الباب العالى من جانبه إلى إنجلترا ، فابدى سفير
إنجلترا فى استامبول رأيه فى أن الامتياز الممنوح لا قيمة له طالما لم
يوافق الباب العالى عليه . ولكن الحكومة العثمانية لم تكن تجرؤ
على اتخاذ مثل هذه الخطوة وتلقى الامتياز ، وخاصة بعد أن سار
المشروع الفرنسى فى دور التنفيذ مدة أربع سنوات فالحكومة

الفرنسية لا بد وأن تحتضن المشروع حتى نحافظ على مصالح وأموال رعاياها .

وانتهز السفير البريطاني فرصة وجود اسماعيل باشا في العاصمة التركية (سنة ١٨٦٣) ليحضه هو وحكومة الباب العالي على الصمود أمام فرنسا ، فانجلترا لن تقوم بتأييد الاثنين إلا إذا حافظا على مصالحهما واستقلالهما ، وبين للفريقين أنه لا مناص من وضع حد لتسخير الفلاحين المصريين ، ولا بد من أن تدفع الشركة أجورا معقولة لهم . ونبه إلى أن عقد الامتياز لا يصبح ملزما إلا إذا وافقت على كل شروطه الحكومة العثمانية ، فهي اذن تستطيع تعديل الشروط التي تراها منافية لمصلحتها ولمصلحة مصر . وليس للحكومة الفرنسية اذن حق الاحتجاج . وأن على الدولة العثمانية اتخاذ كل التدابير لحماية مصالحها لا تخشى في ذلك لومة لأم ، وأن تبلغ قراراتها للدول الكبرى . وقد ذكر السير هنري بلور الحكومة العثمانية أن الحكومة الانجليزية لن ترضيها أن ترى سيادة الباب العالي وحكومة الوالى في مصر ستارا لنفوذ دولة أجنبية . وكان الهدف الذي تنو إليه الحكومة الانجليزية من كل هذا هو أن توقع شركة القناة في أزمة مالية كبيرة وأن تقضى على الثقة فيها .

ولكن آمال انجلترا في القضاء على المشروع انهارت حين

علمت أن اسماعيل باشا حين رجع إلى مصر وصل إلى اتفاق مع شركة القناة . فهذا الاتفاق مع الشركة فيه اعتراف ضمني بمركزها وبقيمة المشروع . فلقد أخذت الحكومة المصرية على عاتقها حفر الترع العذبة من القاهرة إلى وادي الطميلات في مقابل تنازل الشركة عن حقوقها في الأراضي الواقعة على جانبي الترع . واتفق اسماعيل باشا أيضا مع الشركة على تقصير المدد التي تدفع فيها الحكومة المصرية الأقساط المستحقة من ثمن الأسهم .

ثارت نائرة انجلترا لذلك ، ووبخت الحكومة البريطانية قنصلها العام وبذلت جهدها لالغاء الاتفاقية ، وأرسلت إلى اسماعيل تنذره بأن دي لسبس ينتقص من سلطة الوالي ، وأن الخطر لا شك محقق بمركزه إذا استمر في هذه الخطوة واستمع للفرنسيين . ولكن اسماعيل باشا وجه لهذا الانذار أذنا صماء .

وحين أراد السلطان عبد العزيز زيارة مصر ، عارضت انجلترا في هذه الزيارة خوفا من أن تحاول الشركة الاتصال به في مصر والتأثير عليه ، واهتمت انجلترا بمراقبة المشرفين على أمور الشركة في مصر ، ومعرفة مدى اتصالهم بحاشية السلطان ، ولهذا الغرض أرسل السفير البريطاني في استامبول سكرتيره إلى مصر .

وكان المشرفون على الشركة في مصر من جانبهم يتسوقون لزيارة السلطان العثماني منطقة القناة ، فلقد كانت خطة الشركة في مثل هذه الظروف دعوة العطاء وأولى الأمر لرؤية المشروع وهو في دور التنفيذ وزيارة مناطق الحفر . وكانت ترى في ذلك دعابة لها وتقوية لمركزها في مصر والمخارج .

ولقد حاول دي لسبس الاتصال فعلا بحاشية السلطان ، ولكن إنجلترا أرتاحت تماما لعدم زيارة السلطان مناطق الحفر . (وكانت قد طلبت منه بالفعل عدم زيارة هذه المناطق) . واقصد انقراض السلطان لمشورة إنجلترا . ولم يكتب بذلك ، بل بعث بمذكرة سياسية إلى كل من الحكومتين الانجليزية والفرنسية يبين فيه وجهة نظره فيما يختص بضرورة تعديل شروط الامتياز فيما يتعلق بالسخرة واسترداد الأراضي حول القناة من الشركة . وكما كانت الحكومة الانجليزية تراقب الحالة بدقة عن كثب ، كانت الحكومة الفرنسية متنبهة للموقف ، فهي تحذر اسماعيل باشا عواقب القيام بعمل يمس مشروع القناة قبل أن يحيطها علما بذلك ، وكان القنصل الفرنسي العام في مصر من فاحيته متيقظا كل التيقظ بخابر حكومته في كل الأمور المتصلة بمشروع القناة ، وما تقوم به الحكومة المصرية أو قنصل إنجلترا في مصر من خطوات قد تؤثر في مستقبل ذلك المشروع .

ولقد استمر النزاع قائماً بين اسماعيل باشا وشركة قناة السويس إلى أن قبل اسماعيل باشا تحكيم الإمبراطور نابليون الثالث ، ففض ذلك النزاع ، وذلك بأن أُجيب واني مصر إلى تعديل الشرطين الخاصين بتسخير الفلاحين المصريين وبامتلاك شركة القناة للأراضي سالفة الذكر ، نظير دفع اسماعيل باشا تعويضا للشركة يبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات تدفع على خمسة عشر عاما ، وبذا رجع إلى حوزة مصر ١٨٠ ألف فدان وبقي للشركة ٣٠ ألفا .

ولم تستطع إنجلترا أن تعارض في تحكيم امبراطور الفرنسيين ولا في الحكم الذي أصدره ، وبذا زاد مركز شركة القناة قوة ، وزادت الثقة بها وتمكنت من أن تسير في تنفيذ مشروعها حتى استطاعت أخيرا انجازه .

وبعد أن تم الاتفاق بين اسماعيل باشا والشركة ، لم يجد الباب العالي ، وخاصة بعد أن أصلح اسماعيل باشا علاقته به ، بدا من الموافقة على الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس ، فأصبح مركزها بذلك قانونيا ، ولم تعد إنجلترا بمستطاعة مهاجمة المشروع من هذه الناحية . وقوى مركز الشركة نتيجة لذلك ، ووضع حد نهائي لمحاولة إنجلترا عرقلة المشروع .

ولولا تأييد كل من فرنسا والنمسا للمشروع ، ولولا صبر

فردتند دى لسبس ومثابرتة ، ولولا عطف اسماعيل باشا على
المشروع لنجحت محاولات افجلترا فى القضاء نهائيا على المشروع .
وافتحت القناة فى سنة ١٨٦٩ . وهنأ وزير الخارجية
الانجليزية لورد كلارندن دى لسبس ، كما هنأ الشعب الفرنسى
والحكومة الفرنسية ، ومنحت الحكومة الانجليزية دى لسبس
النياشين ، واستقبل فى لندن استقبالا مشهودا .

٣ - ديزريلي وقناة السويس .

شراء انجلترا الاسهم الخديو

(في القناة سنة ١٨٧٥)

ولما تم وصل البحرين الابيض المتوسط والبحر الاحمر ،
أصبحت قناة السويس التي توصل بينهما من أهم المجارى المائية
البحرية فى العالم . ولو أنها فصلت بين قارتين ، آسيا وإفريقية ،
إلا أنها ربطت بين الشرق والغرب ، وأحكمت الصلة بينهما ،
وأصبحت أقصر وأقرب طريق بين الدول الأوروبية الامبراطورية
ومستعمراتها الشرقية .

وقدرت انجلترا حق القدر قيمة مشروع القناة بالنسبة لها
ولامبراطوريتها وتجاريتها وحياتها كما كبر دولة بحرية استعمارية
ظهرت فى العالم ، فلقد قبض لها رجلا من أنبغ أنباء فرنسا
جاهد طوال حياته ليخدم بطريقة غير مباشرة مصالحها
المادية .

وتمتاز هذه الطريق الجديدة بأن بريطانيا تستطيع بحريتها
المتفوقة حماية تجارتها وسفنها . ومن الوقت الذى أفتتحت فيه
هذه الطريق أصبحت إلى حد كبير تحت رحمة القوة البحرية ،

نحت رحمة قوة بريطانيا البحرية ، وخاصة بعد الكارثة السياسية
والحربية الكبرى التي حلت بفرنسا في الحرب الفرنسية الألمانية
سنة ١٨٧٠ .

وستصبح إنجلترا أولى الدول في المرور في القناة الجديدة،
ولم تعد أهمية القناة في نظرها قاصرة على وقت السلم ، بل
كذلك في وقت الحرب ، إذ أصبحت القناة الطريق الرئيسية
لمرور السفن والقوات والمعدات الحربية البريطانية إلى شرق
أفريقية والشرقين الأوسط والأقصى وأستراليا ونيوزيلاند .
أصبحت القناة الطريق الرئيسية لمد نفوذ بريطانيا وسلطانها في
شرق العالم وفي آسيا . وخاصة في وقت بدأ يطغى فيه
الأمبريالزم والاستعمار على عقول الناس في إنجلترا وفي غرب
أوروبا .

ولذا ستهتم كل الحكومات البريطانية معها تعددت ألوانها
الحزبية أو اختلفت برامجها السياسية لاجتياذ القناة ، وإنما بحرية
المرور فيها لكل السفن التجارية والحربية في وقت السلم
والحرب .

وتبعاً لاهتمام إنجلترا بحرية المرور في القناة وسلامة
القناة في كل الأوقات ، سيزداد في نظرها أهمية مصر التي
تخترق القناة أجزاءها الشرقية . لقد ربطت السياسة الانجليزية

مصير مصر ومستقبلها بمصير القناة ، وأصبحت مشكلة القناة
إلى حد كبير مشكلة مصر .

ونشأت الفكرة التي تقول إن من الواجب على الحكومة
الانجليزية بعد أن تبينت أهمية القناة الحيوية لها ، شراء الشركة جميعها
والإشراف إشرافاً تاماً على إدارة القناة ، وربما ظن بعض الناس
أن الخديو اسماعيل كان يفضل أن تستولى شركة انجليزية
على إدارة القناة . ولقد ثارت فعلاً في (سنة ١٨٧٤) الأشاعة
التي تقول أن الخديو والباب العالي كانا يفكران جدياً في بيع
القناة لبريطانيا ، لأن بريطانيا أكثر الدول اهتماماً بالقناة بعد
فتحها ، ويقال أن هذا كان من رأي الجنرال سنانتون قنصل
انجلترا العام في مصر أيضاً . فهو الذي خاطب حكومته في هذا
الشأن ، وأيده بعض أعضاء الوزارة الانجليزية ، ولكن
جلادستون رئيس الوزارة ومعه لورد جرانفل وجها لهذه
الفكرة أذنا صماء ، إذ رفضا أن تقوم انجلترا بتمويض حملة
أسهم القناة عما لحق بهم من خسارة مادية ، ويقال أيضاً إن
فردنند دي لسبس ذهب إلى لندن لهذا الغرض ، ولكن وزير
الخارجية جرانفل رفض المناقشة مع أي فرد أو هيئة في شروط
بيع القناة . ولو تحققت هذه الفكرة لتناقضت مع المبدأ الأساسي
الذي قامت عليه الشركة العالمية لقناة السويس ، فإن وضع

هذه القناة تحت إشراف دولة واحدة يتناقض تماما مع الفكرة العالمية التي قام عليها الامتياز الذي منح للشركة .

وربما كان فردنند دي لسبس نفسه يفكر ، أمام الصعوبات المادية والخسارة التي لاقها شركة القناة في سنها الأولى ، في أن تباع الشركة للدول البحرية الأوربية ، وذلك حتى يضمن تماما دوليتها وحيادها . ولكن الحكومة البريطانية لم توافق على هذه الفكرة ، وكذلك الحكومة العثمانية ما كانت لتنصت أبدا لمثل هذه المشاريع التي تتعارض بطبيعة الحال مع حقوق سيادتها . فشركة القناة شركة مصرية خاضعة للقوانين والتقاليد العثمانية .

وربما كانت إنجلترا تظن في بعض الأوقات ان مصلحتها تقضى بأن تدير القناة شركة دولية لفرنسية ، ولقد أعلن لورد داربي وزير الخارجية البريطانية في سنة ١٨٧٤ أنه لا يمانع في ذلك ، وكرر هذا الرأي في سنة ١٨٧٥ ، على أساس أن وجود هذه الطريق العالمية العظيمة في يد شركة خاصة قد يثير كثيرا من العصبوبات والتعقيدات . ولكن مثل هذه الأفكار لم تخرج إلى حيز التنفيذ ، وظلت شركة القناة كما هي .

وبينما كان ديزريلي زعيم المحافظين في إنجلترا ، ورئيس

الحكومة الانجليزية ، موجهة نظره إلى تطور المسألة الشرقية في سنة ١٨٧٥ إذ وصل إلى علمه وجود مفاوضات في باريس بين الحكومة المصرية وشركة فرنسية لرهن أسهم الخديو اسماعيل في قناة السويس . ولقد اتصل فردريك جرينورد أحد البارزين من رجال الصحافة الانجليزية والمحرر في مجلة « أل بال مال » بلورد داربي وزير الخارجية البريطانية ، وأكد نبأ هذه المفاوضات ، وبين أن مصلحة إنجلترا تقتضى أن تسمع الحكومة البريطانية فتشترى هذه الأسهم . والسبب في تقديم الخديو اسماعيل هذه الأسهم للرهن أو البيع هو ما أصاب ميزانية مصر من عجز عن سداد أقساط الديون المتركة أو فوائدها الفادحة . وكان عليه أن يجد في شهر نوفمبر في خلال اسبوعين مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات .

وكان أمام الخديو اسماعيل إما رهن هذه الأسهم أو تقديمها للبيع ، ووضعت الشركة الفرنسية التي كانت تجرى معها هذه المفاوضات شروطا قاسية لاقرض الخديو المبلغ المطلوب ، جعلته يتردد كثيراً في التصديق النهائي على شروطها .

وحين عرضت الفكرة على الحكومة الانجليزية لم يرحب بها داربي كثيراً ، ولم يكن ذلك عن قناعة أو تفكير صحيح

ولكن أفق خياله كان ضيقا ، وتنقصه الجرأة في كثير من الأمور .

ولكن رئيس الوزارة بنجامن ديزريلي لحظ بسرعة أهمية الصفقة لانجلترا من الناحية السياسية والامبراطورية ، وخاصة من الناحية السياسية . وكتب للملكة فكتوريا في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يقول :

« إن خديو مصر على وشك الأفلاس المالى ، وأنه يرغب في بيع أسهمه في قناة السويس ، واتصل لذلك الغرض بالجنرال ستانتون ٥٠٠ . إنها مسألة ملايين . أربعة على الأقل ، ولكنها تعطى للملكة نفوذا عظيما إن لم يكن متفوقا في إدارة القناة ، وإنه حيوى لسلطة جلالتك ومركزك في هذا الوقت العصيب أن تصبح القناة ملكا لانجلترا ٥٠٠ . ولقد حاولت أن أقنع داربى ، ونجحت في إقناعه بأهمية تحول مصالح الخديو إلينا »

ولقد حاول ديزريلي بالفعل أن يقنع زملاءه في الوزارة بأهمية الصفقة لانجلترا ، ونال في آخر الأمر موافقتهم جميعا على مبدأ شراء الحكومة الانجليزية لأسهم الخديو اسماعيل في قناة السويس ، بعد أن تمسك عدد منهم بمعارضة الفكرة إلى

آخر لحظه ، ولقد استصوبوا جميعا في آخر الامر رأى رئيسهم
لأن الحوادث - كما اعترفوا هم بذلك - قد أيدت وجهته ،
وأثبتت بعد نظره .

رأى ديزريلي أنه يجب على الحكومة الانجليزية ألا تتأخر
يوما واحدا ، حيث أن حالة مصر المالية سائرة في طريق
الانهيار السريع ، والخديو اسماعيل في أشد الحاجة إلى المال ،
والمنافسون للحكومة الانجليزية متيقظون . ولقد ظل الخديو
اسماعيل فترة كارها لأن يضع نفسه بين يدي الحكومة الانجليزية
وتحت تصرفها ، إذ كانت يفهم تماما معنى شراء إنجلترا لهذه
الأسهم من الناحية السياسية . ولكن كان من الصعب إن لم
يكن من المستحيل إيجاد المبلغ اللازم له في فرنسا أمام المعارضة
الشديدة التي قامت بها الحكومة الانجليزية .

ولقد خشي الدوق ديكاكاز وزير الخارجية الفرنسية في ذلك
الوقت ، وكان شديد الحرص على صداقة إنجلترا ، فهي التي
وقفت إلى جانب فرنسا في أزمة ربيع سنة ١٨٧٥ الشديدة ،
وأثقتها من أظفار ألمانيا ، خشي ديكاكاز أن يتدخل لتأييد
الشركة الفرنسية إذ كان يعرف ما سيكون لذلك التدخل من
أثر على موقف الحكومة الانجليزية بالنسبة لفرنسا . إذن لزعزع

مركز فرنسا في أوروبا ، ولتخاذه قوتها وتضعفت أما الخطر الألماني الذي كان يتهدد دائما حكومة المحافظين في فرنسا . ولذا فلا عجب إذا وجد ألا يقدم للشركة الفرنسية أية معونة . وعلى ذلك انتهى الأمر بفشل مسألة الرهن ومعها مشروع الشركة الفرنسية .

كانت هذه الشركة قد طلبت في الواقع ربحا فاحشا على رأس المال ، ١٨ ٪ فائدة للبلغ الذي تقدمه للخديو اسماعيل ، فاذا عجز حاكم مصر عن أن يدفع لها ذلك المال في وقت معلوم يضيع حقه في ١٥ ٪ من الأرباح السنوية لشركة قناة السويس ، وتصبح الأسهم ملكا للشركة ، واتفق بين الفريقين على جعل يوم ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ الموعد النهائي للموافقة على هذه الشروط .

وكان فردنند دي لسبس مدير شركة قناة السويس يؤيد هذه الشركة التي ستقرض الخديو اسماعيل ، وكان يحاول إقناع الرأسماليين الفرنسيين بجمع المال اللازم لها ، ولقد طلب بالفعل من الحكومة الفرنسية ، وكانت حكومة المحافظين ، التدخل لصالح الشركة وتأييدها سياسيا ، وإزالة العقبات المالية الموجودة أمامها .

ولكن الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت كانت ضعيفة مترددة تهتم أولا وقبل كل شيء ، بمركزها في أوروبا ومراقبة الخطر الألماني وكسب الأصدقاء . هذا من الناحية الخارجية وأما من الناحية الداخلية ، فكان مركزها مزعزعا . لانقسام الملكيين على أنفسهم ، يهددها الحزب الجمهوري باستمرار . ولذا كانت في حاجة شديدة إلى تأييد إنجلترا السياسي لها وإلى عدم إثارة مشاكل خارجية قد تؤدي بحكم المحافظين في فرنسا وبمركز فرنسا في أوروبا .

وكانت الحكومة الانجليزية قد بينت موقفها بالضبط في ذلك الموضوع ، فلقد أعلن داربي وزير الخارجية الانجليزية لجافارد ممثل فرنسا في لندن ، بأن الحكومة البريطانية كانت ترى في ملكية الخديو بجانب كبير من أسهم شركة قناة السويس وسيلة للاطمئنان بأن القناة ليست ملكا للفرنسيين وحدهم ، ولذا فليس أمام إنجلترا إلا أن تعارض معارضة شديدة في وقوع هذه الاسهم في يد شركة فرنسية . (فالخديو إذا تم الرهن لن تسمح حالته المالية بسداد المبلغ ولا فوائده ، فسينتهي الأمر إذن بوقوع هذه الاسهم في يد الشركة الفرنسية نهائيا) . وإن إنجلترا ، كما أضاف داربي تعتبر موقفها هذا ضروريا تمليه

أبسط وسائل الدفاع عن مصالحها ، فقناة السويس — كما يرى وزير الخارجية البريطانية في ذلك الوقت — هي سبيل المواصلات البريطانية إلى الهند ، ولبريطانيا أربعة أخماس التجارة التي تمر بها ، وأنه يرى لذلك أن مصلحة بريطانيا في حماية قناة السويس وإدارتها أكبر بكثير من مصلحة أية دولة أخرى .

وأرسلت حكومة لندن تعليمات بذلك إلى ستانتون معتمدها في مصر ، فعليه أن يبين للخديو اسماعيل في جلاء وقوة بأن الحكومة البريطانية لن تسمح برهن هذه الأسهم لدى شركة فرنسية ، ولا بد من وقف المفاوضات بين عاهل مصر والشركة الفرنسية مدة ، حتى تعطى الحكومة البريطانية فرصة لأبداء رأيها في الموضوع .

وعرض ديزريلي لشراء نصيب الخديو في أسهم القناة أربعة ملايين من الجنيهات ، وقدم الأمر إلى مجلس الوزراء البريطاني الذي نظر في الموضوع ، ووافق على الثمن في ٢٤ نوفمبر ، وفي ٢٥ نوفمبر أمضى العقد في القاهرة ، وأودعت الأسهم دار قنصلية بريطانيا ، لقد تم للانجليز الاستيلاء على أسهم الخديو اسماعيل في خلال عشرة أيام .

ولما تمت موافقة الحكومة البريطانية على شراء الأسهم كان

لا بد من النظر بسرعة في كيفية تدبير المبلغ اللازم للشراء .
فالبرلمان الانجليزي لم يكن منعقدا ، ولا يمكن تدبير المبلغ
بغير موافقته ، ولا يمكن عقده بسرعة للنظر في هذه المسألة .
ولكن الموضوع لم يكن يقبل الانتظار ، وإلا ضاعت الصفقة
من إنجلترا . ولذا تحول ذهن ديزريلي الى أصدقائه من آل
روثشيلد ، الماليين المعروفين في إنجلترا . وكان ديزريلي
متأكدا من تعاون هذا المصرف معه في سياسته المصرية .
ولكنه لم تكن هناك سابقة لمثل هذا العمل الخطير ، فإذا
يحدث لو رفض البرلمان الانجليزي حين يجتمع اعتماد ذلك المبلغ ،
ولكن ديزريلي أخذ المسؤولية على نفسه ، ومن ناحية ثابتة
كان لبيت روثشيلد ثقة لا تنتهي بديزريلي والحكومة البريطانية
التي ضمنت هذا القرض .

وافق إذن بيت روثشيلد على إقراض الحكومة الانجليزية
مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات بفائدة مخفضة ، وتم لديزريلي
نهائيا إجراء صفقته . وبذلك أصبحت الحكومة البريطانية تملك
خمس الأسهم وأكبر مساهم في قناة السويس .

ولقد أحس زعيم المحافظين بانجلترا بمعظم الصفقة التي قام
بها ، فلقد كانت نجاحا لانظير له ، وكتب في ٢٤ نوفمبر للملكة

فكتوريا يقول : « بأنها قد نالت الصفقة ، وأن الفرنسيين قد غلبوا على أمرهم بعد أن بذلوا جهودهم ولقد سلك بيت روثنيلد مسلكا بديعا ، فقدم المال اللازم بفائدة قليلة . . . ولقد قدم دي لسبس في آخر لحظة عرضا مغريا للخدوي ، ولو نجح لأصبحت القناة ملكا لفرنسا ولأغلقتها أمام انجلترا . »

وفرحت الملكة فكتوريا فرحا عظيما بانجاز هذا العمل ، وجاءتها التهاني من دول أوروبا باستثناء روسيا التي أرادت أن تجامل فرنسا ، واعتبر ليوبولد ملك البلجيك هذا العمل كأعظم حدث في السياسة الحديثة . ولقد قابل الرأي العام الانجليزي هذه الصفقة بحماس كبير ، وطرب المعارضون للحكومة من الأحرار لهذه الصفقة . إذ سرهم أن تنال بريطانيا هذا النصيب المهم من أسهم شركة قناة السويس . ولم يهتم الرأي العام البريطاني كثيرا بانتقاد جلادستون زعيم المعارضين للحكومة لهذه الصفقة ، فرأيه في هذه المسألة كان شخصيا لا يمثل حزب الأحرار ودافعه الأول كان الغيرة من ديزريلي والحسد له ، ولذا فانتقاده لم ينظر إليه .

لقد خطب نورثكوت في البرلمان الانجليزي قائلا :

(ماملخصه) : إن شراء هذه الأسهم كما نعتقد في مصلحة إنجلترا ومصلحة مصر ، ومصلحة الشركة التي أصبحنا شركاءها . وإنا نشعر بالود نحو هذه الشركة العظيمة ونحو مؤسسها ومتبنيها ، ولدينا الرغبة في المساهمة في هذا المشروع الخطير ، وإني أعتقد أن إنجلترا ارتكبت خطأ كبيرا في عدم الاعتقاد بقيمة المشروع في أول الأمر ، وأؤمل أننا لسنا متأخرين كثيرا في المساهمة في هذا المشروع الآن بعد أن نضج وأثمر... وسيقدر لهذا المشروع أن يكون ملك البشرية جميعا على مدى الدهر ، وأنه من دواعي الاعتباط الكبير أن نرى أن إنجلترا قامت بمهمتها في تأمين مستقبل ذلك المشروع العظيم . وأبدي لورد هارتجنتن وهو من زعماء الأحرار رأيه بأن على إنجلترا أن تغتبط اليوم إذ « انتقلت إليها حقوق سيادة الخديو على القناة » !! هكذا فهم بعض الساسة الانجليز صفقة شراء أسهم الخديو في القناة . وكان نتيجة هذه الصفقة أن اضطرت شركة القناة إلى قبول ثلاثة أعضاء انجليز في مجلس إدارتها .

وكان لهذه الصفقة دوى كبير في كل أرجاء أوروبا ، وكانت دليلا ساطعا على أن إنجلترا غادرت نهائيا السياسة السلمية التي استقنها مستر جلادستون في وزارته الأولى ، وأنها أصبحت

الآن « تتبع سياسة خارجية نشيطة » ، وبدأ ديزريلي سياسة الاميرالزم (التسلط الاستعماري) التي ستبلغ أوجها في نهاية ذلك القرن (التاسع عشر) باحتلال مصر والتصميم على البقاء فيها وتقسيم أفريقية والاشراف على مناطق كبيرة في آسيا .

وجدت الملكة فكتوريا في هذه الصفقة « ضربة موجبة ضد بسمرك » المستشار الالماني الذي سبق أن أعلن أن انجلترا لم تعد قوة سياسية كبيرة يخشى خطرها . والواقع أن المستشار الالماني بسمرك مر كثيرا لهذه الصفقة ، ففيها من ناحية اذلال جديد لعدوته فرنسا ، وهزيمة لسياستها ، وفيها من ناحية ثانية تمهيد لتدخل الانجليز في مصر . ومن ذلك الحين أخذ ينصح الحكومة الانجليزية بضرورة أخذ مصر ، فهو يمتقد أنه اذا فعل الانجليز ذلك ، فلن يغفر لهم الفرنسيون أبدا .

ولقد نظرت الحكومة الفرنسية إلى هذه الحركة من جانب الحكومة الانجليزية كخطوة أولى تمهيدية لاحتلال الانجليز لمصر أو على الأقل للتدخل في أمورها المالية ، ورأت أن هذا العمل ليس إلا استغلالا لسوء حالة مصر المالية ، فالمبلغ الذي دفعته انجلترا كان أقل من ثمن السوق وليس فيه إنصاف لمصر .

قوت هذه الصفقة من مركز ديزريلي في الحكومة الانجليزية

ومن مركز المحافظين في إنجلترا ، ومن مركز إنجلترا في أوروبا والعالم . كما زادت من نفوذ إنجلترا في مصر . حرمت هذه الصنفقة مصر من كل قائدة من قناة السويس . فأصبح المصريون يرون أن هذه القناة التي تسير في أرض مصر وقسمت بين اجزاء مصر وقامت على تسخير العمال والفلاحين المصريين وإهدار حقوقهم ودمائهم وحرمان الزراعة منهم مدة طويلة ، لم تجن مصر منها فائدة تذكر ، بل أصبحت كارثة على حياتها ومستقبلها طيلة خمسة وسبعين عاما . لقد جعلت القناة لمصر مركزا استراتيجيا خاصا في الشرق الأدنى زاد اهتمام الأمم الامبريالية الاستعمارية به إلى حد أن ضجت هذه الدول بمصالح مصر ونموها واستقلالها ومستقبلها في سبيل الاشراف عليه والتحكم فيه .

على أنه يظهر أن ديزريلي لم يفهم تماما (إلى سنة ١٨٨٠) عظم أهمية القناة في المواصلات الامبراطورية إلى الشرق ، فكان يرى أن الأستانه هي التي تشرف على الطريق إلى الهند لامصر ولاقناة السويس .

ولذا كان يفضل دائما الاستيلاء على آسيا الصغرى ذاتها ، ويرى أن احتلال إنجلترا لمصر وقناة السويس في الوقت الحاضر لن يفيدها كثيرا ، بل سيفسد إلى حد كبير علاقاتها مع فرنسا

ولذا لم تعد الحكومة الانجليزية في عهده توجه انتباهها
كبيرا لمروض بسمرك . كان المستشار الألماني في ذلك الوقت
يرى أن تستولى انجلترا على مصر وتشرف على قناة السويس
كنصيبها من ممتلكات الدولة العثمانية التي أخذت في الضعف
والتدهور . ففي مصر والقناة ، كما يرى ، تمويض كبير لانجلترا
إذا سيطرت الدولة الروسية ، وهي صديقتها الشرقية ، على شرق
البلقان وعلى مداخل البحر الأسود . ولقد حرص بسمرك حرصا
شديدا على توجيه نظر الحكومة البريطانية لانتهاز فرصة
المسألة الشرقية واقتناص مصر .

ففي مذكرات مطولة له بين « أنه إذا استشير فيما يجب أن
تكون عليه سياسة انجلترا الخارجية ، فإنه يقترح أن تنتهج
بريطانيا العظمى نفس السنن الذي تنتجه روسيا ، فإذا كانت روسيا
تريد أن تستحوذ على النقاط الاستراتيجية اللازمة لها بالسيطرة
على المضائق ، البوسفور والدرديل ، والاشراف على الاستانة ،
فعلى الحكومة الانجليزية أن تقابل ذلك بالسيطرة على مصر
وقناة السويس » وكما يقول « إنه من الخير لبريطانيا أن تأخذ
قناة السويس والاسكندرية بدلا من أن تعلن الحرب على روسيا
وبذلك وحده تتوثق عرى السلم في أوروبا »

وهو يرى أنه إذا خشيت الحكومة البريطانية من اتباع مثل هذه السياسة عداء فرنسا ومناوعتها ، فما عليها إلا أن تبحث مع الفرنسيين أمر تقسيم الشرق الأدنى إلى مناطق نفوذ فتوافق فرنسا على تفوق النفوذ الانجليزي في مصر وقناة السويس ، نظير موافقة الانجليز على تفوق النفوذ الفرنسي في سوريا .

ولكن الحكومة الانجليزية ، حكومة المحافظين ، ما كانت تقبل بسهولة مثل هذه الاقتراحات ، فرئيسها ديزريلي (لورد بيكونزفيلد) بالرغم من أنه هو الذي عقد صفقة قناة السويس ، فاشترى أسهم الحديدو اسماعيل فيها ، وبالرغم من تعلقه الكبير بمصر وحضارتها وآثارها ، إلا أنه كان في ذلك الوقت لا يرى في احتلال الانجليز لمصر وسيلة لدرأ الخطر الروسي عن الشرق الأدنى ، « فالاستانة لا مصر ولا قناة السويس هي مفتاح الطريق إلى الهند » .

ولقد أبدى بيكونز فيلد عجباً والشك الذي خالجه نفسه من كثرة عروض بسمرك ، فانجلترا كانت تظن أن غرضه هو إتلاف العلاقات الانجليزية الفرنسية الطيبة ، وضرب عصفورين بحجر واحد ، إرضاء انجلترا وإذلال فرنسا .

كذلك لم يصنع الوزراء الانجليز لنوبار باشا حين ذهب الى

لندن في سنة ١٨٧٧ ليعرض عليهم قبول فكرة بسط الحماية
البريطانية على مصر ، وأهملوه إهمالا شديدا الى حد أن نعى
عليهم جهلهم بأمور السياسة ، وصرح لسفير ألمانيا في لندن
« بأن الأسد البريطاني مستغرق في نومه ، وأن أظفاره ستسرق
منه دون أن يستيقظ » .

على أنه حين تعقدت المسألة الشرقية في سنة ١٨٧٧ ، وقامت
الحرب بين روسيا وتركيا ، وضحت الحكومة البريطانية موقفها
للدولة الروسية فيما يختص بمصر وقناة السويس . فهي لن تقبل
أبدا امتداد الحرب الى مصر والقناة ، وتعتبر الاعتداء عليها
عملا عدوانيا موجها الى انجلترا ذاتها . صرح بذلك وزير
الخارجية الانجليزية للسفير الروسي في لندن .

كانت انجلترا تخشى أن تمتد أعمال الروس العسكرية الى
قناة السويس ومصر بصفتها جزءا من الدولة العثمانية التي
أصبحت في حالة حرب مع روسيا ، وليكن رد روسيا جاء
مطمئنا : - « فبالنسبة لقناة السويس ومصر ، فنحن لن
نفسها ، فليست لدينا المصلحة ولا الرغبة ولا الوسائل للقيام بمثل
ذلك العمل ، . . . ونحن على استعداد للاتفاق مع حكومة
لندن على كل المسائل . . . وليست لنا مصلحة في معاكسة

انجلترا في ممتلكاتها في الهند أو في واصلاتها ، فالحرب الحالية لا تتطلب ذلك . لم تكن روسيا تريد إفساد علاقاتها مع إنجلترا في الوقت الذي تصطلي فيه الجيوش الروسية بنار الحرب مع تركيا .

ولم تكن سياسة لورد سولبري الذي خلف داربي في وزارة الخارجية البريطانية ، حين زاد تعقد المسألة الشرقية ، التمسك بأهداب السياسة البريطانية القديمة ، وهي تأييد الدولة العثمانية والمحافظة عليها ، وإنما كما يقول « إن سياستنا الخارجية تنقصها الخطة الموضوعية » ، ولذا فالسياسة العملية في نظره هي الأشراف الفعلي على طرق المواصلات المائية إلى الهند ، باحتلال مصر وقناة السويس وكريت والعمل على القضاء على الدولة العثمانية .

ولذا في خلال هذه السنة (١٨٧٧) نشطت في إنجلترا الفكرة التي تقول بضرورة احتلال إنجلترا لمصر والقناة . ففي ١١ يوليو من هذه السنة تكتب إحدى بنات ملكة إنجلترا لأمها « بأن كل من يحب إنجلترا يتوق الى هذه الفرصة التي تسمح بوضع الانجليز لاقدامهم في مصر » . وفي نفس الوقت يكتب رئيس الحكومة ديزريلي الى الملكة فكتوريا يقول بأن الباب العالي ميال لبيع سيادته على مصر . وليكن

ديزيريلي ظل متمسكا بفكرته القديمة بأنه يفضل الاستيلاء على
آسيا الصغرى لا مصر .

على أن ذلك لم يمنع ديزيريلي من الاعتقاد بأنه سيأتي اليوم
الذي تحتل فيه إنجلترا مصر وقناة السويس . وأن ذلك حتم
مقضى على إنجلترا .

فكان إذن الاتجاه في إنجلترا بعد مجيء سولسبرى إلى وزارة
الخارجية يسير في الطريق التي رسمها بسمرك . ولقد وجد بسمرك
من رجال السياسة الإنجليز من يؤيد وجهة نظره مثل السفير الإنجليزي
في برلين لورد أودورسل . ولكن أعضاء الوزارة الإنجليزية جميعهم
لم يكونوا يرون أن الوقت مناسب لذلك ، وذلك خشية عداوة
فرنسا . فلقد كان الركن الأول في سياسة فرنسا الخارجية في سنة
١٨٨٧ هو منع إنجلترا من الاستثمار بنفوذ متفوق في وادي النيل
أو القناة .

ولقد وافقت إنجلترا على اقتراح فرنسا بالألا تدخل مسألة
مصر في مناقشات مؤتمر برلين (١٨٧٨) ، ورأت استبقاء
لصداقة فرنسا عدم احتلال مصر ، واستعاض سولسبرى
عن ذلك (أي عن احتلال مصر وقناة السويس) باحتلال
جزيرة قبرص التي تشرف على آسيا الصغرى ومدخل القناة معا .
ثم ازداد تعقد المسألة المصرية في أواخر عهد الخديو اسماعيل

لنحرج المسألة المالية من ناحية ، ومحاولة الدول الأوربية الكبرى من ناحية أخرى ، ثم لنمر الشعور القومي المصرى إلى حد أثار مخاوف إنجلترا وفرنسا ، فطلبتا من الباب العالى عزل الخديو اسماعيل ، وتم لهما ما أرادتا فى سنة ١٨٧٩ ، وجاء الخديو توفيق إلى ولاية مصر .

ولم تكن مهمة الخديو الجديد بالهينة أمام سيطرة الدولتين الأوربيتين ، ولا أمام رأى العام المصرى الذى ساءه تدخل الأجانب فى كل مرافق الحياة المصرية ، مما هدد مستقبل البلاد ونموها ، ثم جاءت الثورة العرابية ، فزادت الأمور تعقيدا على تعقيد ، وخشيت الدولتان الانجليزية والفرنسية على مصالحهما فى مصر ، وأرسلت سفنهما الحربية إلى مياه الإسكندرية واقترحت فرنسا عقد مؤتمر من الدول الكبرى فى الاستانة (سنة ١٨٨٢) لايجاد حل حاسم للمسألة المصرية والقضاء على الثورة العرابية .

٤ - احتلال الانجليز لقناة السويس

في سنة ١٨٨٢

في أول الأسبوع الأخير من شهر يونيو سنة ١٨٨٢ اجتمع مؤتمر الدول الكبرى في مدينة الأستانة للنظر في المسألة المصرية التي تفاسقت في نظرهم بسيطرة عرابي باشا التامة على الجيش وعلى الحكومة المصرية .

وبدأ أعضاء المؤتمر أعمالهم بإعلان سخطهم واستيائهم من تطور الأمور في مصر وأخذ الثورة ومن أيقظها بالشدة . وانتقلوا بعد ذلك إلى إعلان أنه لا يجوز لأية دولة اشتركت في المؤتمر أن تستأثر لنفسها بحقوق في وادي النيل لا تكون للدول الأخرى . وسجل أعضاء المؤتمر في نفس الوقت أن مسألة مصر مسألة دولية عالمية ، وأنه غير خليق بأية دولة واحدة أن تنفرد بتقرير مصير هذه البلاد دون سواها من الدول الكبرى .

اشتركت إنجلترا في ذلك المؤتمر ، كما اشتركت فيه فرنسا وألمانيا وروسيا والنمسا والمجر وإيطاليا ، وكانت الدولتان اللتان

تهتمان حقيقة بالمسألة المصرية هما إنجلترا وفرنسا . وأما مندوبو الدول الأخرى فلم يكونوا على علم بتطور الحوادث في مصر . على أن إنجلترا كانت الدولة الوحيدة التي قررت ألا تتقيد بمناقشات المؤتمر ، أو بما يسفر عنه جدله النظري ، أو تفكيره السطحي ، أو بما ينفذ عنه من قرارات قد تختلف مع المصالح الانجليزية ، وأن تعمل بنشاط وهدوء على تنفيذ خطتها ورعاية مصالحها في الوقت المناسب إذا ما واثت الفرصة .

كان على رأس الحكومة الانجليزية ، وهي حكومة الأحرار جلادستون الذي سبق أن أعلن نفسه عدو الامبريالزم والاستعمار ومن دعاة إنجلترا الصغيرة ، ونصير الشعوب المغلوبة على أمرها . أعلن جلادستون هذه الآراء وهو خارج الحكم . ولكنه لما تولى الحكم آمن بما يدعيه رجال الامبراطورية ، بمهمة إنجلترا الحضارية ورسالتها الثقافية . آمن جلادستون بكل ما يؤمن به رجال الاستعمار ، ونفذ السياسة الخارجية الانجليزية بحذافيرها .

ولذا فبالرغم من انتقاده لسياسة ديزريلي التوسعية الامبراطورية ، فوزارته كانت جادة في استعدادتها الحربية ، سائرة في تقوية أسطولها في البحر الأبيض المتوسط . هذا في

الوقت الذي انهمك فيه أعضاء المؤتمر في مناقشاتهم النظرية واجتماعاتهم الشكلية واستفساراتهم العقيمة . فضلا عما كان المؤتمر يعانيه من عثرات في طريقه بعد أن رفضت الدولة صاحبة السيادة على مصر الاشتراك فيه .

كانت إنجلترا تراقب تطور الأمور في مصر بكل عناية واهتمام . وأرسلت إلى قائدها البحري الذي كان يربط بقطع من الأسطول في مياه الإسكندرية ، وهو بوشوب سيمور بالأيدع فرصة تفلت من يديه ، وأن يراقب ما تقوم به السلطات الجربية المصرية في هذه المدينة ، فاذا لاحظ أن هناك تحصينات تقام أو محاولات تبذل لسد مدخل الميناء أو حركات عسكرية خطيرة ، فعليه أن ينذر هذه السلطات ويطلب منها تسليم قلاع المدينة في مدى أربعة وعشرين ساعة ، بعد انقضائها لا يتردد في ضرب الإسكندرية وهدم حصونها وإسكات دفاعها واحتلالها .

اعتبرت إنجلترا عمل المصريين لتحسين بلادهم عملا عدائيا موجها ضدها !!! ولم تكن الحكومة الانجليزية لتتخذ هذه الخطة في الخفاء ، بل صارحت بها الدول ، وأرسلت بما قررت إلى مندوبي الدول المجتمعين في الأستانه .

لقد كانت الحكومة البريطانية ترى ضرورة القضاء على ما

أعتبرته سيطرة الجيش في مصر قبل شهر أغسطس سنة ١٨٨٢
وتفقدت خطتها بالفعل ، وضربت مدينة الإسكندرية واحتلتها
بعد أن دافع أهلها دفاعا مشهودا ، واضطر العراييون إلى
اتخاذ قاعدة جديدة في كفر الدوار والدفاع عن البلاد إلى
النهاية .

على أن احتلال الانجليز لمدينة الاسكندرية لم يكن معناه
احتلال مصر جميعها أو حل المسألة المصرية بأكملها ، وإن كان
سفير انجلترا في رومه قد أعلن ، حين وجد شيئا من الضيق
والقلق يسود إيطاليا - « بأنه يجب على دول أوربا أن تشكر
هذه الظروف ، وأن تحمد الحكومة الانجليزية على اتخاذ
خطوات من شأنها رفعة مركز أوربا في الشرق الأدنى » .

وجدت انجلترا أن حل مسألة مصر هو في قناة السويس
فهى النقطة الضعيفة التى تستطيع أن تنفذ منها إلى مصر
مباشرة ، حقيقة لقد عارضت انجلترا ، كما رأينا ، فى حفر هذه
القناة وعرقلت محاولة تنفيذ مشروعها ، ولكنها أصبحت أكثر
الدول استفادة من فتحها . لتجارها ولمرور أساطيلها الحربية .
وأصبحت القناة مصلحة حيوية مهمة من مصالح انجلترا . ولذا
شغلت مسألة حماية القناة أذهان الساسة الانجليز بعد ضرب

الاسكندرية ، فبعثت حكومة لندن إلى الدول الكبرى تبدي قلقها على مصير القناة .

ومنذ الوقت الذي استنفحت فيه الحركة العرابية ، تساءلت إدارة شركة قناة السويس في شيء من الخوف عن الموقف الذي ستتخذه إنجلترا إزاء القناة ، وهل تنوى احتلالها ؟ ولقد بين مدير الشركة أنه لا يمكن لأية دولة احتلال القناة أو جزء من القناة ، أو إنزال جنود على سواحلها .

ولتفادي الأخطار التي قد تلحق بقناة السويس أرسل فردنند دي لسبس برقية إلى ممثلي الدول الكبرى في باريس ينصح فيها كل دولة تهتم بحرية المرور في القناة أن ترسل سفينة حربية للمراقبة عند بورسعيد . وبين أنه محرم القيام بأي عمل حربي أو بأية مظاهرة حربية عند مدخل القناة أو على شواطئها ، وأن حيدة هذه القناة العالمية قررت في الامتياز الممنوح للشركة وأن هذه الحيدة قد لوحظت من الناحية العملية في الحرب الفرنسية الألمانية سنة ١٨٧٠ والحرب الروسية التركية سنة ١٨٧٧ اتخذ فردنند دي لسبس هذا الموقف حين طلب القائد البحري الانجليزي المرابط في مياه بورسعيد إرسال سفينة حربية للمراقبة في قناة السويس ، ولم يجد مدير الشركة أن

يجيب ذلك الطلب خوفاً من العواقب التي قد تترتب عليه من انفراد إنجلترا بحقوق في القناة لا تكون للدول الأخرى . ولقد وافق مجلس إدارة الشركة على ما قام به مديرها على أساس أن الشركة مشروع مصري تجارى قبل كل شيء ، ولذا لا يجب أن تربك نفسها في عمليات سياسية أو حربية .

ولقد استشار الأعضاء الانجليز في مجلس إدارة الشركة حكومتهم في لندن فيما يجب أن يكون عليه موقفهم ، ويظهر أنهم كانوا يفهمون أو يريدون استغلال شركة القناة لخدمة مصالح إنجلترا السياسية ، ولذا فهم خلال هذه الأزمات لا يهتمون بمصلحة القناة بقدر ما يستلهمون مصالح إنجلترا السياسية والحربية التي وضموها فوق كل اعتبار . والواقع أنهم كانوا أكثر حماسة لاحتلال إنجلترا للقناة من رجال البحرية ورجال الحرب الانجليز ، ويرون في ذلك خير وسيلة لتفوق نفوذ الاعضاء الانجليز في مجلس إدارة الشركة . ولذا فهم في هذه الأزمات قد أخذوا على عاتقهم محاربة كل اقتراح أو مشروع أو احتجاج مهما كان قانونياً أو مشروعاً من شأنه عرقلة سياسة إنجلترا أو وضع العقبات أمام حركات جنودها أو سفنها في القناة . وفسروا الامتياز الممنوح لشركة القناة وكل السوابق

العملية التي صرت بتاريخ القناة في الظروف الحربية المختلفة تفسيراً يتلاءم ومصالح إنجلترا ، كما اهتموا بتنفيذ التعليمات التي ترد إليهم من حكومتهم بشأن القناة خلال هذه الازمة التي انتهت باحتلال الانجليز للقناة ولمصر .

وكانت الحكومة الانجليزية تخشى من جانبها كما تدعى أن يقوم العرابيون بردم القناة أو احتلالها أو ائلافها . وكانت تقارير ممثلي إنجلترا ممتلئة بالتشاؤم ، وتندر كما يقول الانجليز بالخطر الشديد على هذه الطريق البحرية المهمة . وتواترت الاشاعات التي تقول بأن البدو المجاورين للقناة يعملون على مهاجمة السفن المارة بالقناة ، أي أن سلامة المرور في القناة لم تعد مكفولة ولا مضمونة .

وفي ١٦ يوليو سنة ١٨٨٢ أرسلت الحكومة الانجليزية تعليمات لقائدها البحري في بور سميد الرير أدميرال هوسكنز بأن يتعاون مع قائد الأسطول الفرنسي في أمر حماية القناة ، وأن يعمل بغير تردد في حالة حدوث خطر مباغت .

ولما عين عرابي باشا ، على باشا فهدى على منطقة القناة ، أعلن الانجليز أن الدولة البريطانية في حالة حرب مع عرابي باشا واتباعه وأنها لا تحترم في مصر غير حقوق الخديو .

لقد كانت الحكومة الانجليزية ، حكومة جلاستون ، مستعدة من الوجهة الفنية لتقبل كل التقارير الممتلئة بالتشاؤم وتصديق الشائعات التي تبالغ في وصف الخطر المحدق بالقناة ، والعمل على مقتضاها . وخاصة وأن العرايين لم يهتزوا كثيرا لفقدان الاسكندرية ، ولم يرجعوا عن عزمهم في الدفاع عن البلاد مهما كلفهم الأمر ، وأخذوا بالفعل في تحصين مصر وإعداد وسائل الدفاع والحرب .

أخذت الحكومة الانجليزية إذن في الاتصال بالدول الكبرى التي يهمها أمر القناة ، تشير إلى الخطر الذي يتهدد القناة ، وضرورة حمايتها ، اتصلت الحكومات الانجليزية بحكومة روم ، ولكن حكومة روم لم تعط الانجليز ما كانوا يبتغون ، إذ أجاب وزير الخارجية الايطالية مالشيبي بأن مصير القناة وحرية الملاحة فيها وفتحها في كل وقت للمرور أمر يهم الايطاليين جميعا ، لا ريب في ذلك ، ولكن إيطاليا تريد أن تتبين أولا وبالتفصيل نوع الإجراءات التي تريد انجلترا اتخاذها في هذه المسألة بالذات .

وأما الحكومة الفرنسية ، فلقد كانت دائما في خشية من البرلمان ، تلاحقها الأزمات الوزارية والسياسية لكبير المسائل

وصغيرها ، ولذا اقترحت الحكومة الانجليزية أن تسمى
الدولتان الكبيرتان لدى المؤتمر الذي ما زال منعقدًا في
الاستانة لأقناعه بأمر انتدابهما لحماية قناة السويس من الاخطار
التي تهددها (في نظر الانجليز) والمحافظة عليها ، فالدولتان
كما كانتا تعتقدان صاحبتا المصالح الكبرى في مصر وفي
القناة . وكانت الحكومة الفرنسية ، حكومة دي فريسييه ،
تعتقد أنه إذا وافق المؤتمر على انتدابها هي وانجلترا لحماية
القناة ، والمحافظة على حرية المرور فيها ، فإنها تستطيع أن
تبرر عملها أمام البرلمان الفرنسي ، وتستطيع أن تحصل على
موافقته . وبغير ذلك لا تجرؤ على التدخل مع انجلترا .

فالحكومة الفرنسية إذن لم تكن تقل رغبة عن حكومة
جلادستون في التدخل لما تدعيه من حماية القناة . وكان
دي فريسييه نفسه يود لو استطاع التدخل والتعاون مع
الانجليز ، وخاصة بعد ضرب الانجليز لمدينة الاسكندرية واحتلالهم
لها ، وكان زعيم الجمهوريين في فرنسا نفسه ينادى دائماً بضرورة
التعاون مع انجلترا ، في كل مسائل البحر الأبيض المتوسط .
ففي البرلمان الفرنسي في جلسة ١٩ يوليو سنة ١٨٨٢ حاول ذلك
الرجل أن يقنع البرلمان بضرورة التعاون مع انجلترا للمحافظة

على مصالح فرنسا، ولكن أعضاء البرلمان الفرنسي ما كانوا يوافقون أبدا على أى تدخل حربي فرنسي في وادي النيل ، ولقد شكر كامنصو ، أحد الأعضاء البارزين في مجلس النواب الفرنسي ، الحكومة الفرنسية في نفس هذه الجلسة على عدم الاشتراك مع الانجليز في ضرب مدينة الاسكندرية ، وعلى الامتناع عن كل المغامرات الحربية ، وندد بسياسة السير في أذيال إنجلترا .

وحاول جرانفل وزير الخارجية البريطانية أن يتعرف على رأى الدولة الألمانية ، في ذلك الموضوع ، موضوع حماية قناة السويس ، فبين المستشار الألماني بسمرك أنه لا زال يعتقد أن السلطان العثماني هو صاحب الحق الأول في حماية القناة والاشراف عليها ، إذ هي جزء من ممتلكاته ، فاذا لم يكن السلطان راغبا في القيام بهذه المهمة ، كان على الدول الأخرى أن تعمل ، فاذا قامت هذه الدول بحماية مصالحها ، فان الدولة الألمانية لن تتحمل أية مسؤولية عن هذا العمل أو عن الاجراءات التي قد تتخذ . كذلك لن توافق ألمانيا على تعديل المعاهدات الموجودة . ولن توافق أبدا على فكرة انتداب دولة أو دولتين للقيام بحماية قناة السويس ، فالمنشأ

الألماني يرى أن تشترك في ذلك الدول جميعا ، على أن تكون حقوقهم جميعا متساوية في اتخاذ تدابير بوليسية بحرية إذا استلزم الأمر ذلك . وقال بسمرك أن هذا هو اتجاه الرأي العام الألماني ، ووافقته على هذه الخطة روسيا والنمسا والمجر وإيطاليا .

ولقد حاول وزير الخارجية البريطانية جرانفل إقناع ممثل ألمانيا بأن الموقف في القناة غريب ، فالحكومة الشرعية ، وهي حكومة الخديو ، ليست في مركز تستطيع معه حماية قناة السويس أو الدفاع عنها . والحكومة الفعلية التي تمتع بالسلطة هي القائمة بالثورة ، وهي التي ينجش خطرها على كيان القناة وسلامتها . والسلطان العثماني صاحب حقوق السيادة في مصر لم يتخذ إلى الآن أية إجراءات تكفل سلامة القناة ، وضرب مثلا لذلك بأنه إذا اشتعلت النيران في منزل ، فيجب ألا يتردد سكان ذلك المنزل في العمل على إخماد النيران انتظارا لمجيء صاحب المنزل والحصول على إذن منه . فهذا ، كما يرى جرانفل ، هو موقف انجلترا بالنسبة لقناة السويس . وأضافت الحكومة الإنجليزية إلى ذلك بأن الحماية البحرية للقناة بغير إزال جنود على ضفتيها لا تغني كثيرا .

لم يقتنع المستشار الألماني بسمرك برأى الحكومة الانجليزية ولم يتحول عن رأيه . ولكن الحكومة الانجليزية لم تقف عند هذا الحد ، فهي قد وطنت العزم على حماية مصالحها ، ولو أدى الأمر استعمال القوة وتجاهل حقوق المصريين والأتراك على السواء ، ولذا قررت أن ترسل للباب العالي انذارا بأنه إذا لم يجب دعوة الدول الكبرى في مدى أربعة وعشرين ساعة لوقف عرابي عن حده والقضاء على الثورة المصرية ، ستعتبر الحكومة البريطانية إجابته سلبا ، وتتخذ حينئذ مآثرا ضروريا لحماية مصالحها في القناة ، واتصلت بالدول الكبرى تنبئهم بعزمها على اتخاذ تدابير فعلية في حماية القناة . مما جعل الحكومة الإيطالية تعتقد أن الحكومة البريطانية لا تبغى جادة تدخل الحكومة العثمانية ، لأن مثل هذا الأنداز إذا قدم للسلطان سيحدث بلا ريب أثرا سيئا ورد فعل شديد لديه . إذ معناه أن السلطان أصبح في مركز ذليل يتلقى فيه الأوامر من إنجلترا في مسألة تختص بحقوق سيادته ، في أمر بلاد أعترفت كل الدول بأنها تابعة له . ولما وجدت الحكومة الانجليزية أن الدول الأخرى لا تقر مثل هذه الخطوة العنيفة لم تبعث بذلك الأنداز . ولكنها استمرت بنشاط في تجهيزها للطوارئ ، وأرسلت

بقوات جديدة إلى قبرص ومالطه لتكون على تمام الأبهة والاستعداد . وأرسلت وزارة البحرية إلى قائد البحر بوشومب سيمور بأن يطلب من الحكومة المصرية في الإسكندرية تصريحاً مكتوباً لأمير البحر هوسكنز قائد القطع البحرية البريطانية في مياه بور سعيد ليعمل باسم حكومة الخديو في منطقة قناة السويس ، وأن يستولى على الاسماعيلية ، وأن يحرم عرابي باشا واتباعه من استخدام السكة الحديدية بين الاسماعيلية والسويس

ولقد أحتج فردنند دي لسبس ، على انتهاك الحكومة الانجليزية لحياد القناة ، بأنزال قوات عسكرية في الاسماعيلية ، وأعلن أن للسفن جميعاً حربية وغير حربية حرية المرور في القناة ، دون القيام بأعمال عدوانية في مياهها أو أراضيها . وكرر فكرته بأن هذا الحياد قد احترام بالفعل إبان الحرب الفرنسية الألمانية والحرب الروسية التركية ، فلم تعتد روسيا على القناة ولو أنها جزء من ممتلكات الدولة التركية التي هي في حالة حرب معها . وذكر دي لسبس أن السفن المتعادية قد تقابلت في القناة دون أن تتبادل إطلاق النار .

فاعمال الانجليز الآن ، كما وضع ، تكون سابقة خطيرة للمستقبل ، قد تأسف لها بريطانيا نفسها . إذ أنه في أية أزمة

سياسية في المستقبل تستطيع أليه دولة معادية لبريطانيا ، على أساس هذه السابقة ، احتلال إحدى ضفتي القناة وإطلاق النيران على السفن الانجليزية أثناء مرورها .

ولكن إذا احترم حياد القناة الآن فلن يقوم مثل ذلك العمل .

ولذا ، كرر دي لسبس - أنه لا يجب استخدام قناة السويس كقاعده للعمليات الحربية أو تحويلها إلى ميدان حرب ، وبين دي لسبس في احتجاجه هذا ، أن عرابي باشا نفسه (الذي أعلن عليه الانجليز الحرب) قد أحترم بالفعل حياد القناة ، فلم يحشد قوات في منطقتها ، ولم يمس حرية المرور في القناة نفسها ، وأنه سائر في هذه الخطة طالما لم تستخدم القناة قوة معادية للقيام بأعمالها الحربية .

ولم يرق احتجاج دي لسبس هذا الأعضاء الانجليز في مجلس إدارة الشركة ، فهؤلاء الأعضاء لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام حجج دي لسبس التي برر بها موقفه من ضرورة احترام انجلترا لحياد القناة . فأعلنوا أنهم لا يستطيعون الثقة في نيات عرابي باشا ، ولا في احترامه لحياد القناة ، وأنه قد أتصل بهم أن عرابي باشا ينوي الأضرار بالتجارة الانجليزية ، بوقف

حركة المروف في القناة ومهاجمة السفن البريطانية فيها . وكذلك لا يمكن الاعتماد على وعوده فيما يختص بالمستقبل .

ويدينوا كذلك أن دخول قوات بريطانيا البحرية في القناة ليس إلا لدرأ ذلك الخطر . وأن من الخير القيام بذلك الاجراء الآن ، لا الانتظار حتى يتفاقم الخطر وتعطل القناة ، وأضاف الأعضاء الانجليز إلى ذلك أن حكومتهم قد اضطرت اضطرارا للقيام بهذه التدابير ، وأنها قد قامت بها باسم الخديو وباسم حكومته الشرعية ضد الجيش الثائر ، وأن غرض انجلترا هو حماية الأمن والنظام في مصر وحماية السلطة الشرعية في البلاد وأن خطة الحكومة الانجليزية التي اتخذتها هي في صالح القناة لا اعتداء على حيادها .

ولكن مثل ذلك القول لم يقنع مدير شركة القناة ولا الأعضاء الآخرين ، وأشار دي لسبس بأن المحافظة على حياد القناة هو في صالح انجلترا أكثر من أية دولة غيرها .

ولقد عمل موقف دي لسبس وشركة القناة على أن ترسل الحكومة البريطانية إلى حكومة فرنسا تحذرها من كل عمل يقوم به دي لسبس ضد إزال القوات الانجليزية ، وإلا اضطرت الحكومة الانجليزية إلى اتخاذ تدابير ضد شركة القناة نفسها .

وفي نفس الوقت كانت إدارة الشركة لا تزال تكافح في سبيل اقناع الانجليز باحترام هذه القناة . وخاصة بعد أن احتلت قوات هيويت البحرية السويس ' فاجتمع مجلس إدارة الشركة ، وقرر بأغلبية الآراء القرار الآتي : - أنه باتفاق أصحاب مشروع القناة أعلن حياد القناة . وأن هذا الحياد أساس الامتياز الذي منح للشركة ، وهذا الامتياز نفسه يحرم القيام بأي عمل حربي في القناة . ولذا فالشركة في موقف لا يسمح لها أبدا بالموافقة على أي اعتداء على حياد القناة ، الذي يتضمن ، بلا ريب حرية المرور لكل الشعوب ، وعلى هذا لن تستطيع أية حكومة إقناع إدارة الشركة بقبول مسئولية الاعتداء على حقوق كل الشعوب التي تهتم بحرية الملاحة في القناة . ولما كانت صبغة الشركة قبل كل شيء تجارية ، فليس لها أن تدخل في اعتبارها المسائل السياسية .

ولكن هذا لم يؤثر في موقف الحكومة الانجليزية ولم يزحزحها عن رأيها قيد أنملة .

وفي الوقت الذي كانت فيه حكومة لندن تأخذ أهبيتها للطوارىء ، كانت حكومة إيطاليا تنصح بالتريث والصبر ، وحكومة فرنسا تزداد كل يوم وهنا على وهن ، ولا نجد من نفسها

القوة لتتمشى مع رغباتها ورغبات الحكومة الانجليزية . ولذا طادت تستفسر من الحكومة الانجليزية : هل تفهم فرنسا من دعوة الانجليز لها للاشتراك فى حماية قناة السويس الاقتصار على القيام ببعض مناورات حربية بحرية واحتلال بعض النقط على ضفتى القناة - أو القيام بحملة عسكرية داخل البلاد ترمى إلى احتلال مصر جميعها احتلالا عسكريا ؟

على أن هذا التردد من جانب الحكومة الفرنسية لم يمنع وزير الخارجية الانجليزية جرانفل من مواصلة جهوده مع فرنسا بالرغم من رفض المستشار الألماني لفكرة الانتداب . ولذا رأت الحكومة الفرنسية أن تحدد نوع تدخلها ، إذا حدث وتدخلت ، فهى تفكر فى التدخل فيما يختص بحماية قناة السويس والمحافظة على حرية المرور فيها فقط - أما إذا أرادت الحكومة الانجليزية ارسال حملة بعد ذلك للقضاء على الثورة العربية واحتلال العاصمة المصرية ، فالحكومة الفرنسية غير مستعدة للاشتراك فيها أو التعاون معها ، ولكنها لن تقوم من جانبها بأثارة أى معارضة لانجلترا إذا حاولت تنفيذ برنامجها .

ولهذا أراد وزير الخارجية البريطانية أن يوضح فكرته لفرنسا فيما يختص بالتعاون بين الدولتين ، ووضع التفصيلات

الخاصة بتوزيع الاشراف على القناة بين الانجليز والفرنسيين .
فيشرف الفرنسيون على الجزء الشمالى للقناة ، على المنطقة ما بين
الاسماعيلية وبور سعيد ، ويشرف الانجليز على بقية أجزاء القناة
ويحتل الفرنسيون بور سعيد والقنطرة ، ويحتل الانجليز
الاسماعيلية والسويس . وبهذا يرضى الطرفان ويتعاونان ، ويطمئنان
تماما فيما يختص بسلامة القناة . وفي هذا الحل تناسى جرانفل
تماما حقوق المصريين ، أصحاب القناة الأصليين وحقوق السلطان
صاحب السيادة ، ونصوص الامتياز الممنوح لشركة القناة
ولم يبين جرانفل في برنامجه هذا هل هذا التعاون وذلك الاحتلال
مؤقت أم نهائى .

وكانت حكومة فريسنية راغبة فى التعاون مع الحكومة
الانجليزية فى حماية القناة ، ففريسنيه لا يريد ترك انجلترا تتدخل
وحدها وتتفرد بالنفوذ فى القناة ، وفى جلسة ٢٤ يوليو فى
البرلمان الفرنسى طلب رئيس الحكومة اعتمادا لحماية القناة وعلى
الاكثر لاحتلال الزقازيق لضمان المياه العذبة . وناقش مجلس
النواب الفرنسى ذلك الطلب فى جلسة ٢٩ يوليو ، فبين فريسنيه
للمجلس أن ليس لفرنسا نية فى التدخل الفعلى ، وإنما غايتها
حماية القناة ، وأن لا دخل للسياسة فى ذلك ، فكل الدول لها

نفس المصالح في حماية القناة ، ووضح أن حماية القناة لا تؤدي إلى التدخل الحربي . وأن غاية فرنسا من ذلك هو مشاركة إنجلترا وعدم ظهور فرنسا بمظهر الضعف أمام الشعوب الإسلامية . وأجاب كامنصو على ذلك بأنه لا يمكن فصل مسألة مصر عن مسألة القناة ، وأن حماية القناة لا تكون باحتلال القناة ، وإنما باحتلال القاهرة ، وهذا هو سر تدخل إنجلترا ، ولا يمكن لفرنسا أن تتعقب آثار إنجلترا ، وليس من داع لأن تقوم فرنسا بحماية القناة لتحمي ظهر الانجليز .

ورفض البرلمان الفرنسي طلب الحكومة الفرنسية بأغلبية واضحة ، بعد أن ندد الممارضون برأي الحكومة ، ورفضوا الموافقة على القيام بأي عمل حربي أو مغامرة خارجية ، وانتصرت الفكرة التي تقول أن على فرنسا أن تحتفظ بكل قواتها في أوروبا لحماية مصالحها المهمة والحيوية ، وأن ترفض كل رأي يرمى إلى التوسع الخارجي أو الاستعمار .

وأما من حيث أمر تعاون إيطاليا مع الانجليز في حماية قناة السويس ، وفي إرسال حملة مشتركة إلى داخل البلاد المصرية ، فلقد حاول السفير الانجليزي في رومه إقناع مانشيبي وزير الخارجية الإيطالية بوجهة النظر البريطانية ، ووضح له

فائدة التعاون مع بريطانيا في مسائل البحر الأبيض المتوسط ، وخاصة في هذه المسألة بالذات ، وبين له في جلاء لا مزيد عليه أن موافقة الباب العالي التي جاءت متأخرة في الاشتراك في مؤتمر الاستانة وعلى إرسال جنوده إلى مصر لن تجعل الحكومة البريطانية تعدل عن خطتها التي استنتتها لنفسها ، ولن تمنع الحكومة البريطانية من الاستمرار في استعداداتها الحربية ، ومن المضى قدما في احتلال المراكز التي تراها في منطقة القناة وفي قمع الثورة العراقية وفي المحافظة على سلطة الخديو .

ولكن محاولات السفير البريطاني في رومه ، وجرائق في لندن مع السفير الايطالى لم تجد نفعا كبيرا ، فلقد كانت إجابة وزير الخارجية الإيطالية مانشيني تنطوى على عدم اقتناعه بوجهة النظر الإنجليزية . فلقد بين في أدب أنه لا يفهم معنى مناقشة مسألة مصر وقناة السويس في مكانين مختلفين في وقت واحد ، فمسألة مصر والقناة معروضة الآن ، باتفاق كل الدول الكبرى ، أمام المؤتمر المنعقد في الاستانة ، يتبادل أعضاؤه الآراء في شأنها ، ويحاولون أن يجدوا لها علاجا حاسما .

ولذا فمانشيني يفضل العمل الجمعى الذى تشترك فيه كل الدول الكبرى ، لا تعاون إنجلترا وإيطاليا وحدهما . وفي

الواقع أن مانشيني كان يرى أن الظروف الحاضرة لا تبرر تدخل إيطاليا الحربى فى بلاد ناشئة تسمى إلى تحقيق آمالها القومية . وأيده فى موقفه بعض أعضاء البرلمان الإيطالى الذين ما فتئوا يؤيدون حق الشعوب فى الوحدة والحرية .

وعند ذلك لاحظ السفير الانجليزى لدى البلاط الإيطالى ، وكان مغرما بألقاء المحاضرات السياسية على الدولة الإيطالية الناشئة : « بأنه ينبغى ألا تنسب الحكومة الإيطالية ذلك العرض حتى لا تتهم الحكومة البريطانية فى المستقبل بأنها اتبعت سياسة خاصة أنانية » كما ذكر « أن بريطانيا غير محتاجة إلى معاونة أية دولة فى حماية القناة أو القضاء على ثورة الجيش فى مصر » .

ولم تحتج بريطانيا على موقف إيطاليا هذا ، بل أغتبطت له ، فلمهم فى نظر وزير خارجية انجلترا أن دولته قد أظهرت رغبتها فى مجاملة إيطاليا ، ورفض بقوة إقتراح الحكومة الإيطالية إنشاء قوة بوليسية بحرية دولية للإشراف على حرية المرور فى قناة السويس دون احتلال لأى جزء من أجزائها .

وواصلت انجلترا السير فى خطها ، فصرحت لقائدها البحرى فى بور سعيد بأن يحتل من أجزاء القناة ما يراه

ضروريا لاتخاذ القناة قاعدة حربية ، وقررت إرسال حملة إلى مصر تسير بطريق القناة ثم تستند إلى القناة . وتتكون هذه الحملة من ٧٩٤ و ١٤ جندي بقيادة السير جارنت ولسلي ، تنضم إليها قوة آتية من الهند قوامها ٥٨٦ و ٤ جنديا ، كما تنضم إليها الحامية البريطانية في الاسكندرية المكونة من ١٨٦ و ٦ رجلا ، ويقوم بوشب سيمور قائد القوات البحرية بمعاونة هذه الحملة . وأرسلت تعليمات إلى الأسطول بأن يقوم بحماية القناة ، وأن تتخذ الحملة الانجليزية القناة قاعدة لها .

وفي نهاية الأسبوع الأول من شهر أغسطس كانت انجلترا قد أعلنت للدول أن القناة لا يمكن حمايتها تماما إلا باحتلال بعض النقاط على ضفافها ، ولا سيما وأنه قد وصل إلى علم الحكومة الانجليزية أن عرابي باشا يجمع الجنود قريبا من منطقة القناة .

وفي هذه الأثناء كان مستر إدوارد ستاندين في مجلس شركة قناة السويس يجيب على احتجاجات فردنند دي لسبس بضرورة احترام حياد القناة ، فبين أن آراء الدول الكبرى مختلفة بالنسبة لهذا الموضوع ، وأن فرنسا نفسها إلى وقت قريب كانت قد أعلنت للحكومة الانجليزية أنها لا تمنع في

إنزال جنود إلى بور سعيد ، وأن تحتل الجزء الشمالى من
القناة . وأن ألمانيا نفسها قد وافقت على فكرة إنزال جنود
في منطقة القناة ، فقائد السفينة الحربية الألمانية الراسية في
مياه بور سعيد قد أنزل بالفعل عددا من بحارته لحماية الرعايا
الألمان في هذه المدينة ، فهاتان الدولتان اللتان يقول عنهما
دى لسبس بأنهما احترمتا حياد القناة ، لم تريا في مثل هذا
العمل اعتداء على حياد القناة .

على أن هذا الرأى لم يجد قبولا عند مدير الشركة الذى
أرسل إلى ممثلى الدول في باريس منشورا يكرر فيه بأن القناة
محايدة على أساس امتياز ٥ يناير سنة ١٨٥٦ . فالمادة ١٤ منه
تقول « نعلن نحن وحلفاؤنا - بعد تصديق صاحب الجلالة
الامبراطورية (العثمانية) ، بأن القناة البحرية الكبرى من
السويس إلى بلوز والموانى القائمة عليها مفتوحة دائما كمر
محايد لكل السفن التجارية دون تمييز أو تفضيل لشخص أو
لجنسية إذا دفعت الرسوم التى تقررها شركة القناة العالمية » .

ومادة ١٥ تقول : « ونتيجة لذلك لا يجوز لشركة القناة
العالمية الممنوحة الامتياز تفضيل سفينة أو شركة أو شخص بأعطائهم
امتيازات لا تكون لكل السفن أو الأشخاص أو الشركات

في نفس الظروف .

ومن امتياز ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ تنص المادة العاشرة على أن من حق الحكومة المصرية أن تحتل الأراضي الواقعة على القناة التي ترى أنها لازمة للدفاع عن البلاد .

شمل المنشور الذي أرسله دي لسبس إلى ممثلي الدول في باريس هذه النقط ، وأكده أهمية المحافظة على حياد القناة لكل الدول التي لها تجارة تمر بالقناة . وبين المنشور كذلك أن قائد البحر الانجليزي لم يأبه لهذا ، بل وأعلن أنه سيتخذ كل الوسائل لاحتلال القناة ، ووضع المنشور أن المظاهرات الحربية التي يقوم بها قواد البحر الانجليزي من شأنها إثارة الاهلين ، وبهذا تدخل القناة في منطقة الحرب .

ويرى دي لسبس في ذلك المنشور أن الحل الوحيد لمسألة القناة يتركز في حماية بحرية تشترك فيها كل الدول دون إنزال جنود على ضفتي القناة أو احتلال لأجزاء منها . وفي مثل هذا الاجراء ، إذا اتخذت محافظة على حياد القناة الذي أقره السلطان صاحب السيادة .

على أن هذا المنشور الجديد لم يشبط من عزيمة انجلترا ، فلقد طلبت الحكومة الانجليزية من شركة القناة أن تفضل مرور السفن الحربية البريطانية على السفن الأخرى ، وبينت أن انجلترا ستلجأ حتما إلى القوة لتنفيذ ذلك ، إذا رفضت شركة

القناة الموافقة على ذلك الطلب ، وأطادت تحذيرها للحكومة الفرنسية بشأن العراقيل التي يبثها دي لسبس أمام إنجلترا .

وأرسل جرانفل في ١٤ أغسطس إلى الأعضاء الإنجليز في مجلس إدارة شركة القناة يطلب منهم أن يقوموا بتفسير أعمال بريطانيا الحربية في القناة لمجلس إدارة الشركة على النحو الآتي :

لقد أصبح من الضروري أن تعمل إنجلترا متعاونة مع الخديو والسلطان ، وذلك بأنزال قوات على ضفاف القناة .
وفقا لمواد ٩ ، ١٠ ، ١١ من امتياز ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ (الخاص بالقناة) والذي صدق عليه السلطان في ١٩ مارس من هذه السنة (١٨٦٦) أحتفظ والى مصر لنفسه بحقوق تنفيذية في القناة وكل متعلقاتها ، ووفقا لهذا الحق مسموح والى مصر الحالى لقائد القوات البحرية البريطانية في بورسعيد باحتلال الأماكن الواقعة على القناة التي يراها ضرورية لحماية المرور في القناة وحماية المدن والسكان في منطقتها والقضاء على كل قوة لاتعترف بسلطته ، واستتبع هذا احتلال قوات إنجلترا البحرية لمدينة السويس التي كانت مهددة بالتدمير (وكانت إنجلترا في ذلك الوقت ترى أن هذه المدينة تقع خارج منطقة القناة) .
ثم احتلال مدينة الاسماعيليه لحماية القناة وما حولها ، ولأرجاع

النظام إلى مصر . ونظرا لوجود القوات المعادية لانجلترا قرب القناة ، فالحكومة البريطانية إذن مضطرة إلى تركيز عدد كبير من القوات في هذه المنطقة .

وطلبت الحكومة البريطانية أيضا أن تقوم الشركة بتقديم كل التسهيلات الممكنة لمرور ناقلات الجنود ، وأن تقدمها على كل السفن الأخرى ، وكذلك طلبت الحكومة البريطانية من الأعضاء الانجليز في مجلس إدارة الشركة أن يحذروا الشركة عواقب الوقوف أمام طلبات إنجلترا وتجاهل أوامر الخديو صاحب الحق الشرعى في البلاد .

هكذا بررت الحكومة الانجليزية مسلكها بأزاء القناة ، ولجأت إلى التهديد باستخدام القوة إذا وقفت أمامها شركة القناة .

ولم يكن أمام شركة القناة إلا أن تلتجئ إلى الحكومة الفرنسية ، ولكن الحكومة الفرنسية كانت نفسها - كما رأينا - ميالة إلى التدخل مع إنجلترا لحماية القناة ، لولا معارضة البرلمان الفرنسى لها . فهى من ناحية المبدأ لا تستطيع أن تنتقد مسلك إنجلترا في هذه المسألة بالذات ولا أن تؤيد شركة القناة . وبعد ذلك فالحكومة الفرنسية في مركز ضعيف لانحسار عليه ، ليست

لها حرية التصرف في الأمور الخارجية والأمور التي تستلزم استخدام القوة. أما الدول الأخرى، فما كانت شركة القناة تستطيع أن تتقدم إليها طالبة المعونة أو التأييد، فهذه الدول ليست لها مصالح مهمة في القناة أو مصر تدعوها للتدخل لنجدة الشركة، فهي إذن ليست حريصة على عرقلة انجلترا، وأما الدولة العثمانية صاحبة السيادة فهي أضعف من أن تتحدى الحكومة البريطانية، وأما حكومة الثورة وعلى رأسها عرابي باشا فلم تتخذ أية اجراءات لحماية القناة أو لمنع المدوان الانجليزي على شرفى مصر، بل تركت منطقة القناة بغير دفاع.

وانتهز الانجليز هذه الفرصة فاحتلت قواتهم البحرية منطقة القناة جميعها، وأوقفوا حركة المرور في القناة، واستطاعت الحملة الانجليزية بقيادة سير جارت ولسلى أن تعبر القناة آمنه مطمئنة وأن تستند إلى القناة كقاعدتها الأساسية في غزو مصر.

وفي هذه الأثناء كان مؤتمر الأستانة مستمرا في جلساته، ثم أنهى هذه الجلسات بعد أن وافق على تعاون الانجليز والأتراك في حل مسألة مصر، واستمرت المناقشات بين الانجليز والأتراك على نوع وحدود التعاون بينهما، واشترط الباب العالي ألا يتعدى الجنود الانجليز حدود مدينة الأسكندرية!!! وألا يلبثوا في

الأسكندرية أكثر من ثلاثة شهور ، وتقدمت الحكومة الإنجليزية من جانبها باقتراحات هي في الواقع أوامر بالألا تزيد القوة العثمانية على خمسة آلاف رجل ، وألا تتحرك في مصر إلا بموافقة قائد القوات الإنجليزية .

واستمرت المفاوضات تتعثر حيناً وتتقدم حيناً آخر ، ثم انقطعت فجأة بمهاجمة الإنجليز للقناة وزحفهم على شرفى مصر ووقوع موقعة التل الكبير ودخول الإنجليز القاهرة واحتلالهم لمصر .

٥ - إنجلترا وتحديد مركز القناة

سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٨٨٨

احتلت إنجلترا مصر والقناة في خريف سنة ١٨٨٢، ولكن مركزها ظل مزعزعا، فلم تكن الدول تعترف لها بمركز شرعي في هذه البلاد. ففرنسا غير راضية، إذ أصبح مركز الانجليز متفوقا في مصر، لم يعد يخالفها أى شك في ذلك، وحكومة فرنسا حزينة إذ لم تستطع أن تشترك مع الانجليز في التدخل الحربى وحماية القناة على الأقل. وإيطاليا غير راضية عن عمل الانجليز المنفرد، فلقد كانت تود لو اشتركت كل الدول الكبرى في مسألة تأمين الملاحة في القناة. وكل من ألمانيا والنمسا والمجر وروسيا لم يوافق على انتداب إنجلترا لهذه المهمة، مهمة حماية قناة السويس وإقرار الامور في مصر. ويفضل العمل الجمعى الدولى، أو على الأقل كانت هذه الدول ترى تدخل الباب العالى إلى جانب إنجلترا، فالباب العالى هو صاحب السيادة على مصر من الناحية القانونية لا تتناطح دولتان في ذلك. والشعب المصرى صاحب مصر والقناة لم يؤخذ رأيه، ولم تكن إنجلترا لتأبه لرأيه، بل دخلت البلاد قسرا ووضعت جيش الاحتلال

رفيها على تصرفاته وحياته ، ولكنه بالرغم من ذلك لم يقبل الاحتلال في يوم من الايام ، وأصبح يتحين الفرص للتخلص من ربقته .

حقيقة أن الشعب المصري قمع بالقوه ، وحقيقه أن الدول الاوربية الكبرى لم تتر اعتراضا قويا على تدخل الانجليز المنفرد ، وحقيقة أن الباب العالي اقتصر على الاحتجاج اللفظي ، ولم يكن في موقف يسمح لبتحدي انجلترا تحديا جديا ، ولكن مركز انجلترا كان بالرغم من ذلك ضعيفا ، وأحست انجلترا نفسها بذلك الضعف ، واختلفت فيها الآراء على مصير مصر ، وفريق من الرأي العام البريطاني كان يرى ضم مصر الى الممتلكات البريطانية ، وفريق يرى بسط الحماية عليها ، وفريق ثالث يرى فرض حماية مستورة أو مقنعة ، ورابع يرى اعلان حيدتها ، وخامس يرى الجلاء عنها بعد استقرار سلطنة الخديو . ولكن الحكومة الانجليزية رأت أن تتبع نصيحة المستشار الالماني بسمرك ، وكانت له في ذلك الوقت زعامة سياسية في أوروبا ، وهذه النصيحة هي أن تستمر انجلترا في الاحتلال حينما من الزمن مع ترك السيادة التركية كما هي .

ولم تقتصر الحكومة البريطانية على ذلك ، بل أعلنت من حين لآخر حسب الظروف ارضاء للرأي العام الاوربي أنها لا تنوي البقاء مدى الدهر في مصر ، وأنها ستغادر هذه البلاد حين ترى أن النظام والامن قد استقرا فيها نهائيا .

هذا ما أعلنته الحكومة البريطانية للرأى العام العالمى ، ولكنها
فى قرارة نفسها لم تكن تفكر فى الجلاء عن مصر إلا حين لا يتعارض
هذا الجلاء مع مصالحها الخاصة ، ومتى سيكون ذلك ؟ لم تكن
الحكومة الانجليزية تريد أن تفكر فى هذه المسألة .

ولو أن الحكومة الانجليزية قررت ضم مصر نهائيا إلى
ممتلكاتها وارغمت الباب العالى على قبول ذلك ، لزالَت السيادة
العثمانية عن مصر ، ولأصبحت القناة بالرغم من أنها تجرى فى
أرض مصر ، تابعة لإنجلترا ، ولكانت إنجلترا قد بتت فى
مصيرها . وكذلك لو فرضت إنجلترا الحماية على مصر لأصبحت
قناة السويس تحت إشراف إنجلترا العام .

ولكن إنجلترا رأت أن تترك مركز مصر السياسى والدولى
كما هو ، فظلت القناة تجرى مائيا فى أراضى مصرية ، ينطبق
عليها ما ينطبق على بقية أراضى مصر من حيث السيادة
العثمانية . ووجدت الحكومة الانجليزية من أول الأمر أن
تترضى الدول حتى تعترف بالأمر الواقع فى مصر . والأمر
الواقع فى مصر هو سيطرة إنجلترا العسكرية على كل أراضى
مصر بما فيها القناة . وجدت الحكومة الانجليزية أن مصلحة
إنجلترا تقتضى المحافظة على المصالح الأوربية فى مصر ، وأرادت

أن تطمئن الدول وخاصة البحرية منها على حرية المرور في قناة السويس لكل السفن التجارية والحربية في وقتي السلم والحرب فلقد كانت إنجلترا تخشى أن تعتقد الدول الأوروبية الأخرى أن إنجلترا بسيطرتها العسكرية في مصر تريد أن تسيطر وحدها على قناة السويس وتستغلها لصالحها الخاص .

فإنجلترا إذن ترى في ذلك الوقت أن مسألة القناة وحرية المرور فيها لكل السفن في كل وقت مسألة دولية تهتم الدول جميعا ، فالقناة قد أصبحت بعد افتتاحها مجرى عالميا ، يربط بين جزئي العالم شرقيه وغربيه ، تدير أمورها شركة وإن كانت مصرية فهي عالمية أيضا .

وكانت الحكومة الانجليزية ترى أنها إذا ضمنت للدول حرية المرور في القناة ، وأكدت صفة القناة الدولية ، ربما لم تتساءل الدول عن موعد جلاء الانجليز عن مصر . ولذا فهي من اللحظة الأولى بعد استقرار سيطرتها بدخول جيوشها القاهرة تعلن عن رغبتها في الدخول في مفاوضات مع الدول الأوروبية لوضع نظام توافق عليه جميع الدول لضمان حرية المرور في القناة .

ولم تكن الحكومة الانجليزية لترضى أبدا بحياض القناة ، فهي تريد أن تفتح القناة دائما لحركة مرور كل السفن الحربية وغيرها في كل أوقات السلم والحرب . ولقد وجدت هذه الفكرة تأييدا من

الباب العالى الذى لم يعترف خلال المدة الباقية من القرن التاسع عشر بالاحتلال البريطانى . كان الباب العالى يعارض فكرة الحميدة أو الحياد بالنسبة للقناة وبالنسبة لمصر أيضا فى كل مفاوضاته مع انجلترا أو مع الدول الأخرى ، لأن الفكرة تتعارض مع مبدأ سيادته على الأراضى المصرية . ولقد ظهر ذلك بشكل واضح أثناء مفاوضاته مع سير هنرى درمندولف الذى أوفدته حكومة سولسبرى إلى استامبول للنظر فى أمر جلاء القوات الانجليزية عن مصر (١٨٨٥ - ١٨٨٧) وكذلك فى مناقشاته مع الدول لوضع نظام دولى لتأكيد حرية المرور فى القناة .

واهتمام انجلترا بالقناة وحرية المرور لم يكن ناشئا عن رغبتها فى إرضاء الدول الأوربية الأخرى فحسب وإنما وجدت انجلترا أن أهم واجب تقوم به فى مصر بعد احتلالها هو حماية مصالحها الخاصة الاستراتيجية والحربية ، هذه المصالح الناشئة من وقوع مصر فى ملتقى الطرق العالمية البرية والبحرية .

ولقد ظهرت رغبة انجلترا فى وضع نظام لتأمين حرية المرور فى القناة مع الدول الأخرى فى منشور وزير الخارجية الانجليزية جرانفل إلى الدول الأوربية ، والمؤرخ فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ . وفى تقرير لورد دفرن المؤرخ فى فبراير سنة ١٨٨٣

ولقد قسم منشور جرانفل مسائل مصر إلى قسمين : مسائل تتعلق بالدول الأخرى ، وضروري فيها موافقة الدول الأوربية الكبرى ، ومسائل تختص بأمور مصر الداخلية . فن المسائل الأولى مسألة قناة السويس ، فيقول المنشور : « كان من نتائج الحوادث القريبة توجيهه انتباه خاص إلى قناة السويس أولاً للخطر الذي كان مهدداً لها في الفترة الأولى لنجاح الثورة - وثانياً نتيجة لاحتلال القوات البريطانية لها باسم الخديو واتخاذها قاعدة للعمليات الحربية لمصلحة سموه وتأييداً لسلطته ، - وثالثاً للموقف الذي اتخذته شركة قناة السويس في وقت خطير أثناء العمليات الحربية

» وبالنسبة للنقطتين الأولين ، تعتقد حكومة جلالة الملكة أن حرية الملاحة في كل الاوقات وعدم عرقلتها أو إتلافها بأعمال الحرب مسألة مهمة لكل الشعوب .

« وإن من المترف به أن الاجراءات التي اتخذتها (حكومة جلالة الملكة) لحماية الملاحة واستعمال القناة باسم الحاكم المحلي لغرض استرجاع سلطته ليس بأي حال اعتداء على ذلك المبدأ العام

» ولتوضيح مركز القناة في المستقبل ، ولاتخاذ التدابير ضد الأخطار الممكنة ، فترى حكومة جلالة الملكة أنه لا بد من الوصول إلى اتفاقية بين الدول الكبرى ، تدعى الدول الأخرى للموافقة عليها

(على أساس أن)

١ - تكون القناة حرة لمرور كل السفن في كل الظروف

٢ - وفي وقت الحرب يحدد الوقت الذي تبقى فيه السفن الحربية في القناة ، ويجب ألا ينزل فيها جنود أو عتاد حربي.

٣ - لا تقوم أعمال عدوانية في القناة أو في مداخلها أو أى مكان في المياه المصرية ، ولا يستثنى من ذلك تركيا إذا كانت أحد المتحاربين .

٤ - ولا يطبق هذان الشرطان على الإجراءات التي تتخذها مصر للدفاع عن القناة .

٥ - وإذا حدث أى تلف بالقناة من سفن إحدى الدول فتكاف هذه الدول بدفع نفقات الإصلاح .

٦ - تأخذ مصر كل التدابير في حدود قواتها لتأيد الشروط التي وضعت لانتقال سفن المتحاربين في وقت الحرب .

٧ - لا تقام تحصينات على القناة أو في منطقتها .

٨ - لا يوضع في الاتفاق أى شرط يؤثر على حقوق حكومة مصر أكثر مما ذكر .

وقامت المفاوضات بين إنجلترا وفرنسا بشأن القناة في ٢٩

نوفمبر سنة ١٨٨٤ . وفي أوائل سنة ١٨٨٥ (٢١ يناير) فيها وافقت الحكومة الانجليزية على اقتراح الوزير الفرنسي جيل فرى بشأن تنظيم مركز القناة في معاهدة ، وتكوين لجنة تمثل فيها الدول الكبرى ، وكان الوزير الإنجليزي جرانفل يفضل قيام المفاوضات بين العواصم الأوروبية المختلفة ، ولكنه وافق أخيرا على الرأي الفرنسي .

واقترح الوزير الفرنسي أن تكون باريس مكان الاجتماع اعترافا بفضل فردنند دي لسبس على الأقل . واعترض الجانب الانجليزي بأن المفاوضات بدأت في لندن ، ولاداعي لتغيير العاصمة الانجليزية ، وأخيرا وافق على الرأي الفرنسي .

ووافقت الدولتان على الاعلان الآتي وهو: من حيث أن الدول الكبرى متفقه على الاعتراف بضرورة المفاوضه لوضع نظام نهائي لضمان حرية استخدام كل الدول لقناة السويس في كل الأوقات ، فقد اتفقت الحكومات السبع على تكوين لجنة مكونة من مندوبين تعينهم الحكومات ويجتمعون في باريس في ١٠ مارس على أن يتخذوا أساسا لمفاوضتهم منشور لورد جرانفل المؤرخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ .

ولقد اتخذت الدول السبع الكبرى انجلترا وفرنسا وألمانيا

وإيطاليا وروسيا والنمسا والمجر تصريح لورد جرانفل أساسا لاتفاقية وقعها مندوبو هذه الدول ومعهم مندوب تركيا في مارس سنة ١٨٨٥ لعقد مؤتمر مبدئي في باريس يتكون من ممثلي هذه الدول ومعهم مندوب من لدن خديو مصر ، (وانضم إليهم بعد ذلك مندوبو بعض الدول الأخرى مثل اسبانيا وهولندا) لوضع أساس اتفاقية دولية بشأن قناة السويس ، هذه الاتفاقية تدرسها الحكومات فيما بعد ، وتعديل فيها إذا أرادت ، أو وجدت ذلك التعديل ضروريا باتفاقها جميعا فيما بينها .

ولقد جعلت إنجلترا هذه الاتفاقية المبدئية الخاصة بالقناة أساسا للنص الخاص بالقناة في اتفاقية سير هنري درمندولف مع الباب العالي في سنة ١٨٨٧ الخاصة بجلاء الانجليز عن مصر بشروط معينة ورجوعهم إليها إذا قام خطر داخلي أو خارجي يهدد سلام مصر وأمنها . وعلى أى حال لم تصل هذه الاتفاقية الأخيرة إلى نتيجة لأن السلطان رفض التصديق عليها .

ولقد اجتمعت اللجنة في ٣٠ مارس سنة ١٨٨٥ ومثل إنجلترا سير جوليان بونسفوت وسير رينفرز ولسن . وافتتح اجتماع اللجنة الوزير الفرنسي جيل فرى الذى أعلن أن قناة السويس فكرة عبقرية « وأنها قبل كل شئ عالمية وأوربية وإنسانية » ، وأنه

لتأكيد هذه الفكرة الدولية للقناة ستفتتح هذه اللجنة أعمالها .
وظهر في مناقشات هذه اللجنة النزاع الشديد بين فرنسا وانجلترا .
واستغرقت أعمال اللجنة ست عشرة جلسة ، وبعد أن انتهت اللجنة من
مناقشاتها - تقاعدت انجلترا عن السير في انهاء الموضوع ، فاضطرت
فرنسا إلى تهديد انجلترا بأنها لن تسمح أبدا بسيطرة الأنجلو-مليز على
مصر والقناة .

واضطرت وزارة سولسبرى إلى متابعة السير في المشروع
وأبدت كثيرا من الاعتراضات ، ولكن الدولتين وصلتا في آخر
الأمر إلى توحيد وجهات النظر ، وأرسلتا في ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٥
بمشروعها للدول الأخرى ولتركيا للتصديق عليه .

ويلاحظ في الاتفاقية النهائية الخاصة بالقناة أنه انجلترا تفقدت
فكرتها فيما يختص بحرية المرور ، فكان أول شيء أتفق عليه مندوبو
الدول جميعا ، هو حرية المرور في القناة لسفن جميع الدول التجارية
والحربية وقتي السلم والحرب . كذلك أكدت انجلترا حقوق الحكومة
المصرية في الدفاع عن القناة ، فهي جزء من الأراضي المصرية .

أكدت انجلترا حقوق الحكومة المصرية لما وجدت من
محاولات مندوب الدولة العثمانية تسجيل حقوق العثمانيين ونفوذ
السلطان العثماني .

وبالرغم من أن هذه الاتفاقية قد قررت مبدأ المساواة بين الدول،
وأكدته، كما أقرت عدم انفراد أية دولة بنفوذ متفوق في منطقة القناة،
إلا أن إنجلترا بحكم احتلالها العسكري للبلاد ومركزها الممتاز فيها،
قد أصبح لها بالفعل من الناحية العملية نفوذ متفوق في القناة.

فاصرار إنجلترا على أن يوكل أمر تنفيذ الاتفاقية إلى الحكومة
المصرية قد جعل بطريقة غير مباشرة أمر تنفيذها إلى الحكومة
الانجليزية، فالباب العالى لم تكن له سلطة فعلية، فلن تلجىء إليه
الحكومة المصرية، وإذا لم تلجىء إليه الحكومة المصرية فلن
يلتجىء هو بدوره الى الدول. لأن إنجلترا لن تلجىء الى الحكومة المصرية
الى مثل هذا الموقف أبدا.

وكذلك في حالة الدفاع عن مصر — كما سنرى من نصوص هذه
الاتفاقية، استثنيت الحكومة المصرية من بعض شروط هذه الاتفاقية،
فلها وحدها الحق في وضع الجيوش والسفن الحربية في منطقة القناة.
ولها وحدها حق تفتيش السفن المشتبه فيها، ولما كانت الحكومة
الانجليزية تشرف بالفعل على الحكومة المصرية وعلى الجيش المصرى
معا، فهى التى قامت بتحديد عدد الجيش وعينت ضباطه وقواده من
الانجليز، كانت هى التى تتمتع بهذا الحق من الناحية العملية — طالما
ظل نظام الاحتلال موجودا.

ومع ذلك فقد احتفظت انجلترا لنفسها بحق انفراد به ، وهو أن تنظيم موقف القناة بصفة مستديمة لا يمكن أن ينفذ بشكل يعرقل حركات الجيوش البريطانية في مصر . فانجلترا أدعت لنفسها بحق الاشراف على أمور مصر ، وهي لا تستطيع القيام بهذا الواجب اذا لم تكن لجنودها حرية التصرف ..

وهذا التحفظ بقي ما بقي الاحتلال الى سنة ١٩٠٤ ، الى أن عقدت انجلترا اتفاقيتها مع فرنسا ، اتفاقية لانزدون كامبون المشهورة . أصبح لانجلترا اذن من الناحية الفعلية نفوذ كبير في القناة ، وكانت الدول المحاربة تتصل بها حين تريد ارسال سفنها الحربية للمرور من القناة . ولذا فلاعجب أن طلبت فرنسا في أثناء مفاوضاتها مع انجلترا في سنة ١٩٠٤ رفع هذا التحفظ وأجيببت الى ذلك .

ولما رأت الدول أن انجلترا تؤكد دائما بأن ليس من السهل فصل مسألة مصر عن مسألة القناة ، وأنه نتيجة للاحتلال سيكون لها بالفعل مركز خاص ، هذا جعل مندوبي الدول لا يوافقون على أن تنص الاتفاقية على امتيازات خاصة لانجلترا على أساس أنها محتملة لمصر أو لها مصالح حقيقية في القناة ، كما تدعى ، أكثر من الدول الأخرى . كما نصوا على عدم جواز اقامة تحصينات على القناة أو بجوارها أو احتلال نقط حربية في منطقتها أو الأماكن المشرفة عليها . وكذلك

سجلوا عدم جواز القيام بأية أعمال حربية أو استعدادات للحرب في منطقتها أو في المياه الإقليمية لمداخلها ، وشمل هذا التحريم الباب العالي ولو أنه صاحب السيادة .

وتتكون هذه الاتفاقية التي وصلت إليها الدول من سبع عشرة مادة ، وأمضيت في استامبول في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ . وقعتها بريطانيا والمانيا والنمسا والمجر واسبانيا وفرنسا وهولنده وروسيا وإيطاليا وتركيا .

وهذا هو نص هذه الاتفاقية :

المادة الأولى : - تكون قناة السويس حرة دائماً ومفتوحة في وقتي السلم والحرب لكل سفينة تجارية أو حربية دون تمييز لجنسيتها . وعلى هذا تتفق الدول السامية المتعاقده على ألا تعوق حرية استخدام القناة في وقت السلم والحرب .

ولا تخضع القناة أبداً لمزاولة حق الحصار .

المادة الثانية : - ولما كانت الدول المتعاقدة تعترف بأن القناة البحرية لا تستغنى أبداً عن القناة العذبة ، فهل تسجل كل التزامات سمو الخديو أمام شركة قناة السويس العالمية فيما يختص بالقناة العذبة . وقد نص على هذه الالتزامات في الاتفاقية المؤرخة ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ ... وتتعهد الدول المتعاقدة بعدم المساس بوجود الترعة وفروعها ،

ولا تعطيل قيامها بوظيفتها .

المادة الثالثة : — وتتعهد الدول المتعاقدة باحترام جميع منشآت ومباني وأشغال القناة البحرية والقناة العذبة .

المادة الرابعة - ولما كانت القناة البحرية ستظل مفتوحة وقت الحرب كغيرها حتى لسفن المتحاربين الحربية ، وفقا لنصوص مادة ١ من هذه المعاهدة ، فان الدول المتعاقدة متفقة على أنه لا يحق القيام بعمل حربي أو عمل عدائي أو أى عمل من شأنه عرقلة حرية الملاحة فى القناة أو فى الموانئ التى تشرف على مداخلها أو فى مدى ثلاثة أميال بحرية من مداخلها ، حتى ولو كانت الامبراطورية العثمانية إحدى الدول المتحاربة

ولا يجوز لسفن المتحاربين التزود فى القناة ولا فى موانئها إلا فى حالة الضرورة القصوى ، وللحد الضرورى جدا ويكون مرور هذه السفن فى أقصر وقت ممكن وفقا للوائح المعمول بها

ولا يجوز لهذه السفن أن تبقى فى بور سعيد أو السويس أكثر من أربع وعشرين ساعة إلا فى حالة الضرورة القصوى ، وعليها أن ترحل فى أول فرصة مستطاعة

ويجب أن تمر فترة أربع وعشرين ساعة بين إبحار سفينتين متعاديتين

المادة الخامسة : - وفي وقت الحرب ، على سفن المتحاربين ألا تنزل أو تأخذ جنودا أو مواد حربية في القناة وفي موانئها .

ولكن في حالة حدوث عطل في القناة يجوز لها أن تأخذ أو تنزل فصائل جنود في موانئها لا يتجاوز كل منها الف رجل ، ومعهم ما يلزمهم من عتاد حربي .

المادة السادسة : - تخضع للغنائم لنفس القواعد التي تخضع لها سفن المتحاربين الحربية .

المادة السابعة : - لا تحتفظ الدول لنفسها بسفن حربية في مياه القناة . ومع ذلك ، فيجوز أن تضع سفنا في مدخلى القناة لا يتجاوز عددها اثنتين لكل دولة . . ولا يكون هذا الحق لسفن المتحاربين .

المادة الثامنة : - ويقوم معتمدو الدول الموقعة على هذه المعاهدة بمراقبة التنفيذ . ففي حالة حدوث خطر يهدد سلامة حرية المرور في القناة يجتمع هؤلاء المعتمدون بناء على طلب ثلاثة منهم ، ويرأس الاجتماع عميد الهيئة السياسية . . . وهم الذين ينبئون الحكومة الخديوية بالخطر الذي رأوه حتى تستطيع اتخاذ التدابير لحماية القناة وحماية حرية استخدامها . وعليهم أن يجتمعوا مرة واحدة في السنة لمراقبة تنفيذ المعاهدة .

وهذه الاجتماعات الأخيرة تكون تحت رئاسة مندوب خاص لهذا

الغرض تعيينه حكومة الامبراطورية العثمانية . ويجوز لمندوب الخديو أن يحضر هذا الاجتماع ، ويرأسه إذا تغيب المندوب العثماني .

.....

المادة التاسعة : - وعلى الحكومة المصرية في حدود السلطات التي تخولها إياها الفرمانات ، وفي الظروف التي تعينها هذه المعاهدة ، أن تتخذ التدابير لتنفيذ هذه المعاهدة المذكورة وفي حالة ما إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل اللازمة ، عليها أن تطلب من الحكومة العثمانية التي تتخذ الاجراءات اللازمة لأجابة ذلك الطلب ، وعليها أن تحيط الدول الموقعة لأعلان لندن المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ علما وأن تعمل معهم ، إذا ما استدعت الضرورة ذلك .

ولا تقف مواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ في سبيل الاجراءات التي تتخذ في هذا الشأن بحكم هذه المعاهدة .

المادة العاشرة : - وكذلك لا تقف مواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ في سبيل الاجراءات التي يتخذها صاحب الجلالة السلطان وسمو الخديو باسم صاحب الجلالة الامبراطورية في حدود الفرمانات الممنوحة بواسطة قواته للدفاع عن مصر وصيانة النظام العام . وفي حالة ما إذا وجد صاحب الامبراطورية السلطان أو صاحب العظمة الخديو ضرورة الانتفاع بالاستثناءات التي تقرها

هذه المادة ، ، على أن تنبئ الحكومة العثمانية الدول الموقعة
لأعلان لندن .

وكذلك لا تقف المواد الأربع المذكورة في سبيل
الاجراءات التي تتخذها الحكومة العثمانية الامبراطورية لتدافع
بواسطة قواتها عن ممتلكاتها الواقعة على الشاطئ الشرقي للبحر
الاحمر .

المادة الحادية عشرة : -- وإن الاجراءات التي تتخذ وفقا
للحالات المبينة في مواد ٩ ، ١٠ لهذه المعاهدة لا يجب أن
تقف في سبيل حرية استخدام القناة
ولا يجوز كذلك إنشاء تحصينات دائمة بحيث يتناقض
ذلك مع نصوص مادة ٨ .

المادة الثانية عشرة : -- وإن الدول المتعاقدة في تطبيقها
لمبدأ المساواة بالنسبة لحرية استخدام القناة ، ذلك المبدأ الذي
هو أساس من أسس هذه المعاهدة - توافق على ألا تحاول
واحدة منها أن تأخذ لنفسها بالنسبة للقناة أية امتيازات
كذلك تحتفظ لتركيا كالدولة المالكة بكل الحقوق .

المادة الثالثة عشرة : -- وباستثناء الالتزامات التي تقررها
مواد هذه المعاهدة لا تمس حقوق السيادة التي يملكها صاحب

الجلالة الامبراطورية السلطانية ولا حقوق وامتيازات سمو الخديو التي تمنحه اياها الفرمانات .

المادة الرابعة عشرة : -- وإن الدول المتعاهدة توافق على أن الالتزامات الناتجة من هذه المعاهدة لا تحد بمدة بقاء امتياز الشركة العالمية لقناة السويس .

المادة الخامسة عشرة : -- لا تتعارض شروط هذه المعاهدة مع الاجراءات الصحية المطبقة في مصر .

المادة السادسة عشرة : -- تتمهد الدول الموقعة بدعوة الدول الأخرى للموافقة على هذه المعاهدة

المادة السابعة عشرة : -- (تختص بالتصديق على هذه المعاهدة .)

٦ - إنجلترا والقناة

من سنة ١٨٨٨ إلى سنة ١٩٣٥

لقد أمضت إنجلترا اتفاقية سنة ١٨٨٨ الخاصة بالقناة كما أمضتها بقية الدول ، ولكننا وجدنا أن إنجلترا تمتعت من الناحية الفعلية بحكم احتلالها المسكري و اشرفها على الحكومة المصرية بمرکز ممتاز فيما يختص بقناة السويس . ثم ذلك التحفظ الذي وضعته كان معناه انفرادها بحقوق ليست للدول الأخرى .

واستمر الموقف على ذلك إلى أن وجد كل من إنجلترا وفرنسا تسوية المسائل المتعلقة بينهما ، فلقد كان النزاع الذي أشتهد أواره بينهما في غير صالحهما . فلقد حمى النزاع بين الدولتين بخصوص مسألة مصر إلى درجة كادت الحرب أن تقع بينهما في أزمة فاشوده سنة ١٨٩٨ .

وجدت فرنسا أثناء هذه الأزمة العنيفة أنه لا يمكنها الاعتماد على التحالف الروسي ، ولا يمكنها مناضلة إنجلترا ، فلقد ثبت لدى الحكومة الفرنسية أن البحرية الإنجليزية في البحر المتوسط متفوقة تفوقا تاما على البحرية الفرنسية .

ووجدت إنجلترا أن من مصلحتها إصلاح علاقاتها بفرنسا لتأمين

مركزها في مصر وقناة السويس نهائيا ، فلقد كانت فرنسا وحليفتها
الروسيا هما الدولتان الوحيدتان اللتان ذاءتا بكل شدة استمرار
الاحتلال البريطاني في مصر وسيطرة البريطانيين على قناة السويس .
والأعضاء الفرنسيون في مجلس إدارة شركة القناة هم الذين أثاروا ما
استطاعوا من عقبات في وجه العمليات الحربية البريطانية في سنة ١٨٨٢ ،
وأما بقية الدول فلم تثر معارضة حقيقية . ولذا حاول الانجليز تسوية
علاقاتهم مع فرنسا نهائيا ، إذ ما قيمة مصر وقناة السويس من الناحية
الاستراتيجية ، إذ استطاع الفرنسيون بمعاونة حلف خارجي قطع الطريق
البحرية في الجزء الغربي للبحر الأبيض المتوسط ، فهم مسيطرون على
تونس والجزائر وقفوذهم كبير في مراکش .

ولو حدث ذلك واستمر مدة لتزعزع مركز انجلترا في البحر
المتوسط ، ولساءت حالتها التجارية ، ولذلك أصبحت انجلترا تعتقد
أن مستقبل المواصلات الامبراطورية كلها متعلق إلى حد كبير بالشاطئ
الأفريقي الشمالي ، ورأت أن تطمئن إلى أن الدولة التي سيصير لها النفوذ
في مراکش دولة صديقة لها . وخاصة وأن قوة ألمانيا البحرية قد
أخذت تنمو بسرعة كبيرة . وهذا من شأنه حجز جانب كبير من
الأسطول البريطاني في المحيط الأطلنطي وبحر الشمال .

فلو حدث واتفقت ألمانيا وحليفتها إيطاليا مع فرنسا ، لكانت

الكارثة على إنجلترا وعلى مركزها في البحر الأبيض المتوسط والعالم. ولقد حدث أن اتفقت فرنسا والمانيا في سنة ١٨٨٥ فتزعزع مركز إنجلترا في مصر، وأخذت تفكر في الجلاء، واضطرت إلى أن تسلم بمطالب الألمان والفرنسيين فيما يختص بالمستعمرات وراء البحار، واضطرت إلى أن تسوى المسألة المالية في مصر تسوية ترضى فرنسا. فاذا تكرر نفس الاتفاق في سنة ١٨٩٨ أو سنة ١٩٠٠، وكانت فرنسا تفكر جديا في الانضمام إلى المعسكر الألماني، فماذا يكون مركز إنجلترا في مصر وقناة السويس وبقية أجزاء العالم.

فلكي تطمئن إنجلترا تماما إلى مركزها في مصر وإشرافها على قناة السويس وقواعدها في جبل طارق ومالطة لا بد من الوصول إلى اتفاق تام مع فرنسا وتسوية كل المسائل المتنازع عليها بينهما وخاصة مسألة مصر والقناة. وتم ذلك في الاتفاقية (لانزدون كامبون) في ربيع سنة ١٩٠٤.

وبهذه الاتفاقية زالت المعارضة الحقيقية للاحتلال الإنجليزي لمصر وضمنت إنجلترا نهائيا وإلى حين تفوق مركزها على ضفاف النيل والقناة. وبذلك لم تعد في حاجة إلى التحفظ الذي ألحقته باتفاقية سنة ١٨٨٨.

فنصت الاتفاقية الجديدة في المادة السادسة على زوال ذلك

التحفظ ، وأعلنت الدولتان تمسكهما بحرية المرور في القناة وبشروط
معاهدة سنة ١٨٨٨ .

وبهذه الاتفاقية بين إنجلترا وفرنسا زالت كذلك معارضة روسيا
للاحتلال الإنجليزي لمصر ، وستنضم روسيا إلى الوفاق الفرنسي
الإنجليزي بعد ثلاث سنوات من هذه الاتفاقية . بقيت الدول الكبرى
مثل ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا ، غالى قيام الحرب الكبرى الأولى
لم تكن لهذه الدول مصالح مباشرة ومهمة تدعوها إلى معارضة
الاحتلال معارضة جدية أو مناقشة مركز إنجلترا الممتاز في القناة .

ولكن هناك مسألة تستوقف النظر بالنسبة للقناة ، وهي محاولة
ألمانيا إنشاء طريق آخر للمواصلات بين الشرق والغرب وهو طريق ب .
ب . ب . برلين . بيزنطة . بغداد . أخذت ألمانيا تستغل مركزها
الممتاز في الدولة العثمانية من بعد سنة ١٩٠٠ لإنشاء سكة حديدية
تخترق الأناضول والجزيرة والعراق إلى بغداد . ومنها تكمل السكة
الحديدية إلى البصرة على مدخل الخليج الفارسي . وبذلك هيى لألمانيا
إمكان تحويل جانب كبير من تجارة الشرق عن طريق قناة السويس إلى
الطريق الجديدة .

وأخذ الألمان في تنفيذ مشروعهم . ففي سنة ١٩٠٣ استطاعت
ألمانيا أن تأخذ امتياز سكة حديد بغداد . وكان الألمان يرون في ذلك

الوقت أنه « يمكن الحاق الضرر الجسيم بأمجلترا في نقطة واحدة هي مصر، وإن فقدان أمجلترا لمصر ليس معناه انتهاء اشرافها على قناة السويس والطريق الى الهند، ويمكن معناه أيضا ضياع ممتلكاتها في أواسط وشرق افريقية ». اعتبر الألمان قناة السويس شريانا حيويا من شرايين الامبراطورية، فأى غطب يلحق به يصيب أمجلترا بمخسارة جسيمة .

وعلى أى حال لم تلاحظ الحكومة البريطانية ذلك الخطر الجديد من أول الأمر بل وساهمت في تمويل المشروع الألماني، ولكنها حين انتهت لخطر المشروع أسرعت بالسيطرة على الخليج الفارسي، وعقدت حلفا مع روسيا لتشمل حركة الألمان والأتراك معا. ثم قامت الحرب العالمية الكبرى الأولى، فلم يكمل تنفيذ المشروع كما كان يبغي الألمان، وظلت طريق قناة السويس بغير منافس، إذ أنه بعد انتهاء هذه الحرب سيطرت أمجلترا على العراق سيطرة كاملة من الناحية السياسية لمدة ثم عقدت معه معاهدة تحالف تضمنت عدم انضمامه الى جانب أعدائها . ومع ذلك فلم تعمل أمجلترا على احياء طريق الخليج الفارسي — العراق — البحر الأبيض بحيث ينافس طريق قناة السويس .

وقبل قيام الحرب الكبرى الأولى، قامت حربان : الحرب الأولى بين روسيا واليابان، وكانت أمجلترا صديقة لليابان وحليفة لها، وبها بطبيعة الحال ألا تخرج روسيا من هذه الحرب منتصرة .

وكان على انجلترا كما تنص اتفاقية سنة ١٨٨٨ أن توافق على مرور الاسطول الروسى فى القناة الى الشرق الأقصى ، وترددت الحكومة الانجليزية فى أول الأمر ، ولكنها لم تحاول منعه من المرور ، فرلبنى حتفه فى المياه اليابانية .

وفى المرة الثانية كانت الحرب بين الدولة العثمانية وايطاليا فى سنة ١٩١١ ، بسبب مسألة طرابلس التى كانت ايطاليا ترمى الى الاستيلاء عليها ، والتى كانت جزءا من ممتلكات الدولة العثمانية .

وطرابلس مجاورة لمصر من الناحية الغربية ، ومصر من ناحية القانون الدولى لازالت تحت السيادة العثمانية ، ويحق لايطاليا أن تهاجمها وتعتدى على قناة السويس مادامت فى حالة حرب مع الدولة العثمانية ، كما هاجت جزر الدوديكانيز التابعة للدولة العثمانية أيضا .

كان من الممكن حدوث هذا ، لو لم تقف انجلترا فى مصر موقف الحياد التام بين المتحاربين . والواقع أن انجلترا كانت قد وافقت منذ صيف سنة ١٨٧٨ على ألا تثير معارضة إذا ذهب الايطاليون إلى طرابلس . قبلت انجلترا هذه الفكرة حين قررت احتلال قبرص . ولذلك طلبت انجلترا من الحكومة المصرية ألا تساعد فريقا من المتحاربين على الفريق الآخر ، بالرغم من أن رأى العام المصرى كان يود لو استطاع مساعدة

الطرابلسيين في محنتهم الشديدة . وفعلا تم لانجلترا ما أرادت ،
ولذا حين طلبت الحكومة العثمانية ، بعد أن فرض الأيطاليون
بالقوة الحصار البحري عليها ، مرور الجنود العثمانية في مصر
لم توافق انجلترا . وكذلك لما طلبت الحكومة العثمانية
من حكومة مصر إرسال فرقة من جيشها لمساعدة الأتراك في
طرابلس ، احتج المتمد البريطاني هربرت كتشنر على ذلك ،
وبين أنه إذا أرسلت مصر جزءا من جيشها إلى طرابلس ،
فستجد انجلترا نفسها حينئذ مضطرة إلى زيادة عدد جنودها في
مصر الأمر الذي لا تقبله تركيا راضية . وذكر كتشنر الدولة
العثمانية أنها كانت لا توافق أبدا على تعزيز انجلترا لجيوشها
في مصر .

وعلى ذلك مرت الحرب الطرابلسية دون أن تقوم إيطاليا
باعتداء على مصر أو القناة .

وقبل قيام الحرب الطرابلسية أثارت شركة قناة السويس في
سنة ١٩٠٩ موضوع مد الامتياز الممنوح لشركة القناة .
ورأت الحكومة البريطانية من جانبها ألا تتدخل في هذا
الموضوع ، ولذا حين أثرت هذه المسألة في البرلمان الإنجليزي
في نوفمبر سنة ١٩٠٩ لم يرد جراي وزير الخارجية البريطانية

أن يدلى برأى فى الموضوع ، واقتصر على أن قال إن الأمر معروض على مصر لأبداء رأيها فيه . وليكن يظهر أن المعتمد البريطانى فى مصر سير إلدن جورست كان أكثر حماسة من حكومته لمد الامتياز فلقد اعتقد أن مد الامتياز بهم حاضر المصريين ومستقبلهم ، وليكن حكومته لم تشجعه على تأييد ذلك المشروع تأييدا عمليا ، وعرض المشروع على مصر فى ٩ فبراير سنة ١٩١٠ فرفضته .

فلم تتخذ الحكومة البريطانية موقفا معينا ، بل بالعكس فانها لم تحزن لرفض مصر له . إذ لما أثير ذلك الموضوع فى مجلس العموم البريطانى ، ذكر بعض النواب الانجليز أن مستقبل القناة بهم انجلترا كما بهم مصر ، وسأل بعض النواب الآخرين عن التدابير التى اتخذتها الحكومة البريطانية لحماية مصالح البريطانيين المالية والتجارية فى قناة السويس بعد أن رفضت مصر مشروع المد ، أجاب لورد جراى بأن هذا أمر يتعلق بالحكومة المصرية وبشركة القناة . وأن بريطانيا لا يجب أن تؤيد المد قبل أن تستشير مصالحها الخاصة ، فيجب أن تعرف أولا رأى الأعضاء الانجليز فى مجلس إدارة الشركة ، وتعرف رأى الخزانة البريطانية ورأى وزارة التجارة :

ويظهر أن أصحاب السفن فى بريطانيا لم يكرهوا يهتمون كثيرا بمسألة مد الامتياز الممنوح لشركة القناة . وكذلك الحكومة البريطانية .

وحين قامت الحرب الكبرى الأولى ، وانضمت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا والدول الوسطى الأوروبية ، أعلنت الحكومة البريطانية في أواخر سنة ١٩١٤ زوال السيادة التركية وقيام الحماية البريطانية ، وأصبح بذلك إشرافها تاما على القناة بالرغم من أن هذا الإعلان جاء من جانب واحد ولم توافق عليه بطبيعة الحال تركيا ولا أصدقاؤها ، ولا مصر .

وراعت إنجلترا مصالح البريطانيين هم وحلفائهم قبل كل شيء ، ولم يمد لهااهدة سنة ١٨٨٨ خلال أزمة الحرب الكبرى الأولى وجود حقيقى ، فلم ينفذ من قراراتها إلا ما كان فى صالح الحلفاء ، فلم تراجع إنجلترا فيها حرية المرور ، وقبضت على السفن المعادية فى مياهها بحجة أن هذه السفن تنوى القيام بأعمال عدوانية فى القناة أو تعمل على عرقلة حرية الملاحة فيها .

وقررت الحكومة البريطانية كذلك اتخاذ القناة خط دفاع من الناحية الشرقية ، فتحولت بذلك القناة إلى منطقة عسكرية وموضع عمليات حربية ، ومنع مرور السفن المعادية فيها ، ووضع نظام خاص للقناة يكفل مصالح الحلفاء . قسمت القناة إلى ثلاثة أجزاء لتنظيم الدفاع عنها ، وجعل مركز القوات المدافعة فى الاسماعيلية ، ووضعت فى القناة سفن حربية بريطانية وفرنسية لتساهم فى الدفاع ، ووضعت

شركة القناة ما لديها من سفن ومعدات وأدوات ومهندسين وعمال في خدمة الدفاع . وعازنت الحكومة المصرية بكل ما تستطيع من قوة وموارد ، وقامت باتخاذ الاحتياطات لمنع أى تلف يلحق بالقناة وقامت قوات الهجانة بحراسة شواطئ القناة .

واقدم الامتراك والامان بقيادة جمال باشا بهاجة القناة ، ونشبت بالفعل معارك بينهم وبين الانجليز والفرنسيين انتهت بانهزام الامتراك وانسحابهم من منطقة القناة . وكان يظن أن الامتراك سيعودون إلى الهجوم على القناة ، إذا خف الضغط عليهم ، بعد أن فشل الحلفاء فشلا تاما فى الاستيلاء على الدردنيل ، على أن الامتراك لم يقوموا بذلك الهجوم ، ومع ذلك ظلت القناة مركز العمليات الحربية فى شرقى مصر ، وظلت كذلك إلى أن عين الجنرال اللنبي فى يونيو سنة ١٩١٧ وتقدم الانجليز إلى العريش وقاموا هم بالهجوم ، وطهروا شبه جزيرة سيناء ، فحينئذ انتهى الخطر التركى على القناة .

وحين انتهت الحرب نصت مادة ١٥٢ فى معاهدة فرساي على تحويل سلطة الامتراك فى حماية القناة إلى انجلترا ، وأكدت نصوص معاهدة سنة ١٨٨٨ ، وعادت إلى السريان من جديد .

خرجت بريطانيا من هذه الحرب قوية المركز مهيبة الجانب فى الشرق الأدنى جميعه ، فلقد سيطرت على كل المناطق المشرفة

على القناة والمحيطه بها ، واعترفت بحمايتها على مصر الدول المنتصرة والدول المنهزمة على السواء ، وانتدبت لفلسطين ، وشرق الأردن .

وفي نصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أعلنت انجلترا من جانبها انتهاء الحماية البريطانية على مصر ، واعترفت باستقلال مصر ومقيدا بالتحفظات الأربعة . ويهمنافى هذا المكان التحفظ الخاص بالمواصلات البريطانية ، وكانت الحكومة الإنجليزية على اختلاف ألوانها ترى أن القناة هى الحلقة المهمة فى هذه المواصلات الامبراطورية ، فكان انجلترا فى هذا التحفظ قد احتفظت لنفسها بحق حماية قناة السويس وحرية المرور فيها ، والدفاع عنها ، إذا قام عليها اعتداء من أية ناحية ، على أنه يجب ألا تنسى هنا أن انجلترا كانت تربط مسألة القناة دائماً بمسألة مصر ، فى ذلك الوقت كانت انجلترا تعتقد أن مصر كلها بما فيها قناة السويس حلقة فى خطوط المواصلات الامبراطورية يجب على انجلترا حمايتها والدفاع عنها ضد كل اعتداء . ولذلك احتفظت لنفسها بحق الدفاع عن مصر . وعلى هذا الأساس بررت انجلترا بقاء الاحتلال فى كل جهات مصر التى تراها لازمة للدفاع والحماية المواصلات البريطانية بين الشرق والغرب .

* ولذا كان تاريخ مصر السياسى من بعد سنة ١٩٢٢ هو تاريخ جهاد مصر للتخلص من القيود التى فرضها تصريح ٢٨ فبراير . الواحد تلو الآخر .

فمصر ظلت متمسكة بفكرتها ومطلبها العادل ، وهو وجوب جلاء الانجليز عن كل اراضى مصر . وانجلترا من ناحيتها متمسكة بما تراه حقوقا لها ، ومنها الحق الذى تدعيه لنفسها من ضمان حرية مرور سفنها التجارية والحربية فى كل اوقات السلم والحرب لحماية مصالحها فى الشرقين الاوسط والافصى . ولم تكن على استعداد لتترك حراسة هذه الطريق التى تعتبرها حيوية لها لغيرها .

وظل تصريح ٢٨ فبراير مدة هو الذى يحدد علاقات بريطانيا بمصر بالرغم من أن الجانب المصرى لم يعترف به . وجرت مفاوضات فى العهود المختلفة للوصول إلى حل للمسألة المصرية يرضى الطرفين .

وكانت أهم هذه المحادثات أو المفاوضات ماقامت بين سعد زغلول باشا ومستر رمزى مكدونالد ، فاقترح الجانب المصرى فيما يختص بالموضوع الذى نبهته أن تتنازل انجلترا عن حماية قناة السويس لعصبة الأمم وأعلن رئيس الوزارة البريطانية أنه لا يستطيع قبول هذه الفكرة ، وأكد أهمية قناة السويس للمواصلات البريطانية الامبراطورية ، وذكر أنه لا يستطيع حكومة بريطانيا إعطاء هذا الحق لغيرها

حتى ولو كان حليفا لها . ويظهر أن انجلترا وإن كانت قد اشركت في بناء نظام عصبة الأمم إلا أنها لم تكن تؤمن تماما بقدرتها على حماية مصالحها .

وفي المفاوضات التي جرت بين سير أوستن تشمبران وزير الخارجية البريطانية و ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء في سنة ١٩٢٧ وانتهت إلى وضع مشروع معاهدة ، لم تذكر مسألة القناة كمسألة منفصلة عن المسألة المصرية . وإنما ذكرت خطوط المواصلات البريطانية كأنها تشمل الأراضي المصرية جميعا . فيذكر ذلك المشروع باسم جلالة ملك مصر لجلالة ملك بريطانيا ضمانا لحماية خطوط المواصلات الامبراطورية البريطانية ، وانتظارا لعقد اتفاقية في تاريخ قريب ، بأن تكون له القوات اللازمة لذلك الغرض ، ووجود هذه القوات ليس معناه احتلالا ولا عس حقوق سيادة مصر . - وبعد مرور عشر سنوات ينظر الطرفان المتعاقدان في ضوء تجاربها مسألة الأماكن التي توضع فيها هذه القوات ، فاذا لم يصل إلى اتفاق يعرض الأمر على عصبة الأمم ، فإن حكم مجلس عصبة الأمم في غير صالح مصر ، يعاد النظر فيه بناء على طلب الحكومة المصرية بعد انقضاء خمس سنوات من قرار العصبة . »

وفي الملحقات المتصلة بذلك المشروع تحرم الحكومة المصرية الطيران الأجنبي على منطقة القناة ، ولا ينطبق هذا التحريم بطبيعة الحال على بريطانيا .

ورجع ثروت باشا الى مصر ومعه « الحد الأقصى لما تستطيع الحكومة البريطانية أن توافق عليه » ، فرفضت مصر ذلك المشروع .

و حين ذهب محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء الى لندن في سنة ١٩٢٩ لغرض تعديل نظام الامتيازات ولقبول مصر في عصبة الأمم ، قامت محادثات بينه وبين الانجليز تطورت الى مفاوضات . ولم يتردد رئيس الوزارة المصرية في انتهاز هذه الفرصة لوضع أساس لتسوية بين انجلترا ومصر . وبدأت المناقشة بينه وبين وزير الخارجية البريطانية في ذلك الوقت ، مستر آرثر هندرسون في المسائل الحربية التي فشل من أجلها مشروع سنة ١٩٢٧ .

ووضع لذلك نص يختص بمنطقة القناة هو « يسمح صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة ملك بريطانيا تسهيلا وضمانا لحماية خطوط مواصلات الامبراطورية البريطانية بأن يضع في المنطقة شرقي التل الكبير القوات اللازمة لهذا الغرض » ، وهذا تقدم على مادة ٧ من مشروع ثروت باشا أو سنن تشمبرلان (نوفمبر ١٩٢٧) . فلقد ترك ذلك المشروع لبريطانيا حق وضع قوانينها في القاهرة أو الاسكندرية أو أي

مكان تختاره ، وذلك فى السنوات العشر الاولى التالية لتنفيذ المعاهدة
وبعد مرور العشر سنوات يثار موضوع تحديد أمكنة القوات
البريطانية ويعرض الأمر على عصبة الأمم إذا لم يستطع الطرفان
الوصول الى اتفاق .

ولذا ففكرة هندرسون (فى مشروع معاهدة هندرسون -
محمد محمود باشا) هى تحديد أمكنة القوات البريطانية بمنطقة قريبة من
القناة ، وبعيدة فى نفس الوقت عن القاهرة والاسكندرية أى بعيدة
عن أنظار الشعب المصرى . وبذلك أنتهت الفكرة القديمة التى تمسكت
بها بريطانيا مدة بأن مصر كلها حلقة فى سلسلة المواصلات البريطانية
الى الهند والشرق الاقصى .

وأكدت الفكرة الجديدة التى تقول بأن الغرض من بقاء القوات
البريطانية فى مصر إنما هو حماية قناة السويس . كما حددت أماكن هذه
القوات لا كما تختار الحكومة البريطانية ، ولكن فى أماكن خاصة
تتفق عليها الدولتان .

ولذلك نص فى مشروع هذه المعاهدة على ما يأتى : « لضمات
حماية قناة السويس كوسيلة أساسية للمواصلات بين أجزاء
الأمبراطورية البريطانية ، يسمح جلالة ملك مصر لجلالة ملك إنجلترا
بأن يضع فى الأراضي المصرية فى جهات اتفق عليها إلى شرقى خط ٣٢

شرفا القوات التي يراها جلالة ملك بريطانيا لازمة لهذا الغرض، ووجود هذه القوات لايعنى احتلالا ولايس حقوق مصر في السيادة » .

ففي هذا المشروع (مشروع ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٩) أكدت انجلترا رسميا أهمية قناة السويس لمواصلاتها الامبراطورية ، وأعطت لنفسها حق الدفاع عنها ، ولذا قررت أن تمسك جنودها في منطقتها . ولقد أعلن مستر هندرسون في خطاب له في البرلمان الانجليزي في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩ أن هذه المفاوضات هي امتداد لمفاوضات سنة ١٩٢٧ ، واشترط مستر هندرسون أن يعرض ذلك المشروع على الشعب المصري ووافق محمد محمود باشا على ذلك .

ثم جاءت وزارة الوفد إلى الحكم في أول يناير سنة ١٩٣٠ ، لتستمر في المفاوضات مع وزارة العمال ، ووصل النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ، ومعه وزير خارجيته واصف غالى باشا إلى لندن في ٢٦ مارس سنة ١٩٣٠ في جو صفاء وود بين الحكومتين المصرية والبريطانية وبدأت المفاوضات في ٣١ مارس .

وتناقش الطرفان طويلا في مسألة الدفاع عن قناة السويس . واقترح الجانب المصري وضع كل القوات البريطانية على الحافة الشرقية للقناة في بورفؤاد أو انقنطرة . ولم يقبل المفاوضون الانجليز وعلى رأسهم هندرسون ذلك الاقتراح .

ثم وافق الجانب المصري على تركيز القوات الانجليزية بقرب الاسماعيلية ، وتقصير أجل بقائها هناك من خمسة وعشرين عاما إلى عشرين عاما ، ولقد استمرت المفاوضات إلى ٥ مايو ، وكاد يصل الطرفان إلى مشروع اتفاق ومعه ملحقات ، ولكن هذا المشروع فشل نهائيا بسبب الاختلاف على مسألة السودان .

اشترط مشروع هذه الاتفاقية إنشاء تحالف بين الطرفين « تأكيذا لصداقتهم وتقاهمها الودي وعلاقتها الطيبة » . وفيما يختص بموضوع القناة نصت المادة التاسعة من هذا المشروع على ما يلي « نظرا لأن قناة السويس التي هي جزء لا يتجزأ من مصر ، هي طريق عالمية ، ووسيلة مهمة للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية فألى الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في مركز يستطيع فيه بموارده حماية حرية وسلامة الملاحة في القناة ، فإن جلالة ملك مصر يسمح لجلالة ملك بريطانيا بأن يضع قريبا من الاسماعيلية في المنطقة المحددة بالمذكرة الملحقة قوات لا يزيد عددها عن العدد المتفق عليه ، وهدفها هو التعاون مع القوات المصرية في حماية القناة . ولنفس الغرض ينقل مركز القوات الجوية الملكية البريطانية من أبو قبير إلى بور فؤاد . ووجود هذه القوات لا يعنى احتلالا ولا يمس حقوق مصر في السيادة » .

« ومن المفهوم أنه في نهاية مدة العشرين سنة المبينة في مادة ١٤ ، إذا حدث خلاف بين الطرفين المتعاقدين على مسألة عدم لزوم بقاء القوات البريطانية ، لأن الجيش المصري أصبح في حالة تمكنه بموارده من حماية حرية الملاحة في القناة ، فيعرض هذا الخلاف على عصبة الأمم »

« ومع ذلك فبعد انتهاء عشر سنوات من تنفيذ المعاهدة يصح أن تبدأ بموافقتها المفاوضات لأجراء أى تعديل (في المعاهدة) » .

يلاحظ في هذا المشروع أن إنجلترا اعترفت لأول مرة رسمياً بأن القناة جزء لا يتجزأ من مصر وأُعترفت بأنها طريق عالمية ، وأنها وسيلة مهمة للمواصلات البريطانية بين أجزاء الامبراطورية ، كما اعترفت بأن الجيش المصري له الحق الأول في الدفاع عن القناة ، ولكن نظراً لحالته الراهنة فتتعاون معه القوات البريطانية ، وحددت أما كونها في الاسماعيلية وهذا بلاشك تقدم على مشروع سنة ١٩٢٨ من هذه الناحية

ولقد انقطعت المفاوضات بين وزارة العمال ووزارة الوفد في ٥ مايو . وظلت العلاقة بين الدولتين علاقة الضعيف بالقوى . وكانت الحكومة البريطانية مستعدة لأن تعيد الكرة في استمهال القوة كلما تحدى المصريون السياسة البريطانية . وكان وجود جيش الاحتلال رمزاً لاستدلال المصريين وقمعهم ، فكانت العلاقات بين الفريقين

بصفة عامة علاقة عداء ، والجو بينهما مسموما .

استخدمت بريطانيا القوة في مارس سنة ١٩١٩ لقمع الثورة،
ولجأت إلى استخدام القوة والتهديد عقب مقتل المرلى ستاك في ١٩٢٤،
فأرسلت إلى مصر بقوات برية وبحرية جديدة وفرضت شروطا عنيفة،
وفي ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧ أرسلت من مالطه إلى مصر ثلاث بوارج
حربية لتأييد رأى إنجلترا في مسائل خاصة بتنظيم الجيش المصرى وبعد
ذلك بسنة تقريبا ضغطت إنجلترا على حكومة القاهرة . وجاءت
خمس سفن حربية بريطانية في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨ لتأييد الانذار
النهائى للحكومة البريطانية ، ولما قامت بعض الاضطرابات فى يولييه
سنة ١٩٣٠ أرسلت إنجلترا سفنا حربية إلى الاسكندرية وبور سعيد
والسويس . ثم جاءت سنة ١٩٣٥ وأذن الله لذلك الجو أن يتغير

٧ - موقف إنجلترا ازاء القناة

من بعد ١٩٣٥

تغير الجو السياسى الذى اعتادته إنجلترا طوال الخمسة عشر عاما
التي تلت الحرب الكبرى الأولى .

فالظروف الدولية لم تعد مواتية لإنجلترا كما كانت فى القديم ،
وهددت إنجلترا فى قوتها البحرية وفى مركزها فى البحر الأبيض
المتوسط . فظهرت قوة إيطاليا الموسولينية جارفة ، وأيدتها ألمانيا
التهتريية ، وقبعت روسيا فى دورها تنظم شئونها الداخلية وتنتظر
الفرصة لتتال من الرأسمالية الأوربية

وأخذت النظم الدولية التي كانت إنجلترا قد ركنت اليها بعض الشيء
فى الانهيار ، فمصبية الأمم لم يعد لها احترام كبير بعد أن رفضت الولايات
المتحدة الأمريكية يديها منها ومن الأمور الأوربية ، ونمت قوة
اليابان فى شرقى آسيا ، وهددت تفوق إنجلترا ونفوذها فى الصين
وفى جنوب شرقى آسيا ، وأصبحت الهند فى ثورة دائمة على الحكم
البريطانى مطالبة بالاستقلال . ونادت الشعوب المهضومة بحقوقها فى
تقرير مصيرها وثابتت فى كفاحها ، فانتهى عهد التهديد باستخدام

القوة بالنسبة لـانجلترا ووجدت أن مصلحتها تقتضى النظر إلى مصالح الشعوب بجانب الاهتمام بالمصالح الانجليزية . وكانت انجلترا قبل ذلك تنظر إلى مصالحها وحدها وتضمها فوق كل اعتبار .

// و أهم العوامل التى كان لها الأثر الأكبر فى توجيه سياسة انجلترا نحو مصر - موقف إيطاليا الفاشستية من أثيوبيا . فتبينت كل من انجلترا ومصر ضرورة الوصول إلى تسوية الأمور المتنازع عليها بينهما . ووضع علاقاتهما على أساس جديد .

أما من حيث مصر فلقد تركت الأزيمة الحبشية فيها أثرا بليغا ، فلقد كانت ميول مصر وعواطفها إلى جانب الأحباش الذى كانوا يناضلون عن حريتهم . وكان على مصر أن تقرر موقفها فى هذا النزاع المحتوم بين جارتىها ، فإيطاليا جارة لمصر من الناحية الغربية ، والحبشة جارتها من ناحية السودان ، والطريق التى تصل بين الجارتين تمر فى أراضي مصر ، وهى قناة السويس .

وجدت مصر نفسها فى مركز محفوف بالخطر ، من ناحية حدودها الغربية ومن ناحية الحدود الجنوبية الشرقية . وزاد الموقف ارتباكا أن موقف مصر بالنسبة لبريطانيا كان غير واضح وغير محدود .

فالموقف الدولى الجديد ، والخطر المحدق بحدود مصر ، بعث

موضوع العلاقات المصرية البريطانية من جديد . وازداد الخطر على مصر وعلى مركز بريطانيا في الشرق الأدنى ، بعد تفكير عصبة الأمم في فرض عقوبات على إيطاليا .

ولم تقف إيطاليا جامدة ، ولم تقتصر مساعيها على تنمية نفوذها وقوتها في أثيوبيا ، بل طلبت أن يعمل لمركزها في البحر الأبيض ومصر وقناة السويس حساب آخر . فلقد عززت حامياتها في ليبيا ، ووصل الأسطول الإيطالي في القوة إلى مركز مساو للأسطول البريطاني في البحر الأبيض المتوسط ، إذا وصلت حملته إلى ٣٥٪ من مجموع حمولة الأسطول البريطاني كله . وكان الأسطول الإيطالي أحدث في نشأته ، تعززه قوة جوية تجعل مركز الأسطول البريطاني وقواعده في مالطة والاسكندرية والقناة في خطر شديد ، إذا قامت حرب بين بريطانيا . وكانت هذه الحرب محتملة الوقوع . لاسيما وأن إنجلترا لم تكن واثقة تماما من تأييد فرنسا البحري لها إذا تخرجت الأمور بينها وبين إيطاليا ، ونحشى في نفس الوقت أن تنتهز اليابان هذه الفرصة لتسطو على ممتلكات إنجلترا في الشرق الأقصى ، وتقضي على ما لانجلترا من نفوذ في هذا الجزء من العالم .

ولقد كان اتجاه الرأي العام المصري مساعدا للحكومة

المصرية في مسيرتها لسياسة انجلترا بأزاء إيطاليا . فلقد كانت مصر الدولة الوحيدة خارج عصبة الأمم التي عملت على تنفيذ العقوبات التي فرضتها عصبة الأمم على إيطاليا . وكان احتجاج إيطاليا الشديد على تنفيذ مصر لهذه العقوبات ، من العوامل التي عادت فأشعرت مصر بالخطر الإيطالي الداهم ، لاسيما وأنه اقترح في بعض الأوساط السياسية أن يكون ضمن العقوبات إغلاق السويس في وجه السفن والمعدات الإيطالية .

وكان الإيطاليون مستعدين لاعتداء جديد إذا تحمدت دولة مركزهم الجديد في شرق إفريقيا ، ورأى المصريون أنه أفضل لهم أن يصلوا إلى اتفاق مع انجلترا ، هذا خير لهم من الوقوع فريسة لغزو إيطالي محتمل الوقوع .

وشعرت انجلترا من ناحيتها ، بالرغم من وجود قوات الاحتلال بضعف مركزها في مصر ، فركزها كان قائما على القوة والتهديد باستخدام القوة ، هذا في الوقت الذي كانت فيه انجلترا ، برلمانها وصحفها ، وحكومتها في الظاهر ، تميب على إيطاليا الالتجاء إلى القوة كوسيلة لفض منازعاتها مع الشعوب الأخرى ولقمع حرياتها .

وكانت الدعاية الإيطالية ضد انجلترا قائمة على قدم وساق تحض مصر على التقرب من إيطاليا ، وتندد بسياسة انجلترا الامبراطورية في مصر وتطالب بنصيب في إدارة شركة قناة السويس . وظنت إيطاليا أن مطلبها الأخير ليس فيه إساءة للمصريين وإنما فيه كيد لفرنسا التي كان

لها نصيب الأسد في إدارة القناة ، فكانت إيطاليا تخشى دائماً أن تغلق
القناة في وجه سفنها وفي طريق مواصلاتها الامبراطورية ، وكما طالبت
إيطاليا بنصيب في إدارة القناة طالبت بتخفيض الرسوم التي تفرضها
الشركة على حركة المرور في القناة .

فالأزمة البريطانية الايطالية في خريف سنة ١٩٣٥ وجدت انجلترا
لاتزال لها الحرية المطلقة في استخدام الموانئ والأراضي المصرية بما
فيها القناة بحريا وبريا وجويا . ولقد أثار تركيز القوات البريطانية في
مصر لدى المصريين الفكرة القائلة بأن انجلترا قد حولت مصر إلى
معسكر معاد لإيطاليا . وهذا من شأنه أن يبرر اعتداء الدول المعادية
للانجليز على مصر .

ولذا فالأزمة الايطالية الحبشية أثارَت مسألة إعادة النظر في العلاقات
المصرية البريطانية التي ظلت متوترة منذ صيف سنة ١٨٨٢ . ووجدت
انجلترا نفسها مضطرة إلى تعزيز قواتها في مصر لمقابلة الخطر الايطالي .

ولكن الشعب المصري لم يكن يرضى عن ذلك الموقف الجديد ،
فالسكوت على ذلك قد يؤدي إلى سابقة خطيرة يستند عليها الانجليز في
المستقبل . وقد يؤدي في نفس الوقت إلى اعتداء إيطاليا على مصر ، ثم
فيه ما فيه من استهتار الانجليز بالشعور الوطني في البلاد ، لاسيما بعد
أن أعلن مستر رنسيان في خطاب انتخابي له في ١٨ أكتوبر سنة

١٩٣٥ أن إنجلترا قد جعلت قاعدتها البحرية المهمة في الإسكندرية بدلا من مالطة .

ظهرت الحاجة في مصر لتوضيح علاقة البلاد بإنجلترا ، ظهر في الخطاب التي ألقاها زعماء الأحزاب المختلفة في البلاد أن مركز إنجلترا في مصر سيجلب على مصر ضررا وبيلا ، دون أن تستفيد منه البلاد أقل فائدة . وطالب الرأي العام بتكوين جبهة متحدة . واضطرت إنجلترا في الواقع أن تبين سياستها نحو مصر . وفي خطابين ألقاهما سير سمبول هور في ٩ نوفمبر ، و ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ أعلن فيها أن إنجلترا لم تسع إلى استغلال الموقف الحاضر لخدمة مصالحها على حساب المصالح المصرية ، وأن بريطانيا تعطف على الأمانى المصرية .

ولكن الخطابين لم يجدا قبولا في مصر لموقف الحكومة الانجليزية بأزاء دستور سنة ١٩٢٣ بأنه « غير مناسب » ، ولأعلان سمبول هور بأن الوقت لم يحن بعد للمفاوضات الفعلية لتحديد علاقة إنجلترا بمصر .

فثارت في مصر احتجاجات عنيفة ، لأن معنى التصريح البريطانى أولا أن إنجلترا لازالت مصرة على التدخل فى الأمور الداخلية للبلاد ، وثانيا أن مسألة حيوية لمصر ، هى مسألة حياة أو موت لها تضعها إنجلترا فى المرتبة الثانية بعد العلاقات الإيطالية الانجليزية .

وتذكر المصريون رفض إنجلترا لمناقشة المسألة المصرية مع وفد مصر
في سنة ١٩١٩ .

ولكن في سنة ١٩١٩ كان مركز إنجلترا أقوى بكثير من
مركزها في سنة ١٩٣٥ . فلقد خرجت إنجلترا من الحرب العالمية الأولى
منتصرة تغزو لها الوجوه ، بينما في سنة ١٩٣٥ كانت إنجلترا مهددة
بحرب لا تعرف منتهاها .

وعلى أى حال ، دعا موقف إنجلترا هذا إلى تألف الجهود في مصر
وتكوين جبهة متحدة . عند ذلك ، بينت إنجلترا أنها لا تمنع في
رجوع دستور سنة ١٩٢٣ ، وعاد الدستور ، وجاءت حكومة الوفد .
وكانت الحكومة المصرية الجديدة تريد أن تقيّد بريطانيا بما وصل
إليه اتفاق سنة ١٩٣٠ ، وخاصة الاتفاق على المسائل الحربية ، وأن
تركز المفاوضات الجديدة . في المسائل التي اختلفت عليها ، وهي
مسألة السودان .

ولكن مستر إيدن وزير الخارجية البريطانية الجديد عندما وافق
على فتح باب المفاوضات ، صمم . على أن تنظر المسائل الحربية من
جديد ، هذه المسائل التي كان قد أتمق عليها ، فجاء هذا التصميم من
الجانب الانجليزي صدمة جديدة لمصر ، ولقد برر الانجليز ذلك
الموقف على أساس أن مشروع سنة ١٩٣٠ لم يصبح له قوة المعاهدة .

وأن الموقف الاستراتيجي العالمي في سنة ١٩٣٦ قد تغير كثيرا عن الموقف في سنة ١٩٣٠ ، فالإيطاليون يهددون ليبيا والقناة ، وعززت قواتهم في غربى مصر فى ليبيا ، وعلى جانب حدود مصر والسودان من ناحية الحبشة . وهذا الموقف الجديد لم يكن يتكهن به السياسة الانجليز أو المصريون فى سنة ١٩٣٠ .

ولكن الصدمة الكبرى كانت عندما قدم سير مايلز لامبسون المعتمد البريطانى فى مصر موافقة مستر إيدن على فتح باب المفاوضات ، إذ بين المعتمد البريطانى بأنه إذا فشلت المفاوضات هذه المرة ، فإن بريطانيا ستعيد النظر فى موقفها بأزاء مصر . فكان هذا تهديدا صريحا لمصر . وكان المصريون يؤملون قبل وصول ذلك التهديد بأنه إذا فرض ولم تصل المفاوضات إلى نتيجة ، فتعود الحالة فى مصر إلى ما كانت عليه قبل الدخول فى المفاوضات .

وعلى أى حال وافق الطرفان على بدأ المفاوضات ، وضمت انجلترا إلى جانب معتمدها فى مصر الفنيين من كبار رجال الحرب والبحرية والطيران وتكون الجانب المصرى من زعماء مصر جميعا .

وبدأت المفاوضات فى جو من التشائم ، ولكنها نجحت والفضل فى ذلك يرجع إلى موسوليني بطريقة غير مباشرة ،

فلقد زادت مطامع إيطاليا، وزادت مطالبها في البحر الأبيض المتوسط، فأثارت مخاوف المصريين والانجليز معا .

وعندما افتتحت المفاوضات بديء بالأمور الحربية (وهي التي تهمننا في هذه الدراسة لأنها بما سألته قناة السويس ،) واصطدمت آراء الفريقين ، ولم يستطيعا الاتفاق في أول الأمر ، ورآى سير مايلز أن يسافر إلى لندن ليتصل بحكومته . وأنقذت هذه الزيارة الموقف حينذاك . ولقد بينت صحيفة « التيمز » في ١٠ يونيو (بتلخيص) « أن السبب في تعثر المفاوضات هو غلو الهيئات العسكرية البريطانية في طلباتها، وأوضحت سخف الفكرة التي تقول بضرورة تنفيذ مطالب إنجلترا كاملة ، مائة في المائة ، ضد عواطف وشعور شعبنا نحن اعترفت إنجلترا ذاتها باستقلاله منذ أربعة عشر عاما ، وأن أية معاهدة أريد نجاحها فيجب أن تعمل هذه المعاهدة على احترام شعور المصريين القومي ، ويجب أن تقوم حرية التفاوض ، لا على قوة الأملاء ، وإنما على الثقة المتبادلة بين الجانبين ، فلا تكون عن طريق إرغام الجانب الآخر المتفاوض على التنازل عن حقوقه . وأن على الحكومة البريطانية ألا تصفى لآراء العسكريين فحسب ، ولكنها تشاورهم وتراعى في نفس الوقت أهمية المسائل السياسية بجانب الاعتبارات الحربية »

ولقد أُيد هذا المقال وجهة نظر سير مايلز في لندن، وحين عاد، بدأت المفاوضات من جديد، وفي ٢٢ يولييه وصل الفريقات إلى اتفاق على المسائل العسكرية.

ويرى الكتاب الانجليز أن سبب غلوا الهيئات العسكرية البريطانية في مطالبها هو تغير وسائل الحرب ومداها، فقاعدة مالطة أصبحت محاطة بقوات إيطاليا في صقلية وليبيا، وكذلك ضؤل مركز قاعدة عدن بجانب إفريقية الشرقية الإيطالية. فكان أن احتج العسكريون الانجليز على قصر مركز القوات التي كانت مشرفة على كل مصر، على قناة السويس فقط.

فكان إذن على الجانبين المتفاوضين، كما وجدا، الاحتفاظ بقوات الانجليز في مصر في جهة غير ظاهرة، حتى لا يقف وجودها في سبيل نمو علاقات طيبة بين مصر وانجلترا. واتفق على أن يزداد عدد هذه القوات قليلا عن مشروع سنة ١٩٣٠. (وكان الخبراء العسكريون الانجليز يريدون أن يزداد عددها كثيرا.) كذلك ووفق على أن تقصر هذه القوات في وقت السلم على قناة السويس فقط. وجعلت مدة بقائها في القناة عشرين تاما من وقت تنفيذ المعاهدة.

وعند انتهاء هذه المدة تستطيع الحكومة المصرية أن

تطلب إعادة النظر في أمر بقاء القوات الانجليزية في القناة .

ونظير المسائل الثلاث السابقة ، وافق الجانب المصرى على ثلاث مسائل ، وهى أن يكون جو مصر كلها مباحا للقوات البريطانية الجوية ، وبسمح للبحرية البريطانية باستخدام ميناء الاسكندرية لمدة ثمانى سنوات من إمضاء المعاهدة . والمسألة الثالثة السماح للجيش البريطانى فى وقت الحرب باستخدام كل أراضى مصر ومياها ومطاراتها ، وسهلت للقوات البريطانية كل وسائل التنقل بين أجزاء مصر . وذلك بأن أخذت الحكومة المصرية على عاتقها إنشاء وإصلاح طرق وسكك حديدية معينة . كذلك أعطيت الحكومة البريطانية الحق فى إرسال بهنات من الضباط الانجليز (فى ثياب مدنية) إلى الصحراء الغربية لمسائل تكتيكية .

ولقد وضع مستر إيدن فى حديث له فى مجلس العموم البريطانى (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦) السبب الذى دعا حكومة انجلترا إلى التنازل عن احتلال القاهرة والاسكندرية والافتصار على منطقة قناة السويس ، هو أن قوات انجلترا أصبحت ميكانيكية ، وبعد إنشاء الطرق المعبدة والسكك الحديدية التى تنص عليها

المعاهدة ، تستطيع الفرق الإنجليزية الانتقال خلال مصر بسرعة عظيمة وقت الخطر ، ثم من ناحية ثانية سمح لقوات انجلترا الجوية بالطيران في جو مصر جميعه ، وقت الحاجة ، وأعطيت لقوات مصر الجوية نفس الحقوق في بريطانيا .

ولقد ظنت انجلترا أن رحيل الجنود الانجليز من القاهرة والأسكندرية بعد مرور ثماني سنوات إلى منطقة القضاة فيه ارضاء لشعور المصريين الذين كان يسوؤهم دائماً أن يروا القوات البريطانية معسكرة في عاصمتهم وفي أكبر ميناء لهم . وخيل لبعض الكتاب الانجليز أن وجود قوات أجنبية في بلاد دولة أخرى لا يحمل معه فكرة عدم وجود المساواة بين الفريقين ، لا سيما بعد اتفاق الطرفين على ذلك .

وهذا هو نص الجزء الخاص بقناة السويس من هذه المعاهدة

مادة ٨ : « بما أن قناة السويس التي هي جزء لا يتجزأ من مصر ، هي طريق عالمية للمواصلات ، ووسيلة للمواصلات أساسية بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، فانه إلى حين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان الساميان على أن الجيش المصرى أصبح في موقف يستطيع فيه بموارده حماية القناة ، وحرية الملاحة فيها ، ينحول صاحب الجلالة ملك مصر

لصاحب الجلالة ملك انجلترا وضع قواته فى الأراضى المصرية فى منطقة القناة ، فى المنطقة التى يحددها الملحق لهذه المعاهدة ، وذلك لضمان التعاون مع القوات المصرية فى الدفاع عن القناة . ووجود هذه القوات لا يكون له معنى الاحتلال ولا المساس بحقوق السيادة فى مصر . »

« ومن المفهوم أنه فى نهاية العشرين سنة المذكورة فى مادة ١٦ إذا لم يتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على أن وجود القوات البريطانية أصبح غير ضرورى ، نظرا لأن الجيش المصرى أصبح قادرا بموارده على حماية القناة وسلامة الملاحة فيها ، فإن هذا النزاع يعرض على مجلس عصبة الأمم ليحكم فيه على أساس مواد ميثاق العصبة المعمول به فى ذلك الوقت الذى أمضيت فيه هذه المعاهدة ، أو على شخص أو هيئة ليحكم فيه بالطريق التى يرضيها الطرفان المتعاقدان الساميان . »

وملحق مادة ٨ حدد عدد القوات البريطانية المسلحة البرية بعشرة آلاف جندى والجوية بأربعمئة . وهذه الأعداد لا يدخل فيها المدنيون والكتاب والصناع والعمال .

وحددت الأماكن التى توضع فيها القوات البرية والجوية وما يلزمها من ثكنات وتسهيلات الإقامة ، وتقوم الحكومة المصرية

بإنشاء الشككات وتسهيلات الإقامة على حسابها الخاص، كما تقوم بإنشاء وصيانة الطرق من الاسماعيلية إلى الاسكندرية، ومن الاسماعيلية إلى القاهرة، ومن بور سعيد إلى الاسماعيلية إلى السويس، ومن البحيرة المرة إلى طريق السويس القاهرة. ووضعت مقاييس خاصة لهذه الطرق وشروط لتعبيدها. كما وافقت الحكومة على تسهيل النقل بالسكة الحديدية لمقابلة الظروف الجديدة وحاجات جيش حديث. كما وافقت على عمل تسهيلات في بور سعيد والسويس للمواد والعتاد الحربى اللازم للقوات البريطانية.

وأما المادة ١٦ فتتضمن على ما يأتى « وفى أى وقت بعد انتهاء عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة، يدخل الطرفان الساميان المتعاقدان، بناء على طلب أحدهما، فى مفاوضات لأعادة النظر فى شروط الاتفاق، وفى حالة عدم استطاعتها الوصول الى اتفاق، يعرض الخلاف على مجلس عصبة الأمم للقرار فيه، طبقا لأحكام الميثاق الموجودة وقت إمضاء هذه المعاهدة أو إلى شخص أو هيئة يرضيها الطرفان. ومن المفهوم أن أى تعديل لهذه المعاهدة يجب أن ينص على استمرار التحالف بين الطرفين الساميين المتعاقدين.

« ويجوز للطرفين بالاتفاق بينهما، الدخول فى مفاوضات

عقب انتهاء عشر سنوات من هذه المعاهدة للنظر في تعديلها ،
وأُمضيت المعاهدة في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ في دار وزارة الخارجية بلندن .

أُمضى هذه المعاهدة من الجانب المصري : مصطفى النحاس
باشا ، أحمد ماهر باشا ، محمد محمود باشا ، اسماعيل صدقي باشا .
عبد الفتاح يحيى باشا . واصف غالى باشا . عثمان محرم باشا . النقراشي
باشا . حمدي سيف النصر باشا . حلمي عيسى باشا . حافظ عفيفي باشا .

ومن الجانب الانجليزي أنتوني إيدن ، رمزي مكدونالد
جون سيمون . هاليفاكس ، ميلز لامبسون

وقبل إمضاء هذه المعاهدة ، كانت إيطاليا قد طالبت بمطالب
في القناة ، سبق أن ذكرت وهي ، أن تمثل إيطاليا في شركة
القناة ، وأن تخفض الرسوم ، وأن تؤكد دولية القناة . ولقد
دخلت إنجلترا وإيطاليا في مفاوضات لتسوية المسائل المتعلقة بينهما
والخاصة بالقناة ، ووصل الفريقان إلى اتفاق في إبريل سنة
١٩٣٨ ، سجل فيه احترام الطرفين لمعاهدة سنة ١٨٨٨ . واعترفت
الحكومة المصرية بهذه الاتفاقية بين الدولتين ، لأن هذه
الاتفاقية تقوى مركز الدولة المصرية في القناة .

وحيث قامت الحرب الكبرى العالمية الثانية . اصطلت قناة
السويس بنارها ، فبالرغم من أن البحر الأبيض المتوسط قد
أغلق إلى حد كبير أمام الملاحة بين الشرق والغرب ، وخاصة

بعد استيلاء الألمان على بلاد اليونان وكريت وإمطارهم مالطة
نارا حامية ، إلا أن القناة رأت جانبا لا يستهان به من نشاط
الألمان وحلفائهم . فهاجما الألمان بطائراتهم ، وحاولوا إتلافها
وتعطيل الملاحة فيها ، ولكنها لم تتعرض لغز بري أو بحري
كما تعرضت أجزاء مصر الغربية .

وعلى العموم فلقد انتهزت مصر هذه الفرصة لاثبات حقوقها عمليا
في القناة ، فقامت بحماية القناة ، والدفاع عنها من الناحية
الجوية . ولكن إنجلترا استفادت استفادة تامة هي وحلفاؤها
بطبيعة الحال من معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وخاصة بمد أن اعتدى
جويا على القناة . فأغلقت القناة أمام سفن الأعداء ، وحين
سقطت باريس في يد الألمان أشرف الأنجليز على إدارة القناة .

وبعد انتهاء الحرب وجدت الحكومة المصرية أن المعاهدة
استنفذت أغراضها ، وأنها أصبحت حجر عثرة في سبيل السلام
العالمي ، فيثاق الأمم المتحدة ، فيه ضمان لحقوق الشعوب المحبة للسلام ،
وإن وجود القوات البريطانية في منطقة القناة أصبح لامبرر له ، فصر
هي التي دافعت عن القناة من الناحية الجوية إبان حرب سنة ١٩٣٩ ،
وكذلك أخذ الجيش المصرى فى النمو والقوة والتسلح ، وقطع فى

سبيل ذلك شوطا بعيدا . وإن وجود قوات أجنبية في بلاد دولة صديقة بغير رضاها أصبح لا يتفق أبدا والمواثيق التي أعلنها الحلفاء في أكثر من موقف .

لقد اعترفت الحكومة البريطانية نفسها بضرورة تحديد العلاقات بين الدولتين من جديد وفقا للظروف العالمية التي جرت بعد الحرب ، وخاصة بعد أن اعترفت الحكومة البريطانية نفسها بأن مصر أبلت في هذه الحرب ضد أعداء انجلترا بلاء حسنا ، إذ تعرضت أراضيها للغزو ووضعت جميع مرافقها ومواصلاتها وموانئها لخدمة الحلفاء .

قبلت الحكومة البريطانية بالفعل مبدأ الجلاء عن مصر وقناة السويس ، على أساس وضع العلاقات بين البلدين على أساس مطمئن للجانبين في وقت السلم وحين نشوب الحرب أو التهديد بها . وظهرت فكرة الدفاع المشترك .

وفي مشروع صدقي باشا ومستر أرنت بينن وافقت بريطانيا على أن يتم الجلاء عن القاهرة والاسكندرية في سنة ١٩٤٧ ، وعن قناة السويس في سنة ١٩٤٩ . ولقد قسمت الحكومة البريطانية مشروع الاتفاق إلى أجزاء ، الجزء الأول خاص بماهدة جديدة ، والثاني خاص بالجلاء ، والثالث بالسودان . ونبه مستر بينن إلى أنه يصح التصديق على الجزأين الأولين في حالة حدوث خلاف على الجزء الثالث ،

وعندئذ يترك هذا الجزء للوصول إلى تسوية له فيما بعد عن طريق
المفاوضات أيضا . ولكن العقبة الكأداء في نجاح المشروع لم تكن
مسألة السودان فحسب ، بل أيضا مسألة الدفاع المشترك أو التعاون
المتبادل .

لقد وجدت مصر في ذلك الدفاع المشترك بالشكل الذي رسمته
بريطانيا ارتباطا لا نجى منه مصر سوى الغرم ، وبقيدتها بقيود تضيق
من حرقتها . لقد بنت مصر آمالا كبيرة على وزارة العمال ، وظنت أن
بلاءها في الحرب العالمية الماضية ، وما تفوه به سياسة إنجلترا وزعمائها
إبان الحرب من ضرورة احترام حقوق الشعوب في الحياة والكرامة
والاستقلال ، وما تفوه على الألمان من احتلال لبلاد الشعوب التي
لا تدانيهم في القوة . كل هذا أوجد عند كثير من المصريين بعض
الآمل في انتهاء عهد القوة والأرهاب والتهديد ، وبزوغ فجر عهد
جديد فيه تحترم حقوق الشعوب ومطالبها العادلة ، وخاصة بعد
إنشاء نظام هيئة الأمم المتحدة ووضع ميثاقه يتفق وكرامة الأمم .

ولكن هذه الآمال لم تعمر طويلا بعد الحرب ، فلقد أظهرت
وزارة العمال ، بالرغم من أنها اعترفت بتضحيات مصر الجسيمة وبلائها
خلال الحرب الماضية ، وبالرغم من أنها وافقت على فتح باب المفاوضات
للنظر في تعديل المعاهدة ، وبالرغم من أنها أعلنت أنها لا تتمسك

باستعمارية القرن التاسع عشر ، إلا إنها لم تنحرف عن سياسة انجلترا الخارجية التقليدية في القرن العشرين فيما يختص بالشرق الأدنى وقناة السويس والبحر المتوسط . وإن كانت تجارب الحرب الماضية قد أثبتت بشكل لا يقبل الشك أن قيمة قناة السويس كحلقة مهمة في المواصلات بين الشرق والغرب وخاصة . بين بريطانيا وامبراطوريتها الشرقية ، تكاد تنعدم إذا كانت الدولة التي تسيطر على وسط البحر المتوسط ، في إيطاليا أو تونس دولة معادية لانجلترا ، لا سيما بعد التطور الهائل الذي شمل وسائل الحرب وخططها ، وبعد أن أصبحت القوة الجوية أساسية في الحرب لا تقل أهمية عن القوة البرية أو الجوية ، فأهمية قناة السويس قائمة على أن البحر المتوسط مفتوح للمواصلات العالمية . فاذا استطاعت دولة أو دول تطل على البحر المتوسط معادية لانجلترا إغلاقه تضاءلت قيمة قناة السويس ، وتضاءلت الحركة خلالها ، ومع ذلك فأية قوة جوية معادية من قاعدة قريبة تستطيع تعطيل حركة المرور في القناة وعرقلة الملاحة فيها .

فهت حكومة العمال في أول الأمر هذه الحقيقة ، فهي إذن لم تتمسك ببقاء جنود الاحتلال في قناة السويس ، ولم يكن هناك من داع جوهرى بعد أن تضاءلت المصالح والامبراطورية الانجليزية الشرقية باستقلال الهند والباكستان ودخولها ضمن نظام الكومنولث . ولكن إرنست بينغ أراد نظير ذلك أن يربط مصر بتحالف أو تعاون مشترك في

وقتي السلم والحرب يخدم سياسة انجلترا العامة في الشرق الأدنى أو الأوسط، (كما أصبح يطاق عليه)، فينص مشروع صدق باشا - مستر بينغ في المادة ٢ على « أن الطرفين المتعاقدين الساميين متفقان على أنه في حالة اعتداء مسلح على مصر أو في حالة دخول المملكة المتحدة في حرب نتيجة لاعتداء مسلح على بلاد جارة (ملاصقة) لمصر ، يتخذان متعاونين ومتشاورين ، الاجراءات التي يريانها لازمة ، إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية لإعادة السلام » . وتنص مادة ٣ على أنه « لضمان التعاون المتبادل والمساعدة بين الطرفين المتعاقدين الساميين ، ولأيجاد التنسيق في الاجراءات التي تتخذ للدفاع المتبادل . يتفق الطرفان المتعاقدان على انشاء لجنة للدفاع مشتركة تتكون من الهيئات الحربية للدولتين يساعدها من نرى الدولتان تعيينه . واللجنة استشارية ، وظيفتها ... دراسة مشاكل الدفاع المتبادل للطرفين ... في البر والبحر والجو . وخاصة ما يستلزمه ذلك التعاون والخطوات اللازمة لقوى الطرفين ... المسلحة لمقاومة الاعتداء بنجاح . . »

فكان انجلترا في هذا المشروع استعاضت عن احتلال قناة السويس والدفاع عنها برأى جديد هو التعاون المشترك . وهذا بلا ريب تطور في وجهة النظر الانجليزية . وإن كانت هذه الفكرة الجديدة لم تستمر طويلا ، إذ كما سنجد عادت بريطانيا في سنة ١٩٥٠

تؤكد قيمة القناة الاستراتيجية وأهميتها للملاحة الدولية . ولم يكن الرأي العام المصري بمستعد أن يقبل هذا الرأي أو أن يستبدل بالدفاع المشترك كما أرادت انجلترا الجلاء عن القناة .

فهذا كان من أسباب فشل مشروع صدقي - بينفن ، وفشل المفاوضات التي تلتها بل وقطعها . فأعلن رئيس الحكومة النقراشي باشا في أواخر يناير سنة ١٩٤٧ أن معاهدة سنة ١٩٣٦ « غير قائمة » ، وأعلن مستر بينفن من جانبه في مجلس العموم تمسكه بأحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ . واشتدت الأزمة من جديد . وأصبح لا معدى لمصر من التقدم إلى مجلس الأمن ، وهو الهيئة الدولية القائمة المعترف بها .

لذلك لم تجدد الحكومة المصرية بدا من أن تتقدم في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بشكوى إلى مجلس الأمن ، معلنة أن وجود قوات أجنبية في وقت السلم في مصر التي اشتركت في هيئة الأمم المتحدة ، وبغير رضا المصريين ، فيه استهتار بوجدها كدولة مستقلة وفيه اعتداء على كرامتها ، وجرح لشعورها ، وتناقض صريح مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة وقرارها الذي صدر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . بل إن وجود الجنود الانجليز في القناة ومنطقتها يحمل في طياته خطرا كبيرا على السلام العالمي ، ويتعارض مع نمو مصر كدولة مستقلة . ووجود هؤلاء المحتلين لم يجعل المفاوضات حرة في الماضي ، ولن يجعلها حرة في

فأعلنت « أن سياستها هي تأكيد روابط التحالف بينها وبين مصر كدولتين متساويتين لهما مصالح مشتركة ... وأن حكومة المملكة المتحدة تقترح على ذلك سحب كل قواتها البحرية والجوية من الأراضي المصرية ، وأن تسوى بالمفاوضات مراحل وتاريخ ذلك الجلاء والتنظيمات التي من شأنها تسهيل التعاون بين الدولتين في حالة الحرب أو التهديد بالحرب . »

فكانت الحكومة البريطانية ، كما قال رئيس الحكومة المصرية في ليك سكس ، قد جعلت الجلاء عن مصر مشروعا ، وقدمت على هذا الأساس مشروعا لمعاهدة تحالف ومشروعا لمعاهدة حربية يشتملان تقريبا على الشروط الحربية البغيضة التي كانت تنطوي عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ . وتبع هذا اقتراحات من كل من الجانبين ، إلى أن سافر صدقي باشا إلى لندن ليتصل بمستر بينن وزير الخارجية البريطانية ، ووصل الطرفان إلى مشروع لاتفاق ، ظهر فيه فيما بعد اختلاف وجهات النظر ، وذلك بعد أن رجع صدقي باشا إلى مصر .

ولم يستطع الطرفان - المصري والانجليزي كما نص خطاب رئيس الحكومة المصرية - الوصول إلى نتيجة حاسمة فيما اختلغا عليه ، ولذا لم يبق أمام مصر إلا أن تتقدم لمجلس الأمن ،

المستقبل . وأعلنت الحكومة المصرية أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعد تربط مصر ، لتعارضها مع ميثاق أعظم وأوسع هو ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ولذلك تطالب مصر بالجلء التام للقوات البريطانية عن مصر وعن السودان أيضاً .

وذهب النقراشى باشا رئيس الحكومة المصرية إذ ذاك إلى ليك سكس ، وفي خطاب طويل وصف العلاقات المصرية الانجليزية من بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . وبعد أن أعلن ثقته التامة فى عدالة ميثاق هيئة الأمم والمبادئ التى تضمنها ميثاق الأطلنطى ، أبان أن مسألة النزاع بين مصر وبريطانيا لم تعد مسألة محلية تمس دولتين فحسب ، بل هى مسألة ذات خطر كبير تمس السلام فى كل الشرق الأوسط . وأن مصر قد تربت وطال تربتها ، انتظرت إلى انتهاء الحرب العالمية الأخيرة لتنافس بريطانيا فى أمر علاقاتهما ، والرأى العام المصرى يجمع على جلء الانجليز عن كل المناطق التى يملونها ، ولهذا لم تجد الحكومة المصرية بدا من أن تتقدم بمطالب الشعب المصرى إلى الحكومة الانجليزية مبينة أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد عقدت فى ظروف دولية خاصة تختلف تماما عن الظروف الحاضرة ، وأن موادها وضعت لمعالجة مسائل خاصة مؤقتة . ولكن انجلترا أصرت فى أول الأمر على بقاء قواعد الحربية فى مصر ، ولكنها عادت

تطلب إنصافها ، بأن يحكم هذا المجلس بجلاء الانجليز مباشرة عن مصر ، عن قناة السويس والسودان بغير شروط . فماهدة سنة ١٩٣٦ لم تقم في جو من الحرية يكفل للجانب المصرى حقوقه ، فلقد عقدت وجنود الاحتلال قاعون في مصر ، عقدت تحت التهديد ، بأنه إذا لم تسفر المفاوضات عن نتيجة فستتخذ انجلترا لنفسها موقفا جديدا .

وبعد ذلك فهذه الماهدة متعارضة مع الماهدة الدولية التي عقدت في سنة ١٨٨٨ الخاصة بقناة السويس والتي نصت على أن القناة مفتوحة لكل السفن وقي السلم والحرب ، وأن الدفاع عنها موكل للحكومة المصرية . فبريطانيا قد نقضت هذه الماهدة الدولية إذ أعطت لنفسها في ماهدة ١٩٣٦ من الناحية الفعلية حماية القناة .

وبعد ذلك فماهدة ١٩٣٦ متناقضة مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، فهي تنص على تحالف أبدي ، في الوقت الذي ليست فيه لبريطانيا حدود مع مصر ولا روابط مشتركة ، فكل ماتريده بريطانيا هو أن تربط مصر بعجلة الاستعمار البريطانى ، وهذا في ذاته يخالف كل المخالفة مبدأ المساواة الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة ، فالميثاق قد نص على احترام مبدأ المساواة في حقوق السيادة لكل

الشعوب المشتركة في هيئة الأمم ، ولذا فلن تستطيع مصر أبداً قبول وجود قوات أجنبية في بلادها بغير رضاها ، وخاصة في وقت يسود فيه السلم ، وأن مصر التي قبلت الدخول في نظام فيه التعاون الجماعي لمستعدة لتحمل نصيبها من المسؤولية .

كانت هذه حجج الجانب المصري . وأما الجانب البريطاني الذي كان يمثله في مجلس الامن سير الكسندر كادوجان ، فلقد ذكر أن المعاهدة موجودة ولم تنته بعد ، ولذا فقوات إنجلترا باقية في قناة السويس .

وأن الحكومة البريطانية قد وافقت في مشروع صدقي باشا بينفن على أن يتم الجلاء عن مصر وقناة السويس في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ . وأن الإنجليز قد نفذوا ما وعدوا به إذ انسحبوا من القاهرة والاسكندرية في ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، ولكن المشروع الذي ووفق عليه في أول اكتوبر سنة ١٩٤٦ رفضته مصر ، ولو أن مصر وافقت على بروتوكول الجلاء ومعاهدة التعاون المتبادل تم جلاء القوات الانجليزية في الموعد المضروب . ولكن المشروع كله رفض لعدم الاتفاق على مسألة السودان . ولذا فالنسبة لمسألة الجلاء عن القناة ليس لمصر قضية تقدمها لمجلس الامن .

وأضاف سير الكسندر كادوجان بأنه لما رفضت مصر ذلك

المشروع ظلت معاهدة سنة ١٩٣٦ باقية ، وتبقى إلى سنة ١٩٥٦ .
وشرع مندوب إنجلترا يدلى بوجهة نظر الحكومة الانجليزية بأن
معاهدة سنة ١٩٣٦ معاهدة قانونية .

ثم أخذ بعد ذلك يدلل على أن وجود القوات البريطانية في القناة
لا يتنافى وميثاق هيئة الأمم المتحدة فطالما وجود هذه القوات قد نصت
عليه المعاهدة هذا يجعله غير متناقض مع الميثاق . ثم عرج على مسألة
الرضا والاختيار في إمضاء المعاهدة ، وذكر أنه منذ سنة ١٩٢٢
ومصر ترفض بالفعل مشاريع معاهدات مع إنجلترا ، فهل كان ممثلو
مصر في سنة ١٩٣٦ - كما يقول - أقل حرية من النحاس باشا في ١٩٣٠
أو ثروت باشا في ١٩٢٧ أو محمد محمود باشا في ١٩٢٩ ؟ ثم ذكر أن هذه
المعاهدة عرضت على البرلمان المصري ووافق عليها بأغلبية ٢٠٣ إلى ١١
صوتا . واستشهد ببعض تصريحات لرجال السياسة المصريين في ذلك
الوقت مؤيدة لهذه المعاهدة واستمر يعدد فيها آراء محاسن لهذه المعاهدة .

وذكر سيرالكسندر كادوجان أن وجود القوات الانجليزية في القناة
بمعاهدة لا ينقص من حقوق مصر في السيادة ، دلل على ذلك بضرب أمثلة
لمعاهدات من هذا النوع ، تنص على وضع قوات أجنبية في بلاد دولة
مخالفة ، ففي اتفاقية ١٩٤١ ، كما يقول ، تتمتع الولايات المتحدة بوضع
قوات في جملة قواعده على أرض بريطانيا ... والاتحاد السوفيتي بمعاهدة

أغسطس ١٩٤٥ مع الصين أصبح له الحق في استخدام ثغر بورت آرثر لقواته الحربية والبحرية والجوية لمدة ثلاثين عاما . .

وقال في آخر خطابه أنه لا يهم بعد ما ذكر أن يرضى الشعب المصرى الآن أولا يرضى عن وجود الانجليز فى القناة .

وصرح الجانب المصرى عن دهشته لهذه النعمة المتكررة التى تبرر استعمارية القرن التاسع عشر ، والتى ظن أنها انتهت نهائيا بالقضاء على الفاشية والنازية . أخذ الجانب المصرى يردد مساوىء الاحتلال البريطانى فى مصر مستعرضا تاريخ الحكم الانجليزى فى وادى النيل منذ سنة ١٨٨٢ ، وذكر مجلس الأمن بأن مسألة معاهدة سنة ١٩٣٦ ليست مسألة قانونية فحسب ، « فمهمتكم ، يخاطب أعضاء مجلس الأمن ، ليست الحكم فى حقوق الطرفين المتخاصمين القانونية ، أن مهمتكم الاولى هى المحافظة على السلام والأمن ، هى ايجاد الظروف التى تنمو فيها العلاقات الودية والسلمية بين الشعوب . . . وكثيرا ما أدت المعاهدات الفاسدة إلى اضطراب السلام . . »

ثم استعرض الجانب المصرى معاهدة سنة ١٩٣٦ نصا نصا ، وبين أن قيمة أى تحالف ليس فى الشروط التى تكتب أو النصوص التى تسطر ، وإنما فى روح الصداقة الذى يربط بين الشعوب فهو بلا شك خير وأبقى .

قارع الجانب المضرى برطانيا الحجة ، ووضح وجهة نظره فى مسألة السودان ، وأبان أن نظام عصبة الأمم الذى نصت المعاهدة على الاحتكام إليه فى حالة الاختلاف قد زال من الوجود ، وأن مصر قد لجأت الآن إلى الهيئة الدولية الموجودة وهى هيئة الأمم المتحدة توجو الانصاف وتحقيق مطالبها .

ولكن احتكام مصر إلى مجلس الأمن لم يؤدى إلى نتيجة فى تحقيق المطالب المصرية والجلاء عن قناة السويس والسودان . على أن مصر بالرغم من ذلك أسمعت العالم أجمع شكواها وأفصحت حكومتها رسميا على مشهد من جميع الدول عن رأيها فى العلاقات المصرية الانجليزية .

.....

وظلت الأزمة السياسية بين مصر وانجلترا مستحكة ، تتقدم خطوة وتأخر خطوات . وفى الوقت الذى كانت فيه مصر تزداد إيمانها بقضيتها ، وبعدالة حقوقها . استمر الانجليز مشرفين على القناة محتلين لها لا يترحزون عنها . ثم شغلت مصر فترة من الوقت بالدفاع عن فلسطين وحقوق العرب ، حتى إذا وقعت الهدنة ، عادت مسألة تحديد العلاقات المصرية الانجليزية إلى الظهور مرة ثانية تستلزم حلا حاسما . فعادت الحكومة المصرية الى الاتصال من جديد بالحكومة الانجليزية ، وأرادت وزارة الرفد منذ توليها فى أول سنة ١٩٥٠ العمل على تصفية الجو بينها وبين بريطانيا وفى الشرق الأوسط . وتقدمت الى

الحكومة البريطانية مبينة أن مطالبها هي « جلاء القوات البريطانية
جلاء ناجزاً وصيانة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري » وعلى
أساس تحقيق هذين المطلبين تستطيع مصر تأدية واجبها في سبيل
السلام العالمى

وفى أوائل صيف سنة ١٩٥٠ رحب مستر أرنت بينفن بفتح باب
المفاوضات ، واقترح « أن يجرى أولابن رئيس أركان حرب الأمبراطورية
فيلد مارشال سير وليام سليم وبين الحكومة المصرية بحث صريح رسمى
للنواحى العسكرية للمسألة التى تواجهنا فى الشرق الأوسط » ، وأضاف
إلى « أن ثمة نواح أخرى لهذه المسألة غير النواحى العسكرية » ، ورأى
أن تسير هذه المباحثات « بأقل ما يمكن من العلانية »

وأسرعت الحكومة المصرية إلى إجابة الحكومة البريطانية إلى رأيها
على أساس « الموافقة على مبدأى جلاء القوات البريطانية ووحدة مصر
والسودان » ، كما بينت رغبتها فى الاتصال بالسفير البريطانى الجديد
لدى وصوله .

وجاء المارشال سليم إلى مصر ، وكان الوقت صيفاً (٥ يونيو
١٩٥٠) ، واتصل بولاية الأمور فى مصر ، وبين لهم فى جلاء أولاً أنه
لا يمكن فصل المسألة السياسية عن العسكرية ، وأكد وجود الخطر
الروسى الداهم وأنه لا يمكن لدولة واحدة مقاومته ، وأن الحل

الوحيد هو تكتمل الدول ذات المصلحة في مقاومته « من الوجهتين العسكرية والصناعية » « والتنازل عن بعض سيادتها وتقاليدها الماضية » ، وقد تنازلت إنجلترا نفسها وغيرها عن بعض السيادة وقبلت وجود قوات أجنبية في بلادها . وتركت الولايات المتحدة سياسة العزلة القديمة ، واشتركت اشتراكا فعليا في الدفاع عن العالم الغربي .

وأضاف المارشال سليم بأنه « إذا نشبت الحرب فستكون مصر موضعا من مواضع اهتمام السوفييت . . . هي والشرق الأوسط . . . » وقد تقولون أن وجود القوات البريطانية في مصر يجتذب الروس إليها لطردهم منها ، ولكن ما يبتغون هو مصر . فأنتم بلد ذات ثروة وموارد وكل من يريد أن يملك الشرق الأوسط يجب أن يملك مصر فمصر مفتاح الشرق الأوسط » ، ومضى قائلا :

« ولا يتسنى لمصر أن تقف بمنجاة ببقائها على الحياد إذ لا تستطيع الحياد إلا إحدى دولتين ، إما قوية وليست مصر هذه الدولة ، أو صغيرة (لا مطمع فيها) . . »

وإذا لم تستطع مصر الحياد ، ففي نظره ليس أمامها إلا الدفاع ، والدفاع يستلزم حلفاء ، وبريطانيا هي الحليف . والدفاع يستلزم الحرب والحرب تستلزم الأسراع بالأعداد لها . ثم انتقل المارشال سليم إلى

هدف بريطانيا الحقيقي وهو « إننا نريد الوصول إلى اتفاق عسكري معكم وسيكون اتفاقا دفاعيا محضا ». وذكر أن بريطانيا لا تريد في هذه التحالف أن تقف موقف « المعلم » بل موقف « الشريك » ، « وأنه يتطلع إلى نظام للدفاع يظهر بجملاء أن وجود الجيوش البريطانية في قناة السويس ليس له معنى الاحتلال بأية حال ، ولكنه يرمى إلى الدفاع لمواجهة الموقف الدولي ... ، وأن السلطات العسكرية المصرية تستطيع أن تجد نظاما لمصلحة بلدينا المشتركة » .

ووجد رئيس الوزارة المصرية رفعة النحاس باشا أن يبين عن رأى الحكومة المصرية فيقول بأن الشعب المصرى « لا يمكن أبدا أن يركن لوعود جديدة أو يقبل نظريات مستحدثة ترمى فى النهاية إلى بقا القوات أجنبية فى مصر تحت أى اسم أو بأية صفة .

« .. ولقد وقفت إلى جانبكم ووجهت الشعب إلى أن يبذل لكم معاونة مادية ومعنوية فى الحرب الأخيرة . ولم أفعل ذلك طبقا للمعاهدة ١٩٣٦ فحسب وإنما فعلته إيمانا بقضية الحرية .. . ولا أستطيع ... قطع الصلة بين الماضى والحاضر ، فإن الماضى مائل أمامنا لا يمكن تجاهله أو نسيانه ، ويتلخص فى الاحتلال الطويل والوعود التى لم تتحقق . إن ثقة الشعب المصرى قد ضعفت فى وعودكم ونظرياتكم ، وكذلك الدول الكبرى المسيطرة على العالم . لماذا نقف إلى جانبكم ونعرض أنفسنا للقتل ، وأراضينا للخراب ونفقد مواردنا ومراقبنا إذا لم

نكن نعرف يقينا أن مطالبنا ستحقق فى هذه المرة الثالثة . . .

« يجب أن نبحث عن طريقة أخرى فى تعاون من نوع جديد يحقق الحلاء عن قناة السويس ويكفل المصالح المشتركة، وأحب أن تعرف أنه ليس فى العالم قوة تستطيع إقناع الشعب المصرى بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم أو بالاعتداء فأما يسبب ذلك وجود جيش أجنبى فى بلادنا هو الذى يوجه إليه العدوان الروسى»، وطالب رئيس الحكومة بمعاونة انجلترا مخلصا فى تسليم الجيش المصرى، « فالجيش المصرى سيتمتع بروح معنوية عالية كلما شعر باستقلاله . إن جلاءكم عن أرض الوطن سيزيد من قوة هذه الروح ويجعل الجيش يتفانى فى خدمة قضية السلام المشترك » .

وختم كلامه بهذه العبارة « لماذا تبقون قواتكم فى القناة وليس فى فلسطين أو غزة مع أن هذه القوات الثقيلة منها والخفيفة يمكن أن تصل إلينا فى مدى أسبوع ، وتكون عندنا وقت الحرب » .

وعندئذ دافع المارشال سليم عن الفكرة التى تقول بأن وجود الجيوش لا يحمل معنى الاحتلال ، وإنما هو « نظام دفاع مشترك بحسب قائم على المساواة »، وأنه لا يستطيع « أن بوصى حكومته بالجلاء التام » عن القناة . وأن انجلترا « تتقدم فى أفكارها بشأن الدفاع » ، ولذا فهى لاتقبل الآن ما قبلته فى مشروع صدقى بينن من الجلاء التام عن

الأراضي المصرية وقناة السويس .

ولذلك اضطر رفعة النحاس باشا أن يدلى للجانب الانجليزي في ٦ يونيو ١٩٥٠ ببيان شامل عن مطالب مصر وعن أهمية الجلاء عن قناة السويس فهو كما قال :

« أ - حق مصر الطبيعي . . .

ب - وعود بريطانيا بالجلاء قد تجاوزت الستين وعدا كان آخرها ما قبلته الحكومة البريطانية في مشروع بيفن مدق . . . ولا يصح الادعاء بتغير الظروف عما كانت عليه في سنة ١٩٤٦ ، فالظروف لدولية لم تتغير منذ انتهاء الحرب فان توقع الخطر الروسي قائم منذ ذلك الحين .
ج - أحكام الميثاق وقرارات هيئة الأمم المتحدة .

د - تقدم الفنون العسكرية والأسلحة يجعل الاحتفاظ بهذا العدد المحدود في منطقة القنال عديم الجدوى من الناحية العسكرية .

هـ - من الميسور أن تستبدل مصر قوات مصرية أكثر عددا (بهذا العدد المحدود) . . مصر تستطيع سد هذا الفراغ بقواتها الوطنية

و - (ومن مصلحة إنجلترا كسب ثقة الشعب المصري)

ز - بأن القول بأن حالة التهديد بالحرب في الوقت الحاضر يبرر

الاحتفاظ بقوات بريطانية في قناة السويس ، معناه تأييد الاحتلال لأن هذا الخطر لا يرجى له زوال وسيكون من الميسور دائما التعلل بوجود خطر الحرب

ح - أن الدول المجاورة لروسيا نفسها مثل تركيا وإيران والمعرضة لخطر الغزو المباشر لا توجد فيها قوات احتلال أجنبية

وتملك بريطانيا كثيرا من القواعد الجوية والاستراتيجية في البلاد المحيطة بمصر مثل مالطة وقبرص وبرقة والأردن التي يسهل إرسال القوات منها إلى مصر زمن الحرب

« وأما المقارنة بين مصر والمملكة المتحدة ، كما يقول بيان رئيس الوزراء ، بالنسبة لوجود قوات أجنبية في بريطانيا فالجواب . . . (١) إلا نزاع في أن وجود تلك القوات لا ينطوي على أى مساس بالسيادة البريطانية نظرا لأن الدولتين على قدم المساواة (٢) هذا الموقف طارئ ومؤقت . أما في مصر فيعتبر امتدادا لاحتلال ظل ستين عاما (٣) لو أن إنجلترا طالبت أمريكا بأجلاء قواتها عن أراضيها لفعلت ذلك فورا . (٤) تبين نظرة كل من الشعبين المصرى والبريطانى إلى وجود تلك القوات الأجنبية في أرضيه »

« وترى مصر أن الأمر ينبغى أن يعالج على الوجه الآتى :

١ - جلاء القوات البريطانية عن مصر (قناة السويس)

جلاء ناجزا .

ب - لما كانت مصر شديدة العناية بتقوية جيشها وتزويده

بأحدث الأسلحة والعتاد . . . واتمام التجهيزات المدنية والعسكرية

اللازمة . . . ووسائل المواصلات كل ذلك يقتضى أن تبادر بريطانيا

ببذل معونتها لأجابة مطالب مصر في هذا السبيل .

ج - عند قيام حالة تهدد الأمن في الشرق الأوسط فان الحكومتين

تتبادلان الرأي فيما يتصل بالموقف .

د - إذا وقع اعتداء مسلح على مصر أو إذا دخلت بريطانيا

الحرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على إحدى الدول المتاخمة لمصر .

فان مصر تتعاون عسكريا في داخل حدودها وفي نطاق إمكاناتها مع

بريطانيا العظمى للدفاع عن مصر . وتفصيلات هذا التعاون يجرى

الاتفاق عليها فيما بعد . »

« وفي مثل هذه الأحوال إذا تبين أنه من الضروري استقدام

قوات بريطانية إلى الأراضي المصرية، فإنها سوف تلتقى جميع التسهيلات

اللازمة لاستقبالها، والتي يمكن الاتفاق عليها مقدما، ومن المقرر أنه

بمجرد انتهاء العمليات الحربية فان القوات البريطانية تغادر الأراضي

المصرية .

وأن الحكومة المصرية مستعدة لبحث أى مقترحات من الجانب
البريطانى طالما أن أساعها الجلاء الناجز عن الأراضى المصرية . »

ولكن ذلك البيان الذى حاول فيه رئيس الوزارة المصرية
التوفيق بين وجهتى نظر مصر و انجلترا لم يلق القبول عند المارشال سليم
الذى أصر على ضرورة وجود القوات البريطانية وقت السلم ، لأن
دول الدومنيون لا تقبل إرسال قوات لمساعدة مصر إذا لم تكن
قوات بريطانيا فى مصر فى القناة بالفعل .

وبعد شهر تقريبا ، فى يوليو من نفس هذه السنة حاول السفير
البريطانى نفس المحاولة مع وزير الخارجية المصرية فبين أن ليس من مصلحة
مصر إزالة المنشآت والقوات البريطانية من قناة السويس ، ثم محاولة
إعادتها بعد ذلك على أساس جديدة « فهذا ليس عمليا » . وقال « إن
من الضرورى على أية حال (للدفاع) وجود قاعدة عسكرية لتكون
فى حالة تسمح باستخدامها فى وقت قصير وأن يكون بها فنيون
وموظفون إداريون . . وأغلب القوات فى منطقة قناة السويس الآن
من الفنيين » .

وردد وزير الخارجية المصرية بيان رئيس الحكومة السابق ذكره . فبين
أن مصر مصممة على الدفاع عن نفسها ، « وهى توافق على عقد محالفة دفاعية
مع بريطانيا بشرط الجلاء الناجز الكامل ، وأن تكون هذه المعاهدة

معاهدة الند للند على قدم المساواة » . وأجاب على استشهاد الجانب الانجليزي في مقابلات أخرى بمسألة ككوريا الجنوبية واكتساح الشيوعيين لها الأمر الذي ما كان يحدث لو أنه كان بكوريا الجنوبية قوات امريكية من قبل ، فأجاب وزير الخارجية بأن البون شاسع بين المسألتين ، فمثلا روسيا ليست ملاصقة لمصر ورجا من الفيلد مارشال سليم، الذي أثار هذه الفكرة « ألا ينظر إلى الموقف على ضوء الحقائق العسكرية البحتة وحدها ، وأن ينظر إلى الحالة النفسية للشعب المصري أيضا، فمصر المتحررة من قوات الاحتلال تكون حليفا أقوى وأخلص . ولكن الجانب البريطاني أصر على ضرورة « توفر قاعدة تكون معدة لاستقبال جميع النجديات في الحال وإقامتها » وهذه القاعدة هي قناة السويس .

وبين في أغسطس سنة ١٩٥٠ بأنه لا يمكن إنشاء هذه القاعدة في غزة إلا إذا « عقد صلح بين مصر واسرائيل » . ثم إن غزة « بعد ذلك ليست مكانا صالحا فليس فيه مواصلات أو موانئ أو قوة عاملة » ، فاذن لا بد من بقاء القاعدة الحالية في القناة لأن « مصر لا تستطيع من وجهة النظر الفنية أن تقوم بصيانة القاعدة دون مساعدتنا » ولا بد من بقاء الدفاع المشترك .

والسبب الأساسي في تمسك بريطانيا بوجهة نظرها هذه كما يقول السفير البريطاني في ٢٤ أغسطس ١٩٥٠ « هو موقع مصر الجغرافي

وامتلاكها لقناة السويس وهى حلقة مواصلات حيوية تهتم بها جميع الدول البحرية « . . . » ونحن لانطلب منكم أن تسلمونا منطقة القنال ولكننا نطلب أن نشترك معكم فى الدفاع عن منطقة القنال . وأهم جزء فى الدفاع هنا هو الدفاع الجوى . ويجب على مصر أن توافق على أن يكون لها دفاع جوى مشترك إذ أنها لا تستطيع أن تدافع عن منطقة القناة بمفردها .

وهذا التمسك من الجانب البريطانى دعا وزير الخارجية المصرية صلاح الدين باشا إلى القول (فى مقابلة ١٤ أغسطس مع السفير البريطانى) « إن مصر تعتبر بحق أن وجود قوات لكم فى أرضها مهما كانت صفتها محل بسيادتها فلها كل الحق فى أن ترفض هذا الاحتلال . . . مهما تكن أهمية قناة السويس الاستراتيجية بالنسبة لكم . . . على أن قناة السويس لم تعد لها هذه الأهمية السابقة من الوجهة العسكرية . ودليل ذلك أن أكثر حركة النقل إلى الشرق الأقصى كانت فى أثناء الحرب العالمية الأخيرة تمر من رأس الرجا الصالح فضلا عن إمكان تعطيل الملاحة فى القنال وقتا طويلا إذا أُلقيت عليه قنبلة من القنابل الذرية . . . ومن هذا يمكن أن يقال أن مصر نفسها هى مطلبكم الحقيقى لقنال السويس . »

وفى مقابلة ٢٤ أغسطس ١٩٥٠ « ردد السفير البريطانى مرة أخرى

وجهة النظر الإنجليزية فقال « ليست بريطانيا أو مصر حرة التصرف ،
فكلانا يواجه مستقبلا نقاتل فيه من أجل حياتنا ولا يمكننا أن نؤمل
في الحياة منعزلين . . . إن مصر تواجه الآن حيرة شديدة ، فهي تريد
من جهة أن تدافع عن نفسها ، وأن تحقق من جهة أخرى مطالبها
القومية ، وهذا الغرضان لا يمكن بلوغهما في آن واحد ، ويجب على
الحكومة المصرية أن تقبل هذه الحقيقة القاسية ، وهي أن الجلاء
الكامل الناجز (عن قناة السويس) لا يتفق مع الدفاع عن البلاد ،
ويجب أن نجد وسيلة للتوفيق بين مطالب الدفاع العاجلة وبين كرامة
مصر القومية . . . »

ولكن وزير الخارجية المصرية لم يقتنع بهذه الفكرة
ولم يزد إلا استمساكا بوجهة النظر التي عبرت عنها الحكومة
المصرية .

وحين زار وزير الخارجية المصرية مستر بيغن في لندن، لم يجد إلا
نفس الرأي السابق، فيقول مستر بيغن في ٤ ديسمبر ١٩٥٠ إنه يشعر
بأنها تكون مسئولية بالغة الخطر إذا تركت معاهدة ١٩٣٦ دون
إعداد تدبير فعال ليحل محلها . . . وأن العبارة المصرية المعادة عن
الجلاء ووحدة مصر والسودان لا تنهض أساسا عمليا يمكن البناء

عليه . . . » ، وأشار إلى « الموقف الدولي الذي يهدد بالخطر »
« وأنه لا داعي للإشارة إلى مناقشات ١٩٤٦ بين مصر وإنجلترا » .

ولم يقدم السفير البريطاني مقترحات فعلية من حكومته إلا في
يوم ١١ إبريل ١٩٥١ وذلك لحل مسألة الدفاع ، موضحا في نفس الوقت
« السخط الحقيقي الذي أثاره في بريطانيا استمرار القيود على ناقلات
البتروال التي تمر بقناة السويس » .

ونص هذه المقترحات هو « إن حكومة جلالة الملك في المملكة
المتحدة على استعداد لأن تستأنف المفاوضات لتعديل معاهدة التحالف
المعقودة سنة ١٩٣٦ .

« تعلم حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة بالصعوبات
الكبيرة التي تواجه الحكومة المصرية في هذه المسألة . على أنها
لا تستطيع بالنظر إلى التزاماتها نحو حلفائها الآخزين في شمال الأطلنطي
وفي الشرق الأوسط أن تقبل تبعه اتخاذ أية تدابير تضر بمقدرتها
على المساهمة في الدفاع عن هذه المنطقة بنجاح ضد أي معتد . ومثل
هذا الدفاع لن يكون ممكنا إلا استمرت القاعدة المصرية في المستقبل
في أداء وظيفتها بحيث تكون معدة فورا وقت الحرب ، وإلا إذا كان
الدفاع الجوي عن مصر مكفولا .

« فلهذه الظروف تقترح حكومة . . . المملكة المتحدة أن

تعديل معاهدة التحالف المعقودة في سنة ١٩٣٦ بحيث تنص على ما يأتي :-

« ا - انسحاب الجنود البريطانيين من مصر (قناة السويس) على مراحل ، ويبدأ هذا الانسحاب بعد انقضاء سنة على اتفاق بتعديل المعاهدة وينتهي في ١٩٥٦

« ب - تحويل القاعدة إلى المدنيين تدريجياً ، ويقترح أن يتم ذلك لغاية سنة ١٩٥٦ ، بأحلال الموظفين المدنيين الضروريين محل الموظفين العسكريين المنسحبين ، ويمهد بالقاعدة بعد ذلك إلى القوات المسلحة المصرية للمحافظة عليها . على أن تدار وفقاً للسياسة العسكرية البريطانية تحت الإشراف الإداري العام لمجلس إشراف انجليزي - مصري

« ج - إنشاء نظام انجليزي - مصري طويل الأجل للدفاع الجوي

« د - (تختص بتعهد بريطانيا بأمداد الجيش المصري بالأسلحة) .

« هـ - وفي حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، توافق مصر على عودة القوات البريطانية لمدة الخطر ، وعلى أن تمنحها والقوات الحليفة لبريطانيا جميع التسهيلات والمساعدات بما في ذلك استعمال الموانئ والمطارات ووسائل المواصلات

وأضاف السفير البريطاني أن انجلترا « لا تستطيع أن تقبل اقرار
الرأى القائل بأن مسألة السودان لا يمكن فصلها عن مسألة الدفاع. »

ولكن الحكومة المصرية لم تقف عند الرفض، فوضعت اقتراحات
من ناحيتها قدمتها للسفير البريطاني فى ٢٤ ابريل ١٩٥١ تحدد نهائيا
وجهة نظرها فى حل الموقف . ويبدأ رد الحكومة المصرية بالتعبير
عن « أسف مصر البالغ وخيبة الأمل المؤلمة » وبعد أن يرفض الرد
المصرى هذه المقترحات جملة وتفصيلا يتقدم بالمقترحات الآتية :

« ١ - الشروع فى إجلاء القوات البريطانية عن مصر (قناة
السويس) بمجرد عقد الاتفاق مباشرة ، وضرورة أمام هذا الجلاء برا
وبحرا فى مدة لا تتجاوز سنة .

« ٢ - تسليم القاعدة الى القوات المصرية المسلحة بمجرد أمام
الجلاء .

« ٣ - اعطاء أولوية خاصة لتزويد الجيش المصرى بالأسلحة والمعدات
اللازمة فى أقرب وقت باعتبار مصر قائمة فى منطقة استراتيجية .

« ٤ - وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى . . .

« ٥ - (خاص بالسودان) .

٦ - عقد اتفاق بين الطرفين يمكن بمقتضاه عودة القوات البريطانية إلى الجهاد التي يتفق بين الحكومتين على ضرورة عودتها إليها للمعاونة في الدفاع عن مصر في حالة ما إذا وقع عليها اعتداء مسلح أو في حالة اشتباك المملكة المتحدة في حرب كنتيجة لاعتداء مسلح على البلاد العربية المتاخمة لمصر .

٧ - إذا عادت القوات البريطانية إلى مصر وفقا للبند السابق فيتمتعين الشروع في إجلائها عنها بمجرد انتهاء العمليات الحربية على أن يتم الجلاء برا وبحرا وجوا في أجل أقصاه ثلاثة أشهر .

٨ - الغاء معاهدة . . . ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ وجميع ملحقاتها وكذلك اتفاق سنة ١٨٩٩ بمجرد سريان الاتفاق الجديد .»

تمهلت الحكومة البريطانية في الرد ، وأطالت التمهّل ، والواقع أنه لم يكن لديها شيء جديد في ذلك الوقت تقبّله . وكثرت الأقاويل والشائعات . فقبل حيناً أن المشكلة الرئيسية في نظرها هي اهتمامها بالمحافظة على التزاماتها قبل دول الكومنولث وحلف الأطلنطي ، فهي لا تستطيع البت في مسألة مثل الجلاء عن قناة السويس دون معرفة رأي شركائها هؤلاء ودون استشارتهم وموافقتهم . وهي لذلك تنتظر حتى يضع وزراء الدفاع في الكومنولث تقاريرهم . وكان الغرض من اجتماعهم في لندن هو دراسة إنشاء نظام للأمن في منطقة شرق البحر

المتوسط بدلا من إقامة نظام دفاعي بين دول الشرق الأوسط . ولقد وجد ذلك المؤتمر أن اشتراك الولايات المتحدة مع إنجلترا متعاونه مع الدول العربية ضروري في إقامة سد أمام التوسع الشيوعي الذي كان يخشى خطره عقب قيام النزاع الأيراني الانجليزي على مسألة البترول . لقد أتجهت الآراء أخيرا في ذلك الاجتماع على اقتراح إنشاء هيئة للدفاع عن الشرق الأوسط من إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا ومن يريد من دول الكومنولث .

ولم تكن إنجلترا تثق قليلا أو كثيرا في ميثاق الضمان الجماعي وحده ، ذلك الميثاق الذي عقده الدول العربية باستثناء شرق الأردن ، هذا الميثاق الذي ينص على وجوب التعاون المتبادل بين أعضائه وإنشاء مجلس عسكري دائم .

وكانت الحكومة الانجليزية العمالية مضطرة أن تحسب حسابا كبيرا لذلك الفريق من الرأي العام الانجليزي الذي كان يطالب بالتمسك بالبقاء في القناة ، ويرى أن تركها يضير المصالح البريطانية ضررا بليغا . فبعض الصحف مثل صحيفة الديلي اكسبريس ترى « أن الجلاء عن القناة لا يكون إلا خيانة للمصالح البريطانية الحيوية ... وما قيمة أي وعد يقدمه المصريون بالسماع للبريطانيين بالعودة » . وحمل المحافظون في البرلمان البريطاني حملة عنيفة على السياسة المتراخية لوزارة العمال

بأزاء مصر . وكان المحافظون قوة لا يستهان بها وبحسب حسابها . وأضيفت إلى آراء المحافظين آراء العسكريين ، وكان هؤلاء أشد الناس تمسكا بالبقاء في قاعدة قناة السويس ، ويرون أن انجلترا أقدر من غيرها على حماية هذه القاعدة وصيانتها ، ويجب ألا تترك تلك المهمة لغيرها كلية . وأنه لا مانع عندهم من إشراك مصر إذا أرادت مشاركة بريطانيا في أمر الصيانة والدفاع عن هذه القاعدة — لهذا كله لم تر حكومة العمال إجابة مصر إلى مطلبها في الجلاء عن قناة السويس . وهي وإن كانت قد اتخذت هذه الخطة ، إلا أنها آثرت الصمت ، وفضلت الانتظار .

ولكن ذلك الموقف لم يرق الحكومة المصرية التي مدت الانتظار ونفذ صبرها ، ورأت ألا مناص من أن ترسل مذكرة قوية اللهجة إلى السفارة البريطانية في ٦ يوليو سنة ١٩٥١ تذكرها « بأن الحكومة الملكية المصرية تجمد نفسها مضطرة لأن توجه التفات حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة إلى تعذر الاستمرار إلى غير حد في المحادثات الجارية بين الطرفين منذ شهر يوليو سنة ١٩٥٠ » وأن انجلترا لن تخسر شيئا « من هذه المطاولة ، وأن الحكومة الملكية المصرية قد أصبح من المستحيل عليها وعلى الرأي العام المصرى قبول استمرار هذه الحالة فترة أخرى »

وفي نفس اليوم الذى قدمت فيه هذه المذكرة أجمع السير رالف

ستيفنسون السفير البريطاني بصالح الدين باشاء وأخذ السفير البريطاني
يبين قيمة التعاون في مشروع دفاع مشترك، وأن «على الحكومة المصرية
أولا أن تدرك أنها أمام واحد من أمرين

١ - التعاون في مشروع دفاع وافي قد يجنب مصر الغزو كلية .

٢ - أن تتعرض مصر لغزوين أحدهما ٠٠٠٠٠٠ لاحتلال البلاد .

والآخر لطرده المعتدين . « والتعاون في مشروع دفاع أكثر فائدة
لمصر، فضلا عن أن ميثاق الأمم المتحدة يبيح الاتفاقات الإقليمية، وأن
انجلترا تحاول عقد اتفاق لضمان الأمن الأفريقي . واعتذر عن تأخير رد
الحكومة البريطانية بأنه ناشئ من مشاغلها الكثيرة .

وأمام هذا وجد وزير الخارجية المصرية نفسه مضطرا لأن يلاحظ
بأن مشاغل انجلترا لن تنتهي وأبان بأن المطالب المصرية مسألة «حياة
أو موت بالنسبة لمصر»، وهي مسألة مع ذلك تهتم السلم العالمي . وأن
الحكومة المصرية مضطرة بعد قليل إلى الأدلاء ببيان عن هذه
المفاوضات للبرلمان .

وأن حكومة مصر تعتقد أن « السياسة التي تتبعها بريطانيا في مصر
والسودان منافية لميثاق الأمم المتحدة في نصه وروحه، فهي منافية لمبدأ
المساواة في السيادة، ولبدأ استقلال الدول الأعضاء وسيادتهم، وللمبدأ
الذي يقضى بوجوب إمتناع كل دولة عن المساس باستقلال غيرها من

الدول الاعضاء أو بوحدة أراضيها ، كما أنها تنافى قرار هيئة الأمم المتحدة بوجود جلاء القوات الأجنبية عن أراضي الدولة المحتلة بغير رضاها» ، وأما المحالفات الإقليمية فهي في نظر الحكومة المصرية بحسب أن « تعقد بالرضى والاختبار » ، « وأن مصر شعبا وحكومة لا ترغب في أي مخالفة على أساس احتلال أراضيها والعبث بوحدها » .

ولقد توترت العلاقات بين إنجلترا ومصر من ناحية أخرى في صيف سنة ١٩٥١ نتيجة لأصرار مصر على عدم مرور السفن الناقلة للبتروك خلال القناة إلى إسرائيل ، وخاصة بعد حادث السفينة البريطانية أمباير روش فاحتجت إنجلترا ، وأعلنت أنها ستشكو مصر إلى مجلس الأمن ، وأرسلت أربعة مدمرات إلى البحر الأحمر ، وطالب بعض الأعضاء في البرلمان البريطاني الحكومة الإنجليزية بضرورة إرسال سفن حربية لحراسة السفن البريطانية أثناء مرورها بالقناة حتى لا تتعرض لها مصر ، ورفضت الحكومة البريطانية اتباع رأي المحافظين بحماية ناقلات البترول ، حتى لا تشجع المصريين على المطالبة بتأميم القناة . ولكنها التجأت إلى مجلس الأمن ، وأمام هذا الموقف أعلن وزير الخارجية المصرية للسفير الأمريكي بأن النزاع على الملاحة في قناة السويس يمكن فضه بالوسائل الدبلوماسية وأن إثارتها في مجلس الأمن ستحدث قطيعة بين الدول الغربية .

لم تكن إذن مسألة الملاحة في القناة من العوامل للتقريب بين
انجلترا ومصر ، وربما كانت لها أثرها السيء على العلاقات المصرية
الانجليزية .

وبينما الأمور سائرة في بطاء شديد ، ومصر تنتظر إجابة مرضية من
بريطانيا على المقترحات التي قدمتها ، إذ بوزير الخارجية البريطانية يعلن
في مجلس العموم البريطاني في ٣٠ يوليو ١٩٥١ تمسك الحكومة البريطانية
بوجهة نظرها وبال دفاع المشترك بحجة الضرورات الدولية .

بسط مستر موريسون في بيانه سياسة الحكومة البريطانية تجاه
الشرق الأوسط ومصر ، وبين بوضوح لا مزيد عليه أن بريطانيا في
هذه الظروف العالمية الحالية غير مستعدة لقبول وجهة النظر المصرية
فيما يختص بجلاء القوات البريطانية عن قناة السويس ، وفيما يختص
بال دفاع عن مصر وعن الشرق الأوسط . وكان هذا الخطاب في الواقع
ردا حاشما على المقترحات المصرية ، وتبريرا للموقف انجلترا إزاء هذه
المقترحات .

يقول مستر موريسون :

« فالיום أصبحت كل الأمم أعضاء في مجموعة واحدة ، ولا يمكن
دعم مصالح أية دولة على حساب الحاجات والحقوق المشروعة
لبقية الدول .

« والسداقة القوية والتعاون الوثيق بين مصر وبريطانيا يعدان من أحجار الزاوية في إستقرار أمور الشرق الأوسط وسلامته . وقد حاولنا أن نقدر مركز مصر ، ولاكننا لم نجد استجابة لما أبديناه من صبر وإدراك . ولا نزال نواجه تصميمًا لا بلين على مطالب ليست لها أية علاقة بحقائق الموقف العالمي في الوقت الحاضر .

« ووجود القوات البريطانية في مصر لم يعد مشكلة لا تعنى إلا بريطانيا ومصر وحدهما . فنحن دولة نحمل بالنيابة عن دول الكومنولث وحلفاء الغرب مسئولية كبرى .

« ومصر مفتاح الشرق الأوسط، وأنه لسراب خادع أن تتظاهر مصر بأنها تستطيع الوقوف جانبًا في أى نزاع دولي .

« فمصر تحتل جسرًا هامًا بين قارتين وتسيطر على المواصلات البحرية بين العالمين الشرق والغربي ، وهى هدف هام جدا لاية دولة تعتدى على المشرق والحوض الشرقى للبحر المتوسط .

« ومصير مصر وبريطانيا وحضارتيهما مرتبطان برباط وثيق ، وليس من الواقعية فى شىء أن تدعى مصر أن فى استطاعتها النجاة من الخطر برفض التحالف مع بريطانيا وعدم الاشتراك فى النظام الدفاعى عن المنطقة .

« وفوق ذلك ليس فى استطاعة مصر أن تقف وحدها لتدافع عن

أرضها ، ومثلها في ذلك مثل بريطانيا ذاتها . وإني لوائق تمام الثقة من أنه إذا اضطر العالم الحر إلى خوض غمار الحرب فإن الشعب المصري سيقف إلى جانبه كما وقف في الماضي يقاوم العدوان .

« وأهم خلاف بين مصر وبريطانيا هو عدم الاتفاق على التدابير اللازمة لمواجهة أي طارئ من هذا القبيل ، وبدون استعدادات واسعة النطاق في وقت السلام ستتعقد قضيتنا قبل أن تبدأ المعركة .

« ومهمتنا إقناع مصر بمواجهة تلك الحقيقة التي لا مفر منها وبالاخطار التي تترتب على إهمال هذه الاستعدادات . ومن فوق هذا المنبر أدعو مصر إلى المساهمة بنصيبها وعلى قدم المساواة في الجهود المشتركة لتأمين سلام العالم . نريد أن ننظم علاقاتنا على أساس جديد كل الجدة . ولكن إذا رفضت مصر تلك الدعوة ، فلن نسمح للموقف الذي ينشأ عن هذا الرفض بعرقلة جهودنا للوفاء بالتزاماتنا الدولية .

« ومع ذلك لن نياس من إقناع مصر بالمساهمة معنا من تلقاء نفسها حتى تسهل مهمتنا »

وقرع مصر في آخر خطابه « فصر بموقعها الجغرافي الفريد يجب أن تضرب مثلا على السلوك الدولي بدلا من الاساءة إلى المعاهدات الدولية واتفاقية والملاحه . »

وختم حديثه بضرورة حماية مصالح بريطانيا المشروعة في الشرق الأوسط .

ولقد وجدت نعمة موريسون ترديدا في بعض الصحف الانجليزية فتقول صحيفة الأبرزفر (عن الأهرام ٢٠ أغسطس) « أوضح هربرت موريسون أنه بينما ترغب بريطانيا في الوصول إلى اتفاق مع مصر بشأن هذه القاعدة ستحافظ بريطانيا على تلك القاعدة وتمسك بها في فترة التوتر الراهنة رضيت مصر أو لم ترض ٠٠٠ وهذه ضرورة مؤلمة ، ولكن يجب ألا يعمينا النزاع مع مصر عن حاجتنا إلى الارتباط معها برباط الصداقة والود . ويجب علينا ٠٠٠ أن نواصل مساعينا لجعل مصر تشترك في حلف عام يضم دول الشرق الأوسط حتى تبدو القواعد الموجودة على أرضها جزءا من نطاقها الدفاعي ، وأغلب الظن أن يكتب لهذه السياسة النجاح إذا كان واضحا أننا نزمع بتأييد الأمريكيين التمسك بمنطقة القناة ، وأن الاحتجاجات مهما كانت لن تبطل هذا القرار أو تغير منه شيئا ... »

وأما من ناحية الجانب المصري فلقد وجد وزير الخارجية المصرية ضرورة الرد على تصريح موريسون الذي أحدث رجة كبيرة في مصر ، ففي ٦ أغسطس في البرلمان المصري تحدث عن الاحتلال وآثاره السيئة ، وأبان عن تواكل إنجلترا وتخاذلها في أمر تسليم الجيش

الجيش المصرى ، ورد على فكرة موريسون بوجود خطر الحرب مائلا فقال « ومتى خلع العالم من خطر الحرب ٠٠٠٠ وسيكون على الدوام خلاف دولى يلبس ثوب خطر الحرب ، ويجوز القول بأنه يهدد السلام ، فهل يمكن أن يطالبنا منصف بأن نقبل على سيادتنا واستقلالنا عار الاحتلال أبدا الأبدى ٠٠٠ » ، وأبان عن تمسك مصر بحقوقها ومطالبها ، واستمسكها بميثاق هيئة الأمم المتحدة ، وأعلن أن مستر موريسون بخطابه هذا قد أوصد باب المفاوضات .

لقد وجدت الحكومة المصرية إذن « عمق الهوة » التى تفصل بين وجهتى نظر الطرفين ، وذلك كما يقول بيان رفعة النحاس باشا فى ٨ أكتوبر « لأصرار الحكومة البريطانية على سياستها الاستعمارية القديمة ، سياسة ادعاء المسئوليات واتتحال التبعات ومقاومة الحقوق الوطنية بشئى الحجج والتعلمات » .

اعتبرت الحكومة المصرية تصريح وزير الخارجية البريطانية إغلاقا صريحا لباب المفاوضات بين الدولتين . ولكن مستر موريسون تراجع ، وفى خطاب خاص له إلى الحكومة المصرية ذكر أن الباب لازال مفتوحا ، فالحكومة البريطانية « تدرس مشروعا جديدا لعلاج وسائل الدفاع » ، وأجابت الحكومة المصرية بأن جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس ليس كل القضية المصرية ، وإنما هو جزء منها ، وأن

القضية المصرية كل لا يتجزأ ، واكتفت الوزارة البريطانية بالصمت ، فلم تستطع أن تعين موعداً محدوداً لإرسال مقترحاتها الجديدة .

وهكذا كانت الحكومة البريطانية تؤجل في ردودها ، وإذا خرجت عن الصمت لاتعطي رأياً واضحاً نهائياً ، وتحاول كسب الوقت ، فالانتظار لا يضيرها ولا يضعف مركزها ، ويظهر أن الحكومة البريطانية لم توجه إلى علاقتها مع مصر ما يلزمها من عناية ودراسة تتفق ونمو الوعي القومي في مصر ، وخضعت لآراء العسكريين ورجال الحرب فلم تحاول فهم وجهة النظر المصرية .

والواقع أن موريسون الذي تولى وزارة الخارجية البريطانية بعد موت إرنست بينفن كان حديث عهد بأمر السياسة الخارجية ، وليست لديه خبرة عملية في ذلك الميدان ، وليس له العزم لتنفيذ ما يرى ، فهو يقدم رجلاً ويؤخر أخرى ، وسرطان ماترا كمت عليه المشا كل من كل جانب ، وتجمعت المضاعب أمامه بشكل خطر ، فازداد الموقف الدولي تعقداً بالنسبة لانجلترا . لقد كان موقف الحكومة العمالية صعباً في البرلمان ، فلقد أصر المحافظون على إثارة المشا كل أمامها ، وهاجموا سياستها نحو مصر ، وأعلنوا عن خشيتهم من أن تضيع وزارة العمال الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ونعوا عليها سياسة التهدة التي تتبعها .

وليت الأمر يقتصر على هذا الحد ، فلقد ازدادت حالة المالية البريطانية سوءاً أمام حركة التسابق إلى التسلح ، واختلفت إنجلترا مع الولايات المتحدة بشأن مسألة التسلح ومسألة الاعتراف بالصين الشيوعية والحرب الكورية ، ثم انقسم حزب العمال على نفسه فريق يرى الاستمرار في سياسة التسلح مهما كلف إنجلترا الأمر ، وفريق يرى ألا تكلف إنجلترا نفسها في هذا الميدان مالا تطيق ، فحذر أنيورين بينان أحد الوزراء المنشقين بريطانيا من السير « في ركاب فوضى الرأسمالية الأمريكية » ، وتوقع انتشار البطالة وازدياد التضخم في بريطانيا - واختلفت إنجلترا أيضا مع دول غرب أوروبا على مسألة الاشتراك في الجيش الأوربي .

ولم يقف الأمر عن هذا الحد . إذ تعمقت العلاقات الإيرانية الإنجليزية بشأن البترول الإيراني وتأميمه ، وقام نزاع خطير بين الدولتين ذهب بالعلاقات الطيبة بينهما ، واضطر الانجليز آسفين إلى الانسحاب من عبادان ، بعد أن رفضت الولايات المتحدة تقديم أي تأييد سياسي لهم فكانت هذه أول ضربة سياسية قاسية تلقاها الانجليز بعد الحرب الكبرى الثانية . أخذ نفوذ الانجليز في الشرق الأوسط بعدها في التضاؤل والضعف ، ولم يمد لسياسة إنجلترا الخارجية ولا لاسمها نفس الاحترام الذي كان لها من قبل منذ ربع قرن من الزمان .

ورأت الحكومة المصرية في أوائل أكتوبر سنة ١٩٥١ أن الوقت قد آن لإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . فلقد فصل رئيس الحكومة في ذلك الوقت في بيانه في ٨ أكتوبر في البرلمان الأسباب التي دعت الحكومة المصرية إلى اتخاذ هذه الخطوة الحاسمة (أنظر الملحقات) .

لم تعد مصر تعترف بمركز الانجليز في قناة السويس ، ولكن الحكومة البريطانية أعلنت أن المعاهدة لا تشمل على حق الإلغاء من جانب واحد ، وأنها ألغيت بالفعل من جانب واحد هو الجانب المصري بغير موافقة الجانب الانجليزي ، وأنها لا تستطيع أن تقر مصر على هذه الخطوة ، ففي نظرها إقدام الحكومة المصرية على إلغاء المعاهدة عمل غير شرعي يتنافى مع ميثاق هيئة الأمم الذي نصت مقدمته على احترام الالتزامات الناشئة من المعاهدات والارتباطات الدولية الأخرى ، ولذا فهي وإن كانت لا تزال راغبة في المفاوضات إلا أنها أثناء ذلك ستظل متمسكة بهذه المعاهدة التي تبرر استمرار الانجليز في احتلال قناة السويس إلى سنة ١٩٥٦ .

ولكنه بالرغم من إعلان إنجلترا تمسكها بمعاهدة ١٩٣٦ ، يظهر أن الحكومة الانجليزية لم تكن مؤمنة تماما بقوة حجتها ، بعد أن أقرت هي قبل ذلك بخمسة أعوام مبدأ الجلاء التام عن مصر والقناة ، ثم هي لا تستطيع أن تفصل نهائيا في مسألة مصر والشرق الأوسط

بمفردها، فلقد انتهى الوقت الذي كان فيه لأمجلترا سياسة مستقلة في هذه المنطقة من العالم . ولذا أسرعت إلى حلفائها من الأمريكيين والفرنسيين بل والاتراك تطلب منهم التأييد لسياستها والنجدة لحل المشكلة المصرية، فتقدمت هي وحلفاؤها بمشروع الدول الأربع . (أنظر الملحقات)

وينص ذلك المشروع على إنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط، تشترك فيه الدول التي تريد وتستطيع الدفاع عن الشرق الأوسط، وتشترك مصر في هذه القيادة المتحالفة على أساس المساواة .

وعندئذ توافق أمجلترا على سحب القوات البريطانية التي لا تخصص للقيادة المتحالفة ، وتقدم مصر في أراضيها التسهيلات الاستراتيجية والدفاعية ، ويدخل في هذا في حالة الحرب استخدام الموانئ والمطارات والمواصلات المصرية ، كما تكون مصر مقر القيادة العليا للمحالفة ، وتسلم القاعدة البريطانية في قناة السويس بصفة رسمية إلى مصر ، ولكنها تصبح قاعدة مشتركة للدول المشتركة في التحالف ، ويكون لمصر نصيب في إدارتها وقتي الحرب والسلام .

وبنى ذلك المشروع على أساس أن الدفاع عن الشرق الأوسط ضد العدوان الخارجي أمر حيوي للعالم الحر أي المعسكر الغربي ، ولن يكون هذا الدفاع عمليا إلا بالتعاون مع الدول التي يهملها الأمر .

ولقد وجدت الحكومة المصرية أن ترفض هذه المقترحات

obeykandi.com

ملحقات مفكرة للحكومة المصرية

إلى السفارة البريطانية

في ٦ يوليو سنة ١٩٥١

١ - ترحو الحكومة الملكية المصرية أن تكون حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة قد فرغت من دراسة المقترحات المصرية المضادة الخاصة بالجلاء ، وهي المقترحات التي سلم وزير الخارجية المصرية مفكرة بها إلى السفير البريطاني في ٢٤ ابريل الماضي . ولا شك أن المدة التي أنقضت منذ ذلك التاريخ كانت كافية لاتمام هذه الدراسة وابداء الرأي في المقترحات المضادة المشار إليها .

٢ - والحكومة الملكية المصرية تجمد نفسها مضطرة لأن توجه التفات حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة إلى تعذر الاستمرار إلى غير حد في المحادثات الجارية بين الطرفين منذ شهر يوليو سنة ١٩٥٠

وواضح أن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة لا تخسر

شيئا من هذه المطاولة . أما الحكومة الملكية المصرية فقد أصبح من
المستحيل عليها وعلى الرأي العام المصرى قبول استمرار هذه الحالة
فترة أخرى .

فقد بذت الحكومة الملكية المصرية كل ما فى طاقتها للتوفيق
بين حقوق مصر والمصالح التى تدعيها بريطانيا العظمى

٣ - وكذلك لايسع الحكومة الملكية المصرية أن تفرق بين
بعض الحقوق الوطنية وبعضها الآخر فتقبل الفصل بين مسألة الجلاء
ومسألة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى . فالمسائلتان فى
اعتبارها كل لايتجزأ ، ويتحتم حلها فى وقت واحد، وأن يشملها معا
أى اتفاق يعقد بين الطرفين .

٤ - شروط خاصة بالسودان «

محضر محادثة

بين وزير الخارجية الدكتور محمد صلاح الدين باشا
والسفير البريطاني سير رالف ستيفنسون في ٦ يوليو سنة ١٩٥١ . فيما
يختص بالدفاع وأوردناه هنا لاتصاله بموضوع القنائة :

« السفير البريطاني : (ان) الموقف لم يتحسن على أى صورة
فيما يتعلق بالسلام في الشرق الأوسط ، ولم يكن من المستطاع أن تقترب
أى اقتراب من مطلب الحكومة المصرية الخاص بالجللاء الكامل .
ونحن ندرس الآن طريقة علاج مشترك لمسألة الدفاع ، وعندما أتلقى
تعليمات في هذا الموضوع سأحيطكم علما بها ، ولست يأتسا من الوصول
إلى إتفاق . بيد أن على الحكومة المصرية أولا أن تدرك أنها أمام
واحد من أمرين :

- ١ - التعاون في مشروع دفاع واف قد يجنب مصر الغزو كلية .
- ٢ - أن تتعرض مصر لغزوين أحدهما من الشمال الشرقى لاحتلال
البلاد، والآخر من الغرب تقوم به الدول الغربية لطرده المعتدين، وهذا
أمر مؤكد تماما التأكيد والتعاون في مشروع دفاع مشترك يتيح

لكم بالتأكيـد فرصة طيبة لتجنب الغزو كما وقع في الحربين الماضيتين،
وإنى على يقين من أنه ليس من المستحيل أن نجد طريقة علاج مشترك
لمسألة الدفاع .

.....

وزير الخارجية : قبل أن أورد على تعليقكم أود أن أسأل بوجه
عام هل ينتظر أن تتلقى الرد قريباً على مقترحاتنا المضادة
الخاصة بالجلاء .

السفير البريطاني : لست أدري ، ولا أستطيع الإجابة على هذا
السؤال ، بيد أنى أعلم أن حكومة جلالة الملك تنظر فى المسألة وتحاول
العثور على طريقة مشتركة لعلاجها ، والحكومة البريطانية كما تعلمون
مشغولة فى الوقت الحاضر بمسائل أخرى .

وزير الخارجية : أعرف أن الحكومة البريطانية مشغولة إلى
حد كبير بالصعوبات التى تواجهها فى إيران ، ولكن متاعب الحكومة
البريطانية لا تنهى ، وسياستها الخارجية واسعة المدى فإذا رتبنا على
المتاعب التى تصادفها فى أرجاء العالم الأخرى تعطيل حل المشاكل المعلقة
بيننا وبينها فلن تنهى ، والمسألة المصرية لا تقل أهمية فى ذاتها ومن
حيث اتصالها بقضية السلام العام عن أية مسألة عالمية أخرى ، بل لعلها

ترجح الكثير من هذه المسائل . وهذه على الأقل هي نظرتنا نحن إليها، بل هي بالنسبة إلينا مسألة حياة أو موت . وقد كان الشهران اللذان انقضيا منذ سلمناكم المقترحات المضادة كافيين وفوق الكفاية لأن يصلنا منكم ردكم على هذه المقترحات مهما كانت مشاغلكم الأخرى . وأود أن أؤكد لسعادتكم أن الحكومة المصرية كما وضحت في المفكرة التي سلمتها إليكم اليوم لا نستطيع أن نمضي في هذه المحادثات فترة طويلة أخرى ، بل إن الظروف البرلمانية نفسها تحدد الأجل الذي يجب أن نعرف فيه ، ما إذا كان هناك أى أمل للوصول بهذه المحادثات إلى نتيجة موفقة ، على أساس من الحق والعدل والمساواة في السيادة واحترام استقلال الشعوب ووحدة أراضيها أم أنه لا نتيجة لها إلا الفشل .

أن الدورة البرلمانية الحالية في مصر توشك أن تنتهى والحكومة مضطرة قبل فض الدورة ، إلى أن تدلى إلى البرلمان ببيان عن المحادثات ، إذ من حق ممثلى الأمة أن يعرفوا قبل فض دورتهم هل فشلت المحادثات أم نجحت . والنتيجة الطبيعية لفشل المحادثات هي قطعها وتقديم جميع تفصيلاتها إلى البرلمان وليس لدى ما أضيفه على ما تقدم إلا أن ألاحظ على تعليقكم في شأن الجلاء أنه أفرغ في لغة الحرب والقوة والغزو مع أننا

كأعضاء في هيئة الأمم المتحدة يجب أن نتحدث بلغة السلم
والامن الدولي وقرار الحق والعدل واحترام سيادة الشعوب
ووحدة أراضيها

السفير البريطاني : هل أفهم من هذا أن الحكومة المصرية
قد وطدت العزم على أن تدلى ببيان عن هذه المحادثات قبل
انتهاء الدورة البرلمانية الحالية .

وزير الخارجية : بكل تأكيد

السفير البريطاني : لا أظن أن تعليقكم بأن بيانى مفرغ في
لغة الحرب والقوة تعليق عادل ، ولا أظن أن بريطانيا أقل
اخلاصا لمبادئ هيئة الأمم عن مصر . وقد نص الميثاق نفسه
على الاتفاقات الاقليمية ، ونحن نحاول أن نعقد اتفاقات لضمان
الامن الاقليمي .

وزير الخارجية : نحن نعتبر أن السياسة التي تتبعها بريطانيا
في مصر والسودان منافية لميثاق الأمم المتحدة في نصه وروحه
فهى منافية لمبدأ المساواة في السيادة ، ولمبدأ استقلال الدول
الاعضاء وسيادتهم ، ولمبدأ الذى يقضى بوجود امتناع كل دولة
عن المساس باستقلال غيرها من الدول الأعضاء أو بوحدة

أراضيها كما أنها تنافى قرار هيئة الأمم المتحدة بوجود جلاء القوات
الاجنبية عن أراضي الدول المحتلة بغير رضاها . . الخ .

أما عقد محالفات أفليمية فأنا أعرف أن الميثاق يبيحه ، ولكن
هذه المحالفات يجب أن تعقد بالرضى والاختيار . وغنى عن البيان
أن مصر شعبا وحكومة لا ترغب فى أى محالفة على أساس احتلال
أراضيها والعبث بوحدتها .

السفير البريطانى : هل قرار (الحكومة) فى الأدلاء عن
المحادثات ببيان نهائى) ؟ قد تضطر حكومة جلالة الملك أيضا فى هذه
الحالة الى الأدلاء ببيان ، وأظن أنه قد يكون لهذا أثر مسمى اذ
يدلى الجانبان ببيانات علنية يجردان من الصعب التراجع عنها أو
مواصلة المفاوضات فى المستقبل

وزير الخارجية : . . . لا شك أن علاقة البلدين فى المستقبل
ستتأثر بهذه البيانات العلنية التى يلقيها كل طرف فى برلمانه . . .
الحكومة الحالية أخذت على عاتقها مسئولية استئناف المحادثات
معكم وأفسحت لها الوقت الكافى . إذ أننا اعتبرنا مباحثات
الفيلد مارشال سليم بداية لهذه المحادثات . تكون محادثاتنا قد

استغرقت أكثر من خمسة عشر شهرا . . .

. . . .

ولقد سبق أن ذكرت أن فشل المحادثات سيستتبع حتما
قطعها والمفروض أنها في هذه الحالة ستكون قد فصلت قبل
إيضاح الحقائق للبرلمان ، وسيقال للبرلمان أنها فشلت وأنها قطعت . . .

بيان رفعة النحاس باشا رئيس الحكومة

في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ في البرلمان

بشأنه مراحل المفاوضات بين مصر وإنجلترا

وقرار الحكومة ببقاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . والأسس التي قام عليها هذا الاتفاق

.....

« وفي شهر يناير سنة ١٩٥٠ . أجريت في مصر الانتخابات العامة فانسفرت عن تولية الحكومة الحاضرة (حكومة الوفد)
لقد اجعت الأمة إجماعاً لا يشذ عنه أحد من أبنائها على تحرير وادينا مصر وسودانها من كل ما يقيد حريته واستقلاله ليسترد مجده القديم ويتبوأ المكان الكريم اللائق به في ميدان الحياة العالمية

وشرعت الوزارة على الفور في إنجاز ما وعدت به ، ورأت أن تكون أولى خطواتها في هذا السبيل محاولة الاتفاق مع الإنجليز ، فدخلت معهم في سلسلة طويلة من الاتصالات

والمحاولات لعلهم يقتنعون بالحجة وينزلون على حكم الحق ،
وتعددت الاتصالات وطالت المحادثات ، وتذرعت الوزارة بالحكمة
والصبر فلم تتمجبل ، بل واجهت المشكلات مواجهة واقعية
وطالبتها باقتراح الحلول العملية، للتوفيق بين حقوق مصر الوطنية
والتي لا يمكن التحول عنها ، وبين الملابس الدولية التي
يتعلل بها الانجليز ، ولكن شيئاً من ذلك لم يفلح في صرفهم
عن عنيتهم واقتناعهم بضرورة احترام حقوق مصر ، إذا شاءوا
حقاً أن يحتفظوا بصداقتها ، فلم تجد الحكومة والحالة هذه بدا
من أن تعلن خطاب العرش الذي ألقى في البرلمان المصري
يوم ١٦ نوفمبر ١٩٥٠ أنه لا مناص من إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦
وأن الحكومة ماضية دون تردد أو إبطاء في تحقيق الأهداف
الوطنية . . . وفي طبيعة هذه الوسائل إعلان إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦
وما يتبع ذلك من إعلان إنهاء اتفاقيتي ١٦ يناير ، ١٠ يوليو
سنة ١٨٩٩ الخاصتين بالحكم الثنائي في السودان .

ثم استمرت المحادثات، وقصد وزير الخارجية المصرية إلى
لندن، حيث تباحث مع وزير الخارجية البريطانية طويلاً ،
وانتهت هذه المباحثات في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، بأن قرر
وزير الخارجية البريطانية أنه عرض على مجلس الوزراء بصفة

شخصية محضة مقترحات تتضمن طريقة علاج جديد لمشكلة الدفاع ، فكلف المجلس مستشاريه أن يقوموا على الفور ببحث هذه المقترحات ، وهو يرجو أن يتمكن من الأفضاء إلى الحكومة المصرية بنتيجة دراسة حكومية بطريقة العلاج المذكورة في أواسط يناير سنة ١٩٥١ أو في أسرع وقت مستطاع بعد ذلك التاريخ .

ولكن المقترحات الموعودة لم تصل إلى الحكومة المصرية إلا في ١١ ابريل سنة ١٩٥١ أى بعد التاريخ المضروب بثلاثة أشهر ، وقد جاءت مع ذلك أبعد ما تكون عن تحقيق المطالب الوطنية .

وفي ٢٤ ابريل سنة ١٩٥١ ردت الحكومة المصرية برفض هذه المقترحات في جملتها وتفصيلاتها مقدمة مقترحات مضادة بشأن الجلاء ووحدة مصر السودان .

ووعد الجانب البريطاني بدراسة هذه المقترحات المضادة والرد عليها ولكن رده لم يصل إلا في ٨ يونيو سنة ١٩٥١ . ثم استؤنفت المحادثات ودار البحث حول السودان ، وبينما هي سائرة تتمر ، القى وزير الخارجية بيانه المعروف في

مجلس العموم البريطاني يوم الاثنين ٢٠ يوليه سنة ١٩٥١ ،
يعلن فيه تمسك الحكومة البريطانية بالاحتلال والدفاع المشترك
في وقت السلم ، بحجة الضرورات الدولية ، ومعارضتها وحدة مصر
والسودان تحت التاج المصرى بحجة استطلاع مشيئة السودانيين
وقد جاء هذا البيان ناطقا بعمق الهرة التي تفصل بين الطرفين ،
لأصرار الحكومة البريطانية على سياستها الاستعمارية القديمة ،
سياسة إبطاء المسئوليات وانتحال التبعات ومقاومة الحقوق الوطنية
بشئى الحجج والتعلات .

وفي ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ رد وزير الخارجية المصرية على
هذا البيان . . . قال فيه أن وزير الخارجية البريطانية قد أغلق
بتصرجاته الأخيرة فى مجلس العموم باب المحادثات . ولكن
وزير الخارجية البريطانية بعث برسالة شخصية بنفى فيها أنه أغلق
باب المحادثات ، ويقول ، أنه على العكس يبحث على وجه الاستعجال
مشروطا جديدا لعلاج مسائل الدفاع ، فرددت عليه مبينا الأسباب
التي من أجلها اعتبرت الحكومة المصرية أن خطابه فى مجلس
العموم البريطانى أغلق باب المحادثات ، وأضفت أن جلاء القوات
البريطانية ليس إلا شطر القضية المصرية ، وأن هناك الشطر
الآخر وهو وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وأن

الشرطين كل لا يتجزأ

أرسل هذا الرد في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥١ ، ولم تصل هذه المقترحات حتى الآن ، ولكنني تلقيت من وزارة الخارجية البريطانية في ٢١ سبتمبر ١٩٥١ رسالة شخصية أخرى، يقول فيها إنه لا يستطيع أن يعين على وجه التحديد تاريخاً لأرسال مقترحاته ، ولكنه يتوقع أن يكون ذلك في موعد قريب . .

وقد كلفت سعادة السفير البريطاني الذي حمل هذه الرسالة، أن يبلغ وزير الخارجية البريطانية أن الحكومة المصرية مرتبطة بإعلان خطتها في البرلمان قبل فض دور الانعقاد الحالي في أوائل شهر أكتوبر على أكثر تقدير ، فلامعدي والحالة، هذه من أن تصل المقترحات الجديدة على أساس تحقيق المطالب الوطنية قبل ذلك التاريخ .

هذا هو تاريخ المحادثات حتى الآن ، وغني عن البيان أن الجانب البريطاني لا يخسر شيئاً من هذا التطويل والتأخير فالاحتلال قائم في قناة السويس

لقد جادل الإنجليز في حق مصر في إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩، ولكن الأمثلة لا تنقصنا على سوابق إلغاء المعاهدات والاتفاقات الدولية من جانب واحد (و ذكر رفعتة ثمانية عشر مثلاً) .

.

هذه أمثلة كثيرة متفاوتة التاريخ والظروف والأسباب

على سوابق إلغاء المعاهدات والاتفاقات الدولية من جانب واحد .
وقد كان الجانب الآخر بالطبع يجادل في جواز هذا الإلغاء ،
ولكن الإلغاء مع ذلك تم وأنتج آثاره القانونية في جميع
الأحوال . وقد يقال أن أكثر الدول التي لجأت إلى هذا
الأجراء كانت تعتمد على القوة المادية . هذا صحيح ، ولكنه
أبعد ما يكون عن أن ينطبق على حالتنا . فنحن لانعتمد ...
إلا على الحق الواضح والعدالة الناطقة والمبادئ السلمية التي
يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة ...

... أسباب الإلغاء التي أجملها الآن :

أولا . أن هذه المعاهدة عقدت في ظل الاحتلال البريطاني
فلم يكن شرط الاختيار الكامل متوفرا للجانب المصري ...
(هذا) رأى وزير الخارجية البريطانية المعفور له مستر بينن
أعلنه بصريح العبارة في مجلس الأمن عند ما طرح عليه النزاع
الروسي الإيراني إذ قال بالحرف الواحد « إن الحكومة
البريطانية ليؤسفها أي اتفاق يبدو أنه قد أنتزع من الحكومة
الإيرانية قسرا على حين تحتل حكومة الاتحاد السوفيتي جزءا
من إيران » كما قال في المناسبة نفسها « نحن دول قوية توصف
أحيانا بالثلاث الكبار ، ولكننا نتمثل القوة دون ريب ، وللقوة

ولاشك حسابها في المفاوضات . »

وقد أخذ مجلس الامن بهذا الرأي ، فتضمن قراره فيما تضمن
أن وجود القوات الاجنبية في أرض دولة من الدول يسلبها
حرية الاختيار في المفاوضات .

هذا هو حكم مجلس الامن ، وحكم وزير الخارجية البريطانية
على الاتفاقات التي تعقد في ظل الاحتلال ، وهو الحكم الحق
على معاهدة سنة ١٩٣٦ التي عقدت والاحتلال البريطاني قائم
في مصر كلها لا في بعض أجزائها كما كان الحال
في إيران .

لا بد لي هنا أن أفصح عما يقصده بضغط الاحتلال ، ليس
القصد أن أحدا أكرهنا إكراهها ماديا على توقيع المعاهدة ،
ولكننا نقصد حالة الاكراه الادبي التي كانت تساور نفوسنا ،
إذ نرى مصر تكاد تختنق تحت ضغط الاحتلال المتغلغل في كل
مرافقها العابث بكل مصالحها . والامتيازات الاجنبية الجائرة
على صدرها ، فأردنا أن نلتمس لها من هذا الاسار مخرجا
يطلقها من عقابها ويكون خطوة أولى تتلوها خطوات أوسع
لاستكمال وحدتها واستقلالها

ثانياً — تغير الظروف التي عقدت فيها المعاهدة

ثالثاً — أنها تتناقض مع اتفاقية قناة السويس ومع ميثاق الأمم المتحدة، وكلاهما أولى منها بالتنفيذ والاحترام . اتفاقية قناة السويس عقدت قبلها بزمان طويل بين دول متعددة، لتقرير وضع دولي عام هو جيدة القناة وحرية المرور فيها على قدم المساواة التام بين الجميع .

ولذلك حرمت هذه الاتفاقية على الدول الموقعة عليها محاولة الحصول على مزايا إقليمية أو تجارية أو أية ميزة أخرى في أى اتفاق دولي يعقد في المستقبل بشأن القناة . كما ناطت بمصر وحدها — وهي الدولة صاحبة الأقليم حق الدفاع عن جيدة القناة وسلامة المرور فيها . وهذا ما أهدرته معاهدة سنة ١٩٣٦ إهداراً تاماً . إذ ليست هذه المعاهدة إلا مجموعة من الميزات الصارخة لمصلحة بريطانيا وحدها على حساب استقلال مصر وسيادتها . وما كان لبريطانيا بصريح النص في اتفاقية سنة ١٨٨٨ أن تنتهز فرصة الاحتلال فتحصل لنفسها على هذه المزايا .

أما ميثاق هيئة الأمم المتحدة . (فضروري) وجوب تغليب أحكامه على ما يتناقض معها من أحكام المعاهدات والاتفاقيات الأخرى .

رابعا - تكرار الأخلال بأحكام المعاهدة من جانب المملكة المتحدة . والواقع أن الأنجليز لا يتمسكون بالمعاهدة إلا فيما يعتمدون عليه لتأييد الاحتلال أو العبث بوحدة مصر والسودان فهم يتجاوزون عدد القوات التي ترخص المعاهدة بابقائها في منطقة القناة ، ويتجاوزون المناطق المحددة لها ، ويأبون الخضوع للإجراءات الصحية والجرمكية التي تفرضها القوانين المصرية . ويحاربون تدريب الجيش المصري وتجهيزه بدلا من أن يتعاونوا في إعدادة وتقويته وفقا لتمهدهم في المعاهدة إن المعاهدة توجب عليهم ألا يتخذوا في علاقاتهم مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة (يشير رفعته الى موقف إنجلترا من اسرائيل) .

اننا نعمل في حدود حقوقنا إن مصر إنما تعمل في حدود حقها القانوني والدولي إذ تلغى معاهدة سنة ١٩٣٦ وتنهى العمل بأحكامها »

ولقد اعتبر هذا البيان مذكرة تفسيرية لمشروع قانون الغاء المعاهدة) .

.....

المقترحات الرباعية

(مشروع الدول الأربع)

نشر في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١

يتشرف السفير البريطاني بناء على تعليمات من حكومة صاحب
الجلالة في المملكة المتحدة بأن يقدم إلى الحكومة المصرية
المصرية مقترحات ، لتسوية الخلافات القائمة بين مصر
والمملكة المتحدة في مسألة وجود قوات بريطانيا في منطقة
قناة السويس ، وفي مسألة الدفاع بوجه عام ، وبمقتضى هذه المقترحات
التي توافق عليها حكومات تركيا وفرنسا والولايات المتحدة
موافقة تامة وتأييدها ، فتقام هذه المسائل على أساس هيئة ،
للدفاع عن الشرق الأوسط ، تساهم فيها مصر كشريك مع
الدول الأخرى التي يهمها الأمر

وكانت الحكومة المصرية قد أبلغت بجلاء أن
اقتراحات بعيدة المدى لتسوية هذه المسائل كانت على وشك أن
تقدم إليها عندما عمدت في ٨ أكتوبر إلى تقديم تشريع لإلغاء

معاهدة سنة ١٩٣٦ الإنجليزية المصرية واتفاقيتي سنة ١٨٩٩
بشأن الحكم الثنائي في السودان .

وعلى الرغم من حيرة حكومة جلالة الملك في إدراك
العمل الذي قامت به الحكومة المصرية ، ولا يمكنها الاعتراف
بشرعيته ، إلا أنها قررت بالاتفاق مع حكومات تركيا وفرنسا
والولايات المتحدة أن تقدم الى الحكومة المصرية هذه المقترحات ،
بأمل إن تديرها أكبر قسط من العناية الجديدة ولأظهار مبلغ
ما أوليت هذه المسائل من دراسة دقيقة ومدى استعداد حكومة
جلالة الملك متحدة مع سائر الحكومات التي يهمها الأمر ، للسير في
سبيل زغبتها لملاقاة آمال مصر الوطنية من جهة ، واحتياجات
الدفاع عن هذه المنطقة الهامة من جهة أخرى .

١ - أن مصر دولة من دول العالم الحر ، وبالتالي فإن الدفاع
عنها وعن الشرق الأوسط عموماً أمر حيوي لها وللأمم
الديموقراطية على السواء .

٢ - لا يمكن تأمين الدفاع عن مصر وعن الدول الأخرى
في الشرق الأوسط ضد العدوان من الخارجى إلا بالتعاون بين
جميع الدول التي يهمها الأمر .

٣ - لا يمكن ضمان الدفاع عن مصر إلا عن طريق الدفاع الفعال عن منطقة الشرق الأوسط وتنسيقه مع الدفاع عن المناطق المتاخمة .

٤ - بناء على ذلك يبدو من المرغوب فيه إنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط ، تشترك فيها الدول القادرة على الدفاع عن المنطقة والراغبة في المساهمة فيه ، وإن المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا مستعدة لأن تشترك مع الدول الأخرى التي يهمها الأمر في إنشاء مثل هذه القيادة فضلا عن أن أستراليا ونيوزيلندا وأحداد جنوب أفريقيا قد أعربت عن اهتمامها بالدفاع عن هذه المنطقة ، ووافقت من حيث المبدأ على الاشتراك في القيادة .

٥ - مصر مدعوة للاشتراك كعضو مؤسس في القيادة المتحالفة للشرق الأوسط ، على أساس المساواة والمشاركة مع الأعضاء المؤسسين الآخرين .

٦ - إذا كانت مصر مستعدة للتعاون الكامل في هيئة القيادة المتحالفة للشرق الأوسط وفقا لأحكام الملحق المرافق ، فإن حكومة جلالة الملك تكون من جانبها راغبة في الموافقة على أن تسحب من مصر تلك القوات البريطانية التي لا تخصص

للقيادة المتحالفة الشرق الأوسط، باتفاق بين الحكومة المصرية وحكومات الدول المشتركة كذلك، كأعضاء مؤسسسين في هيئة القيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

٧ - وفيما يختص بالقوات المسلحة المزمع وضعها تحت تصرف القيادة المتحالفة للشرق الأوسط وتقديم التسهيلات الضرورية للدفاع الاستراتيجي إلى هذه القيادة كالقواعد العسكرية والجوية والمواصلات والمواني ٠٠٠ الخ ، فإنه ينتظر من مصر أن تبذل مساهمتها على قدم المساواة مع الدول الأخرى المشتركة .

٨ - وتمشيا مع روح هذه الترتيبات، تدعى مصر لقبول مركز طان من حيث السلطة والمسئولية في القيادة المتحالفة للشرق الأوسط، ولتعيين ضباط مصريين لأدماجهم في هيئة أركان حرب القيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

٩ - ستقدم إلى مصر التسهيلات لتدريب وإعداد قواتها من قبل الاعضاء المشتركين في القيادة المتحالفة للشرق الأوسط الذين هم في مركز يسمح بتقديمها .

١٠ - ستضع الدول التي يهمها الأمر فيما بعد، بالتشاور فيما بينها، النظام التفصيلي للهيئة المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط، وتحدد

علاقتها بهيئة معاهدة شمال الاطلنطي ، ولهذا الغرض يقترح أن يرسل جميع الاعضاء المؤسسين للقيادة المتحالفة للشرق الاوسط ممثلين عسكريين إلى اجتماع يعقد في المستقبل في القرب بغرض إعداد مقترحات تفصيلية لعرضها على الحكومات صاحبة الشأن .

ملحق

١ - بالمساهمة مع الدول الاخرى المشتركة التي تساهم بقسط مماثل في الدفاع عن المنطقة :-

١ - توافق مصر على أن تمنح قيادة الشرق الأوسط المقترحة على أرضها تسهيلات للدفاع الاستراتيجي وجميع التسهيلات الأخرى اللازمة لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط وقت السلم

ب - وتتعهد مصر بأن تمنح قوات القيادة المتحالفة للشرق الأوسط جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية في حالة الحرب أو التهديد بحرب وشيكة أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها مما في ذلك استئصال المسوانى والمطارات ووسائل المواصلات .

٢ - ويؤمل كذلك أن توافق مصر على أن تكون قيادة القائد الاعلى للحلفاء في أرضها .

٣ - تمشيا مع روح هذه الترتيبات يكون مفهوما :

(أ) أن تسلم إلى مصر رسميا القاعدة البريطانية الحالية

فيها ، على أن يكون مفهوما أنها تصبح في نفس الوقت قاعدة للحلفاء تتبع القيادة المتحالفة في الشرق الاوسط مع اشتراك مصر اشتراكا تاما في إدارتها في وقت السلم وفي وقت الحرب .

(ب) يحدد من وقت لآخر بمعرفة الامم المشتركة بما فيها

مصر عدد القوات المتحالفة للامم المشتركة التي ترابط في مصر وقت السلم ، وذلك تبعا لاطراد نمو القوات التابعة للقيادة المتحالفة في الشرق الاوسط .

٢ - ويكون مفهوما كذلك أن تنشأ هيئة للدفاع الدولي

تضم قوات مصرية و متحالفة تحت قيادة ضباط ذى مسؤوليات مشتركة نحو الحكومة المصرية والقيادة المتحالفة في الشرق الاوسط ، وذلك لحماية مصر وقاعدة الحلفاء .

..... ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

من اهم المصادر والمراجع

(١)

مصر طريق للتجارة بين الشرق والغرب

- Charles - Roux, J. : Autour d'Une Route. — ١
- _____ : L'Isthme, et Le Canal de — ٢
Suez. Paris. 1901. 2 vols.
- Ghorbal S. Bey. : The Beginnings of the Egyptian — ٣
Question London 1928.
- Hoskins, H. L. : British Routes to India Long- — ٤
mans, 1928.

(٢)

موقف إنجلترا من امتياز ومشروع قناة السويس

زيادة على المراجع السابقة

- Fitzgerald, P. : The Great Canal at Suez, 1876. — ٥
- Foreign Office. 78 Turkey. في السنوات ١٨٥٤ — ١٨٦٩ — ٦
- Foreign Office Suez Canal Papers. — ٧
- Hallberg, C. W. The Suez Canal. New York 1931. — ٨
- Hansard's Parliamentary Debates. — ٩

- De Lesseps F. : Inquiry into the Opinion of – ٠٨
the Commercial Classes of
Britain.
- Journal et Documents – ١١
- Martin, E. : L'Angleterre et Le Canal de – ١٢
Suez. Paris 1892.
- Mc. Coan J.C. : Egypt as It is. 1877. – ١٣
- Safwat M.M: Tunis and The العلاقات الإنجليزية الفرنسية – ١٤
Great Powers.
- Wilson, A. T. : The Suez canal. London 1939_ ١٥
- ١٦ – الأستاذ عبد العزيز الشاوي : السخرة في حفر قناة السويس . في عهد سعيد باشا
رسالة لهاجستير تحت اشراف محمد شفيق غربال بك

(٣)

ديزريلى وقناة السويس

- ١٧ – بالاضافة إلى المراجع السابقة
- Buckle G.F. : Life of Disraeli. London 1929
- ١٨ – الوثائق الفرنسية الدبلوماسية التي نشرتها الحكومة الفرنسية عقب الحرب
الكبرى الاولى : Documents Diplomatiques Français
- ١٩ – Seton - Watson : Disraeli and Gladstone. – ١٩
- ٢٠ – الدكتور محمد مصطفى صفوتيه : موقف ألمانيا لإزاء المسألة المصرية بمجلة كلية
الأداب ١٩٤٨ . ومجلة الجمعية التاريخية الملكية العدد الأول ١٩٤٨ .

(٤)

احتلال الانجليز لقناة السويس

- ٢١ - الدكتور محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى لزاءه . دار الفكر العربى ١٩٥٢ .
- ٢٢ - Blue Book of 1882.
- ٢٣ - وتوجد المناقشات فى البرلمان الفرنسى فى Journal Officiel

(٥)

انجلترا وتحديد مركز القناة

المراجع السابقة و

- ٢٤ - الدكتور عبد الله رشوان : المركز الدولى لقناة السويس ونظائرها . ١٩٥٠
- ٢٥ - Blue Books 1886.
- ٢٦ - محمد رفعت باشا : التيارات السياسية فى البحر الأبيض المتوسط ١٩٤٩ .

(٦) ، (٧)

انجلترا والقناة من ١٨٨٨ - ١٩٣٥ ، ١٩٣٥ - ؟

المراجع السابقة

- ٢٧ - Earle, E.M. : Turkey, the Great Powers and The Baghdad Railway New York 1923.

Langer, W : Diplomacy of Imperialism 2 - ٢٨
vols.

————— Alliances, New York 1931 . - ٢٩

Documents on International Affairs, Oxford, Uni- - ٣٠
versity Press.

مجلدات سنوات ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٦

Survey of International Affairs. - ٣١

لسنوات ١٩٣٠ ، ١٩٣٦

٣٢ - صحيفة الأهرام وخاصة من سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢

٣٣ - صحيفة التيمز اللندنية من سنة ١٩٥٠ - ١٩٥٢

Verbatim Records of the discussions of the Security- ٣٤
Council Concerning the Anglo-Egyptian Dispute
1947.

٣٥ - الكتاب الاخضر للحكومة المصرية عن مفاوضات ١٩٥٠ ، ١٩٥١ .

Anglo Egyptian Conversations on the Defence of - ٣٦
Suez - Canal and on the Sudan 1950 - 1951 وهو الكتاب
الرسمى للحكومة البريطانية عن المفاوضات المصرية الانجليزية فى سنتى ١٩٥٠ ، ١٩٥١